

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الستون

الجلسة العامة ١٠

السبت، ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون (السويد)

الرئيسة كوماراتونغا (تكلمت بالانكليزية): أعرب

لكم، سيدي، عن أحر تماننا بتوليكم المنصب الرفيع، منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الستين. ونتمنى لكم كل التوفيق ونطمئنكم على دعم سري لانكا لكم وتعاونها معكم في عملكم. وأعرب عن امتناننا للسيد جان بينغ على رئاسته الحكيمة للدورة التاسعة والخمسين.

إن هذه الدورة الستين للجمعية العامة التي تمثل معلما بارزا، تكتسي أهمية مضاعفة لسري لانكا، إذ نشهد هذا العام الذكرى السنوية الخمسين لانضمامنا إلى عضوية الأمم المتحدة. وبصفتنا دولة صغيرة أبقت على شعلة الديمقراطية مضاءة خلال العديد من المحن، فإننا نشعر بالفخر متواضع بأن ما قلناه في أول دورة للجمعية العامة تلقي فيها خطابا، يمكن التذكير به الآن لأن صلته الوثيقة بالموضوع لم تتناقص حتى الآن. لقد قالت رئيسة الوزراء باندارانايكا، التي كانت تمثل سري لانكا، في تلك المناسبة:

”هذه منظمة تعرب عن نفسها بأعلى درجة من الفعالية عن طريق تسخير قوة أخلاقية

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

خطاب تلقيه فخامة الأونرابل شاندرিকা باندارانايكا كوماراتونغا، رئيسة جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيسة جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية.

اصطحبت فخامة الأونرابل شاندرিকা باندارانايكا كوماراتونغا، رئيسة جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أتشرف، باسم الجمعية العامة، بأن أرحب بفخامة الأونرابل شاندرিকা باندارانايكا كوماراتونغا، رئيسة جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، في الأمم المتحدة، وأدعوها إلى إلقاء خطابها أمام الجمعية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وشعبه على التعافي والتأهيل والبناء، يحدوها في ذلك عظم هذه الفاجعة. وكانت هذه بادرة عظيمة للتضامن الإنساني. ولقد مد مواطنو العالم يد المساعدة عبر الحواجز الجغرافية - السياسية والحواجز الأخرى التي من صنع الإنسان في بادرة عظيمة تنم عن الكرم الإنساني. ولقد أحيا ذلك فينا الثقة بقوة الشعوب العاملة في اتحاد عبر العالم، جاعلة الحكومات تتصرف لما فيه مصلحة الجنس البشري من أجل عالم جديد أفضل.

باسم شعب وحكومة بلدي، أود أن أعرب عن عميق تقديري وامتناني لكل من ساعدونا وتعاطفوا معنا وساهموا بسخاء في إعادة بناء بلدنا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر الخاص للرئيس كليتتون، مبعوث الأمم المتحدة الخاص للانتعاش من السونامي، نظرا لالتزامه وقيادته في تنسيق الجهود الدولية الجارية من أجل تحقيق الانتعاش المستدام.

ومثلما عانى بلدي من حالة عسر شديدة على الصعيد الوطني غداة كارثة السونامي، نحن الآن في حالة ضيق شديد بفعل أعمال إرهابية جديدة مشؤومة وقعت على ترابنا. فقد اغتيل زميلي العزيز لاكشمان كيديرغامار، وزير خارجية سري لانكا، بعمل إرهابي همجي محسوب. بطل آخر دافع بلا هوادة عن الحرية والعدل طالته يد أعداء السلام والوحدة. والمرحوم كيديرغامار، كوزير خارجية، دافع بقوة وعمل دون كلل في مواجهة الأيديولوجيات العرقية المتطرفة التي تستعمل العنف للوصول إلى أهدافها التفريعية. لقد كان من الشجاعة بحيث أظهر للعالم الوجه الحقيقي للإرهاب الذي تكبده بلدي. وقد دأب السيد كيديرغامار، طيلة إحدى عشرة سنة، على تحذير الجمعية العامة من على هذا المنبر نفسه، من التهديد الذي يشكله الإرهاب بالنسبة لطريقة الحياة الديمقراطية، لا في سري لانكا فقط، بل في العالم أجمع.

معينة - القوة الأخلاقية الجماعية للبشر وآداب سلوك الجنس البشري. وتلك مهمة يمكن فيها للضعيف وكذلك للقوي أن يقدموا خدمة مفيدة، وإني أعطي الجمعية عهدا، نيابة عن بلدي، بأننا، فيما يتعلق بنا، لن ندخر وسعا في بذل أي جهد يمكننا أن نبذله بكل إخلاص لكي نساعد على تحقيق تلك الأهداف النبيلة التي ترفع لواءها هذه المنظمة". (المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية عشرة، الجلسات العامة، الجلسة ٥٩٠، الفقرة ٤٢)

وبعد مرور خمسة عقود يسري أن أقول إن بلدي قد وفي بوعده بالمساهمة المنتظمة في بناء توافق الآراء في المنظمة في مجالات متنوعة من قانون البحار إلى نزع السلاح ومن حقوق الإنسان إلى مسألة الإرهاب. وبقى ملتزمين بصورة تامة تجاه الأمم المتحدة.

ونحن لا نزال نؤمن بأن القوة الأخلاقية الجماعية لهذه المنظمة لا غنى عنها لعالم آمن مسالم إنساني. ونحن مقتنعون بأنه يمكن تحقيق هذا العالم عن طريق الالتزام الصادق من كل دولة عضو بمسؤولياتها الفردية والجماعية. إن شعوبنا تعيش على أمل وتوقع أن ننجز ما هو مطلوب إنجازها.

في صباح ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، استيقظت سري لانكا، مع العديد من بلدان المحيط الهادئ الأخرى، على وقع كارثة طبيعية ذات قوة غير مسبوقه. فقد ضربت أمواج السونامي العاتية ثلثي المناطق الساحلية من دولتنا الجزرية، تاركة وراءها الموت والدمار على قدر لم يعرفه العالم حتى اليوم. وقد هرعت الحكومات والأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى ومنظمات المجتمع المدني والعديد من ذوي النوايا الحسنة عبر العالم لمساعدة بلدي

إطلاق النار مع المجموعة المتمردة وبدأت المحادثات بتيسير من حكومة النرويج.

غير أنه قبل عامين ونصف، انسحبت نمور تاميل إيلايم للتحرير من محادثات السلام للمرة السادسة في غضون ١٨ سنة. وقد أخفقت كل الجهود الرامية إلى تجديد المحادثات لحد الآن. وكتدبير يبرهن على حسن النية بعد أن ضربتنا كارثة السونامي، اتفقت مع المتمردين على ترتيبات من أجل العمل المشترك في أعمال إعادة البناء بعد السونامي. وكان ذلك تدبيراً آخر في سلسلة طويلة من الجهود للتفاعل والعمل مع المتمردين، لا سيما في المشاريع الإنسانية، على الرغم من إصرارهم العنيد على الاحتفاظ بأسلحتهم وعلى ألا ينافسهم أي حزب سياسي ديمقراطي آخر للتاميل.

لقد أعادت حكومة بلدي التأكيد على التزامها بوقف إطلاق النار ومحادثات السلام. وإنما ما زلنا نعمل كل ما هو مطلوب من حكومة ديمقراطية لضمان ألا نعود إلى الصراع المسلح، مستجيبين بذلك لأمان شعبينا بأكمله.

لا يمكن لأي عملية سلام أن تعمل في فراغ ولا تعمل في فراغ. فالتناس يطالبون أن تتضمن عملية السلام التزام سائر الأطراف في الصراع وحسن تصرفهم. وحينما تستغل جماعة مقاتلة - جهة ليست بدولة - الوضع الفريد الذي منحته إياه عملية السلام لاستعمال الحرية المضمونة في ظل نظام حكم ديمقراطي لتقوي نفسها بالتسلل وممارسة الإكراه ضد المدنيين والمنظمات والأحزاب السياسية، فهذا يمس بقدرة حكومة منتخبة على المضي قدماً بفعالية في جهودها الرامية إلى تحقيق المصالحة والسلام.

إن استعادة الديمقراطية وتهيئة حيز للآراء المعارضة والنهوض بحقوق الإنسان في المناطق المتأثرة في شمال وشرق بلادنا هي الآن شروط أساسية مسبقة من أجل عملية سلام ناجحة ومجدية في سري لانكا. ولن يؤدي الحل السياسي

لقد ظلت سري لانكا، منذ أكثر من عقدين من الزمن، تتعرض لهجوم متواصل من نمور تاميل إيلايم للتحرير، وهم مجموعة مسلحة تستعمل الأساليب الوحشية والتفجيرات الانتحارية في حملتها الإرهابية للحصول على دولة منفصلة. وما زالت تلك المجموعة تقوم بنشاطات غير قانونية وإرهابية عديدة، متجاهلة بذلك تماماً تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار. وتتضمن تلك النشاطات تجنيد الأطفال - في تجاهل تام للوعود المعطاة للكثير من الناس، بمن فيهم الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة - واغتيال الخصوم الديمقراطيين، كجزء من سياستهم الرامية إلى تصفية الزعماء السياسيين التاميل والناشطين في مجال حقوق الإنسان، مزدريين بجميع القوانين والممارسات الدولية وعلى الرغم من الجهود المستدامة التي تبذلها حكومة بلدي والميسرون النرويجيون.

إنني أميل إلى الشك في أن تعريف مجلس الأمن مؤخرًا لتلك المجموعة في ما يتصل بتجنيد الأطفال سيكفي لردع تلك النشاطات. وينبغي فرض عقوبات مستهدفة مثل تلك التي اقترحتها الأمين العام كوفي عنان في تقريره المرفوع إلى مجلس الأمن عن المجموعات المسلحة التي تقوض السلام الوطني والدولي وتنتهك حقوق الإنسان.

إنني أعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه لا يمكن القضاء على الإرهاب عن طريق القمع العسكري من طرف آليات الدولة. ولا بد من البحث عن الجذور الاقتصادية - الاجتماعية والثقافية للصراع ومعالجتها بفعالية. وإنما نعرف بأنه لا يمكن إيجاد حل دائم للقضايا العرقية وللإرهاب في بلدي، أو في أي مكان آخر، إلا بالتفاوض والحوار. وعليه، كانت حكومة بلدي أول من تقدم عام ١٩٩٤ باقتراح تسوية تفاوضية بدلاً من صراع مسلح، فضلاً عن تفويض تدريجي مكثف للسلطات بدلاً من دولة منفصلة. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٢، دخلت الحكومة في اتفاق لوقف

برامج اقتصادية واجتماعية، بالتعاون مع شركائنا الإنمائيين الثنائيين والمتعددي الأطراف.

إذا ألقينا نظرة على الحالة الصحية الراهنة في العالم، نجد أنه على الرغم من استئصال مرض الجدري والاقتراب من القضاء على شلل الأطفال، هناك أمراض أخرى - غالبا مرتبطة بالفقر - لا تزال تحصد عددا كبيرا من الأرواح، لا سيما في البلدان النامية. وفي كل عام يموت ٦ ملايين طفل بسبب سوء التغذية قبل عيد ميلادهم الخامس. وأكثر من ٥٠ في المائة من سكان أفريقيا يعانون من أمراض متعلقة بنوعية المياه مثل الكوليرا. ويفتق فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بـ ٦٠٠٠ شخص يوميا. وكل عام يصاب أكثر من ٣٠٠ مليون إنسان بالمalaria. إن التحديات الجديدة، مثل المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة وانفلونزا الطيور، تدل على أن الحدود الوطنية لا توفر الحماية الكافية من انتشار تلك الأوبئة. وفي ضوء التطورات التي لا مثيل لها، سواء في التكنولوجيا أو في تنقل البشر، لا يعقل أن يترك البعض في دولنا يعانون من أمراض يمكن السيطرة عليها، إن لم يكن القضاء عليها.

وفي رأيي، هناك ثلاث آفات تغزو عالمنا اليوم ولا يمكن أن يكون لها مكان في حقبة العولمة الحديثة للقرن الحادي والعشرين: الفقر والمرض والإرهاب. واليوم، تؤثر هذه الآفات في الرخاء الاجتماعي والثقافي والاقتصادي لغالبية الجنس البشري. ولا يمكن لأي بلد أن يتصدى وحده لهذه الآفات. فالتعاون الدولي يخدم مصالحنا الذاتية ويجب حشده. وتتشاطر الإيمان القوي بأنه ينبغي للأمم المتحدة، بمناسبة حلول ذكراها السنوية الستين، أن تشرع بجدية في إصلاحات شاملة حتى تكون المنظمة على أتم استعداد لمواجهة التحديات الجديدة، مع أخذ الوقائع العالمية الراهنة في الاعتبار.

الطويل الأمد أكله إلا حينما تصبح الجماعة المتمردة منظمة ديمقراطية مدنية. ويستحق هذا أشمل دعم من المجتمع المدني.

تبقى سري لانكا، كما ظللنا طيلة سنوات عديدة، ملتزمة بحزم بالمسعى العالمي لمكافحة الإرهاب بكل مظاهره. فلا قضية تبرر إطلاق العنان للإرهاب حتى يفتك بالأبرياء دون تمييز. لذا فإن سري لانكا وقعت جميع اتفاقيات الأمم المتحدة الهادفة إلى مكافحة الإرهاب وصادقت عليها. وإننا نتمنى صادقين أن يتسنى خلال هذه الدورة اختتام العمل بشأن الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، بغية استكمال وتقوية الإطار القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب عن طريق التدابير الجماعية. وستواصل سري لانكا تقديم مساهمتها لتيسير التوصل إلى توافق في الآراء بصفتها رئيسة للجنة الأمم المتحدة المختصة لهذا الموضوع.

لقد تعهدت سري لانكا ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وقد سبق أن حققنا الأهداف المحددة للتعليم الابتدائي ووفيات الرضع والأمهات. وإننا ملتزمون بزيادة تعزيز لتمكين المرأة سياسيا واقتصاديا كي تصبح المساواة بين الجنسين من مسائل حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

إن الهيئة الوطنية لحماية الطفل تتولى عندنا تنفيذ العديد من البرامج للقضاء على أعمال الإساءة والعنف ضد الأطفال، ولكفالة حمايتهم وحماية حقهم أيضا في حرية التمتع بأمن هبات الحياة، الطفولة. ويعود الفضل في نجاحنا إلى حصيلة الجهود المستمرة في رسم السياسات وتنفيذها.

تلك المعايير وغيرها من المؤشرات التي تدلل على مستوى المعيشة المرتفع الذي يحظى به شعبنا سيرتفع أكثر بفضل جهودنا الحثيثة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. لكن الفقر يظل تحديا كبيرا لنا. وللقضاء على هذا البلاء، نتخذ الآن خطوات إضافية عن طريق اعتماد

الجمعية العامة. كذلك أرجو من الممثلين أن يلتزموا الهدوء في الممرات لدى دخولهم القاعة وخروجهم منها حتى لا يشوشوا على الممثلين أثناء إدلائهم ببياناتهم، وأن يخفضوا أصواتهم إلى حد الهمس أثناء محادثاتهم. وأعوول على الحاضرين كافة أن يتعاونوا في حفظ النظام والهدوء في القاعة، إن لم يكن لشيء فعلى الأقل احتراماً للمتكلمين.

خطاب السيد محمود أحمددي نجاد، رئيس جمهورية إيران الإسلامية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى

خطاب يليه رئيس جمهورية إيران الإسلامية.

اصطحب السيد محمود أحمددي نجاد، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة،

يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد محمود أحمددي نجاد، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أحمددي نجاد (تكلم باللغة الفارسية، وقدم

الوفد نصاً باللغة الانكليزية): لقد اجتمعنا هنا اليوم لتبادل الآراء بشأن العالم ومستقبله ومسؤولياتنا المشتركة تجاهه. ومن الواضح أن مستقبل العالم مرتبط بوضعه الراهن والاتجاهات السائدة، التي تشيع الأمل واليأس معاً.

من ناحية، توجد آمال وفرص معينة، ولقد انعقدت

الجمعية العامة على أساس هذه الآمال. وإن الفكر البشري اليوم يتميز بقواسم مشتركة هامة توفر أرضية ملائمة للعمل المشترك. فبعد انتهاء عصر الفلسفات الإلحادية، توحد البشر مرة أخرى في الإيمان بالله الواحد وبخلقه لهذا الكون. وهذا هو النسيج المشترك الذي يربطنا جميعاً وسيثبت هذا الإيمان أنه الحل للكثير من مشاكل البشرية في عالمنا المعاصر. إذ أن الحقيقة تشيع نور الإيمان والأخلاق في حياة الإنسان، وهي

إننا نعترف مع التقدير بالمساهمة القيمة التي يقدمها الأمين العام وفريقه في عملية الإصلاح الجارية، التي جعلت من الممكن اعتماد الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠) في اجتماع القمة الأخير للمنظمة. ونحث كل الدول الأعضاء على أن تعمل معاً للبناء على إطار العمل ذلك بغية تنفيذ ما تم الاتفاق عليه والعمل أكثر على تحقيق ما تبقى.

لقد أدركنا من إزالة آثار كارثة سونامي القيمة والقدرة الكامنة لتضافر جهود البشر عندما يتعرض أخوة منهم لكارثة. ويحدونا الأمل الآن أن تستمر نفس هذه الروح الإنسانية والمصالح المشتركة في التصدي للتحديات الاجتماعية - الاقتصادية والأمنية التي نواجهها. فلنصمم على إلزام أنفسنا جماعياً، في هذه المناسبة الجليلة للذكرى السنوية الستين للمنظمة، بالعمل معاً لمصلحة البشرية ومن أجل السعي إلى القضاء على الآفات الثلاث المتمثلة في الفقر والمرض والإرهاب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أود

أن أشكر رئيسة جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية على بيانها الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة شانديريكا باندارانايكا

كوماراتونغغا، رئيسة جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة

للمتكلم التالي، أود باختصار أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى مسائل تتعلق بحفظ النظام في قاعة الجمعية العامة. لقد سُمعت عدة مرات أجراس الهواتف المحمولة ترن في القاعة أثناء الجلسة. وهذا، كما يلاحظ الأعضاء، يعيق سير الاجتماعات بانتظام. لذلك أحث الأعضاء بقوة على إغلاق هواتفهم المحمولة أو كتم صوتها أثناء تواجدهم في قاعة

الدولة، ووجود أسلحة الدمار الشامل وانتشارها، والافتقار إلى الأمانة في كل مناحي العلاقات الدولية، وتجاهل الحقوق المتكافئة للشعوب والأمم على صعيد العلاقات الدولية.

إننا مقتنعون بأن هذه التحديات ليست أمرا محتوما علينا رغم أنها حقيقية جدا. فالإرادة الإنسانية المشتركة ليست كفيلة بتغيير هذا الواقع فسحب، بل هي في الحقيقة قادرة أيضا على أخذنا نحو حياة مليئة بالأمل والرخاء.

فالوحي السماوي يعملنا أن

”الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم“ (القرآن الكريم، سورة الرعد، الآية ١١).

كيف يمكننا أن نؤثر في مستقبل العالم؟ متى وكيف سيتحقق السلام والسكينة والرفاهة للجميع؟ إنها أسئلة جوهرية مطروحة علينا.

ونحن نعتقد أن نظاما مستداما - يمكن أن يزدهر فيه السلام والسكينة - لن يتحقق إلا إذا قام على ركني العدالة والقيم الروحانية. فبقدر ما يتعد المجتمع البشري عن العدالة والقيم الروحانية، بقدر ما يواجه المزيد من انعدام الأمن، بحيث يمكن لأية أزمة صغيرة نسبيا - مثل كارثة طبيعية - أن تفضي إلى انحرافات وسلوكيات غير إنسانية عديدة.

ومن المؤسف أن عالمنا المعاصر يشهد استشرافا التمييز والفقر. والتمييز يُعزز الضغينة والحرب والإرهاب. وجذور كل هذه الظواهر تنبع من الافتقار إلى الروحانية، مقترنا بغياب العدالة.

إن العدالة تقوم على الحقوق المتكافئة، والتوزيع العادل للموارد في أراضي مختلف الدول، والمساواة بين البشر أمام القانون، واحترام الاتفاقات الدولية. وتقر العدالة بحق الجميع في التمتع بالسكينة والسلام والحياة الكريمة. والعدالة ترفض التهيب والكيل بمكيالين. ولقد قالت ابنة نبي الإسلام رضي الله عنها إن ”العدالة تحقق السكينة لقلوبنا“.

التي ستمنعه من الاعتداء والتعسف والظلم، وهي التي ستهديه نحو الرعاية والشفقة تجاه أخوته البشر.

والأمل الآخر يتمثل في التقدير العالمي المشترك لمصادر المعرفة. ورغم أن العقل والتجربة والعلم من بين المصادر الثمينة للمعرفة، حرم الفكر الظلامي في العصور الوسطى أجزاء كبيرة من العالم الغربي من هذه المصادر المعرفية.

ولقد حرم هذا الاتجاه الرجعي الكثيرين من أن ينهلوا من الاكتشافات والمعارف العلمية المختلفة، أي أدى إلى إبعاد الله وتلك التي تسند إلى الاستيحاء من حياة أشخاص في الغرب، وهي معرفة سماوية قام بنشرها أنبياء مثل نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد. وإن الأفكار الإلحادية اليوم آخذة في الأفول وأصبح البشر مفتونين بالدين والعلم والمعرفة والقيم الروحانية على حد سواء وهذه بداية مشجعة.

إن تعاليم الأنبياء السماوية تعلمنا أن نقدر المكانة الرفيعة للبشر على الأرض التقدير السليم. ولقد اختُص الإنسان بالكرامة، وأهم مظاهر هذه الكرامة يتمثل في خلافته لله على الأرض. فلقد أوجد الله الإنسان على الأرض ليقوم بإعمارها وبسط العدالة فيها وليبتعد عن الأنانية ولكي لا يعبد سواه. وبوسع الإيمان والعمل الصالح أن يحققوا الخلاص والحياة الرغدة، حتى في دنيانا هذه. وتحقيق ذلك مرهون بإرادة الإنسان، أي إرادة كل واحد منا. ولا بد أن نستجيب لطبيعتنا الأساسية والمشاركة المتمثلة في تحقيق حياة سعيدة.

ومن ناحية أخرى، من بين التحديات والتهديدات التي نواجهها تفشي الهيمنة العسكرية، وتزايد الفقر، واتساع الفجوة بين البلدان الفقيرة والغنية، واللجوء إلى العنف كوسيلة لحل الأزمات، وانتشار الإرهاب، خاصة إرهاب

إن جمهورية إيران الإسلامية تمثل ظهور الديمقراطية الحقيقية في المنطقة. وخطاب الأمة الإيرانية يركّز على احترام حقوق الإنسان والبحث عن السكينة والسلام والعدالة والتنمية للجميع ومن خلال الإيمان التوحيدي.

ولقد فرض نظام صدام على شعبنا حربا عدوانية واحتلالا على نطاق واسع لمدة ثماني سنوات. فاستخدام ذلك النظام أفتك أنواع أسلحة الدمار الشامل - ومنها الأسلحة الكيميائية - ضد الشعبين الإيراني والعراقي على حد سواء. ولكن من الذي زوّد صدام بتلك الأسلحة في الحقيقة؟ وماذا كان رد فعل الذين يدعون الآن بأنهم يكافحون أسلحة الدمار الشامل على استخدام الأسلحة الكيميائية آنذاك؟ فالعالم يشهد على أن جمهورية إيران الإسلامية لم تسمح أبدا لنفسها، انطلاقا من مبادئها الإنسانية، باستخدام مثل هذه الأسلحة - حتى في أحلك الأوقات وعندما كانت تسقط أعداد كبيرة من الضحايا. إن آلاف من الرؤوس الحربية النووية المكندسة في مواقع مختلفة، بالإضافة إلى برامج لزيادة تطوير الوحشية، قد أشاعت مناخا جديدا من القمع وسيطرة الآلة العسكرية، وهو ما يهدد المجتمع الدولي، بل وحتى مواطني البلدان الحائزة لهذه الأسلحة.

والمفارقة أن الذين سبق لهم أن استخدموا الأسلحة النووية بالفعل وما زالوا ينتجونها ويكبدونها ويجرون عليها تجارب مكثفة؛ والذين استخدموا قنابل ورصاص اليورانيوم المنضب ضد عشرات الآلاف، وربما مئات الآلاف، من المواطنين العراقيين والكويتيين، وحتى ضد عدد من جنودهم هم وجنود حلفائهم، مما عرضهم لأمراض مستعصية؛ والذين ينتهكون بشكل فاضح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وامتنعوا عن توقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والذين زودوا نظام الاحتلال الصهيوني بأسلحة الدمار الشامل - هم لا يرفضون تصحيح أفعالهم السابقة فحسب،

إن العالم يتطلع اليوم إلى مثل هذه العدالة. فلو استجاب البشر لنداء طبيعتهم الفطرية بتصميم راسخ لتحققت العدالة. هذا هو ما وعد به الله وما ينتظره جميع الناس الطيبين من كل الأديان. فإذا أصبح الخطاب السائد في العلاقات الدولية خطاب عدالة القيم الروحانية سنضمن السلام الدائم.

وبعكس ذلك، إذا تجردت العلاقات الدولية من العدالة والقيم الروحانية والاعتبارات الأخلاقية ستظل آليات تعزيز الثقة والسلام غير كافية وغير فعّالة.

وإذا كان البعض، ممن يعولون على تفوقهم العسكري وقوتهم الاقتصادية، يحاولون توسيع نطاق حقوقهم وامتيازاتهم، فإنهم يسيئون بشدة إلى قضية السلام، بل ويشجعون في الحقيقة سباق التسلح وينشرون انعدام الأمن والخوف والخذاع. وإذا استمرت الاتجاهات العالمية في خدمة مصالح جماعات صغيرة ونافذة، فحتى مصالح مواطني البلدان القوية ستعرض للخطر، كما شهدنا مؤخرا خلال أزمات وكوارث طبيعية مثل مأساة إعصار كاترينا مؤخرا.

إن أمي تطالب اليوم الأمم والحكومات الأخرى بالتقدم نحو تحقيق سكينة وسلام دائمين على أساس العدالة والقيم الروحانية.

ولقد انبثقت جمهورية إيران الإسلامية عن حركة تركز على الفطرة النقية والأساسية لشعب انتفض ليستعيد كرامته وعزته وحقوقه الإنسانية.

فالثورة الإسلامية أطاحت نظاما كان قد جاء عبر انقلاب وبدعم من الذين يزعمون بأنهم دعاة الديمقراطية وحقوق الإنسان. ولمدة ٢٥ عاما وهم يجبطون طموحات الأمة في التنمية والتقدم من خلال ترويع وتعذيب المواطنين وإجبارهم على الخضوع والخنوع للأجانب.

التهديدين. إن أخطر تحد اليوم هو أن الجناة يتولون دور المدعي العام. بل والأخطر من ذلك أن أطرافا معينة، تعول على قوتها وثراؤها، تحاول فرض أجواء من الترويع والتعسف على العالم. إنها تتنمر على الآخرين، بينما تستخدم مواردها الإعلامية الضخمة في إظهار أنفسها على أنها تدافع عن الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

إن شعوب العالم تعرف جيدا ماذا يجري اليوم في فلسطين المحتلة. حيث يُقتل الأطفال والنساء ويُوسر الشباب وتُهدم البيوت وتُحرق المزارع. ومع ذلك، عندما يقاوم الشعب الفلسطيني هذه الأحوال، يُتهم بالإرهاب. وفي الوقت نفسه، فإن المحتل، الذي لا يلتزم بأي مبادئ وأصبح الإرهاب جزءا من سياسته العلنة والمنظمة، يحظى بدعم الحكومات التي ذكرتها من قبل. ولأكون أكثر صراحة، إن إرهاب الدولة يحظى بالدعم ممن يزعمون مكافحة الإرهاب.

كيف يمكن للمرء أن يتكلم عن حقوق الإنسان وأن يعمل في الوقت ذاته بشكل صارخ على حرمان العديدين من حقهم البديهي في تحصيل العلم والتقنية في مجالات الطب والصناعة والطاقة، ومنعهم من التقدم والتنمية من خلال اللجوء إلى القوة والترويع؟ وهل يجوز حرمان الشعوب من التقدم العلمي والتكنولوجي عن طريق التهديد باستخدام القوة وعلى أساس مجرد الادعاء باحتمال توجيه ذلك إلى غايات عسكرية؟ إننا نؤمن بأن من حق كل البلدان والأمم أن تحقق التقدم التكنولوجي والعلمي في كل الميادين، خاصة التكنولوجيا السلمية لإنتاج الوقود النووي. ولا يمكن حصر هذا الحق على حفنة من الدول وحرمان غالبية الشعوب منه وهو ما يؤسس لاحتكارات اقتصادية تُستخدم بعد ذلك أداة لتوسيع الهيمنة.

لقد اجتمعنا هنا لنحمي حقوق الإنسان وفقا لميثاق الأمم المتحدة ولنمنع دولا معينة من أن تزعم بأن لبعض

بل ويحاولون منع بلدان أخرى من حيازة التكنولوجيا اللازمة لإنتاج الطاقة النووية لأغراض سلمية، في انتهاك واضح لتلك المعاهدة.

كل هذه المشاكل ناتجة عن انعدام عنصري العدالة والقيم الروحانية في الطريقة التي تدير بها الحكومات القوية شؤونها مع الأمم الأخرى.

وبعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، وُجّهت تهمة القيام بأنشطة إرهابية إلى جماعة متطرفة معينة، رغم عدم تفسير إخفاق مثل هذه المنظمات الضخمة لجمع المعلومات الاستخباراتية والأجهزة الأمنية في درء مثل هذه العملية الهائلة والمخطط لها بإتقان.

والدول التي كانت قبل فترة ليست بعيدة تدعم أنشطة هذه الجماعات في أفغانستان، وبذلك كانت تصور أنفسها على أنها مناصرة لحقوق الإنسان والشعب الأفغاني، لماذا تحولت بين ليلة وضحاها إلى أشرس المنتقدين لهذه الجماعات؟ وهل نصدّق أن المحسنين إلى هذه الجماعات - أي نفس الدول المهيمنة - فقدت السيطرة عليها؟ وإذا كان الأمر كذلك، ألم يكن من الأفضل لتلك الدول أن تعتمد منهجا أمينًا وشفافًا مع المجتمع الدولي وأن تقدم معلومات دقيقة عن العناصر الرئيسية لهذه الجماعات وأسلحتها وشبكة الدعم المالي لها، وأن تتقبل المسؤولية عن أعمالها الوحشية ضد الأمم والبلدان، وتساعد بذلك الشعوب والدول على مكافحة جذور الإرهاب بشكل سليم وحكيم وصادق؟

علينا أن نسعى إلى تحقيق أمن وسلام دائمين على أساس العدالة والقيم الروحانية.

ويشكّل الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل تهديدين خطيرين يواجههما المجتمع العالمي، وجمهورية إيران الإسلامية، باعتبارها من أكبر ضحايا الإرهاب والأسلحة الكيميائية، تُدرك تماما الصعوبات الكامنة في التصدي لهذين

لقد كان كل من نظامي صدام والطالبان من صنع الدول الأجنبية. ويعرف الشعبان العراقي والأفغاني جيدا من هم الذين كانوا يدعمون هذين النظامين. واليوم لكي يتحقق السلم والأمن في المنطقة لا بد أن ترحل قوات الاحتلال الأجنبية وأن تسلم زمام السيادة الاقتصادية والسياسية لهذين البلدين بشكل كامل إلى شعبيهما.

وستواصل جمهورية إيران الإسلامية تقديم دعمها الكامل والشامل للشعبين العراقي والأفغاني وحكومتيهما المنتخبين وستساعدنا على إرساء النظام والأمن. وسيستمر بلدي في توسيع تعاونه وتفاعله الصادقين مع كلا البلدين.

إن تحقيق سلام دائم في فلسطين أمر ممكن من خلال العدالة وإنهاء التمييز واحتلال الأرض الفلسطينية، وعودة جميع اللاجئين وإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية عاصمتها القدس الشريف.

لقد أصبحت الأمم اليوم أحوج ما تكون إلى التعاون والتفاعل البناءين والأمينين حتى تتمتع بحياة كريمة ومستقرة وسلمية تقوم على أساس العدالة والقيم الروحية. فلنقطع على أنفسنا عهدا بتحقيق هذا المطلب الشرعي لأمننا.

وهنا أود أن أتكلّم بإيجاز عن نهج جمهورية إيران الإسلامية ومبادئها بشأن المسألة النووية. إن الأسلحة النووية وانتشارها، من جهة، ومحاولات فرض نظام فصل عنصري على حيازة الطاقة النووية السلمية، من جهة أخرى، تشكّل خطرين كبيرين على الاستقرار والسلم الدوليين.

ومع مراعاة أنه لم يُبدل في السنوات الماضية جهود جادة مصحوبة بآليات عملية لتحقيق نزع السلاح الكامل، وبالأخص لتنفيذ قرارات ونتائج مؤتمري عام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٠ الاستعراضيين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أقترح أن تقوم الجمعية العامة، بوصفها الجهاز الأكثر شمولاً لمنظمة الأمم المتحدة، بتكليف لجنة مخصصة

البلدان حقوقاً أكبر أو أن بعض البلدان لا يحق لها التمتع بحقوقها المشروعة.

يجب ألا نرتد في مستهل القرن الحادي والعشرين إلى منطق العصور المظلمة فنحاول منع المجتمعات مرة أخرى من الحصول على أحدث ما توصل إليه العلم والتكنولوجيا.

ينبغي لمنظمة الأمم المتحدة أن تكون رمزا للديمقراطية والحقوق المتساوية للأمم. فإذا كنا نتحدث عن الحقوق المتساوية للأمم في المحافل السياسية، فلا بد لنا أن نتحدث عن هذه الفكرة نفسها في هذا الحفل أيضاً. وإذا كنا بالمثل نتحدث عن حق السيادة، فلا بد إذن أن تتمكن جميع الدول من ممارسة حقوقها على قدم المساواة وفي إطار ديمقراطي.

إن منظمة الأمم المتحدة لا تستطيع أن تكون حاملة راية الديمقراطية في العالم إلا إذا تجسّدت العملية الديمقراطية فيها هي نفسها. وأؤكد مجدداً أن الاستقرار والسلام الدائمين لا يمكن تحقيقهما إلا على أساس العدالة والقيم الروحية.

إن جمهورية إيران الإسلامية رمز للديمقراطية الحقيقية. فجميع المسؤولين فيها يتم انتخابهم عبر التصويت الشعبي، بمن فيهم الزعيم ورئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشورى الإسلامي، والمجالس البلدية والقروية. لقد أجرت جمهورية إيران الإسلامية ٢٧ جولة انتخابات خلال ٢٧ عاماً. ويدل هذا على وجود مجتمع مفعم بالحيوية والدينامية، والمشاركة الشعبية الواسعة النطاق في الحياة السياسية.

إن جمهورية إيران الإسلامية، بسبب أهميتها الرئيسية ونفوذها في منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية الهامة، ترى من واجبها أن تُسهم بقوة في تعزيز السلام والاستقرار في تلك المنطقة.

ومسؤولة لن تعتبر مثل هذا الوضع لصالح شعبها. إن تاريخ الاعتماد على النفط في الدول الغنية بالنفط والخاضعة للهيمنة يمثل تجربة لا يقبل أي بلد مستقل بتكرارها.

إن الدول المهيمنة التي تعتبر التقدم العلمي والتكنولوجي في الدول المستقلة والحررة تحديا لاحتكارها لتلك الأدوات الهامة للقوة والتي تريد أن ترى هذه المنجزات في بلدان أخرى، قد شوهت حقيقة المساعي التكنولوجية الإيرانية النزيهة الخاضعة للضمانات في المجال النووي وصورتها على أنها مسعى لحيازة الأسلحة النووية. وهذا مجرد تضليل إعلامي. إن جمهورية إيران الإسلامية تقدم اقتراحها بنوايا حسنة من أجل تفاعل ببناء وحوار عادل. ولكن، إذا حاول البعض فرض إرادتهم على الشعب الإيراني من خلال اللجوء إلى لغة القوة والتهديدات ضد إيران، سوف نعيد النظر في مجمل نهجنا تجاه المسألة النووية.

واسمحوا لي بصفتي الرئيس المنتخب للشعب الإيراني أن أشرح لكم العناصر الأخرى الرئيسية لمبادرة بلدي المتعلقة بالمسألة النووية.

أولا، تؤكد جمهورية إيران الإسلامية مجددا موقفها الذي أعلنته في السابق مرارا وهو أن السعي إلى التسليح النووي محظور وفقا لمبادئنا الدينية.

ثانيا، إن جمهورية إيران الإسلامية تعتبر أن تنشيط معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإنشاء لجنة مخصصة كما اقترحت من قبل، خطوة ضرورية لمكافحة الأسلحة النووية وإزالة الفصل العنصري القائم في مجال التكنولوجيا النووية السلمية.

ثالثا، إن دورة الوقود في جمهورية إيران الإسلامية لا تختلف من الناحية التقنية عما هو معمول به في سائر الدول الحائزة للتكنولوجيا النووية السلمية. ومن هذا المنطلق فإن جمهورية إيران الإسلامية مستعدة للدخول في شراكات

بإعداد وتقديم تقرير شامل عن الآليات والاستراتيجيات المحتملة لنزع السلاح الكامل. وهذه اللجنة ينبغي أيضا أن تكلف بالتحقيق في كيفية نقل المواد والتكنولوجيا والمعدات الخاصة بإنتاج السلاح النووي إلى النظام الصهيوني، في خرق لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على أن تقترح هذه اللجنة تدابير عملية لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. إن بعض الدول القوية تمارس نهجا تمييزيا ضد حصول دول أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية السلمية. وهي بهذا النهج تنوي فرض تمييز عنصري نووي. ويساورنا القلق لأنه ما أن تفرض دول قوية معينة سيطرتها الكاملة على مصادر وتكنولوجيا الطاقة النووية فإنها ستحرم دولاً أخرى من الحصول عليها وبالتالي ستعمق الفجوة بين البلدان القوية وبقية المجتمع الدولي. وعندما يحدث ذلك، سوف نقسم إلى بلدان مشرقة وأخرى مظلمة.

وللأسف، لم يتم خلال السنوات الثلاثين الماضية تنفيذ إجراء فعال لتسهيل ممارسة الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لحقها المعترف به قانونيا في الحصول على الطاقة النووية السلمية واستخدامها وفقا للمادة الرابعة من هذه المعاهدة. لذلك ينبغي أن تطالب الجمعية العامة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن تبلغ - وفقا لأحكام المادة الثانية من نظامها الأساسي - عن الانتهاكات التي ترتكبها بلدان معينة عرقلت تنفيذ المادة المذكورة أعلاه وأن تقدم أيضا استراتيجيات عملية لتنفيذها من جديد.

ومن الأهمية بصفة خاصة أن نشير إلى أن الاستخدام السلمي للطاقة النووية بدون امتلاك دورة إنتاج الوقود النووي هو مسعى عقيم. إن البلدان والشعوب التي تعتمد في التزود بوقودها على قوى متعسفة لا تتوقف عند أي حد لخدمة مصالحها، قد تصبح في الحقيقة معتمدة اعتمادا كاملا على محطات الطاقة النووية. وأية حكومة منتخبة من شعبها

فيما يتعلق بعدم انحراف عملية التخصيص نحو أغراض غير سلمية، وذلك في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي ذلك السياق، تم تقديم مقترحات عديدة يمكن النظر فيها في إطار المفاوضات.

ثالثاً، ينبغي إنهاء النهج التمييزي فيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والذي يتمثل في التركيز على واجبات الدول الأطراف دون الاكتراث بحقوقها المنصوص عليها في المعاهدة.

وبصفتي رئيساً لجمهورية إيران الإسلامية، أؤكد للجمعية أن بلدي سيبدل كل ما في وسعه للإسهام في الاستقرار والسلام العالميين، وذلك على أساس العدالة والقيم الروحية، ومبدأ الحقوق المتساوية لجميع الشعوب والأمم. وستفاعل بلدي ويتعاون بشكل بناء مع المجتمع العالمي من أجل التصدي للتحديات التي نواجهها.

لقد كانت آمال البشرية منذ بدء الخليقة أن يأتي يوم تعمّ فيه العدالة والسلام والمساواة والخبرة أرجاء العالم. ويمكننا جميعاً أن نساهم في الوصول إلى هذا العالم المنشود. وعندما يأتي ذلك اليوم، سيتحقق الوعد النهائي الذي بشرت به كل الأديان السماوية بظهور إنسان كامل هو وريث جميع الأنبياء والصالحين. وسوف يقود العالم إلى العدالة والسلام المطلق.

أيها الرب الكريم، أدعوك أن تعجّل في ظهور رسولك الأخير من وعدت به، ذلك الرسول الكامل الطاهر، الذي سيملاً هذا العالم عدلاً وسلاماً. واجعلنا يا ربي من أصحابه وأتباعه وأنصار رسالته.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية إيران الإسلامية على البيان الذي أدلى به من فوره.

جدية مع القطاعين الخاص والعام، في سائر البلدان، في تنفيذ برنامج تخصيب اليورانيوم في إيران كتدبير إضافي لبناء الثقة ولتوفير أكبر قدر من الشفافية. وهذه خطوة أبعد مدى على الإطلاق تقترحها جمهورية إيران الإسلامية - تتجاوز جميع متطلبات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - كتدبير آخر لبناء الثقة.

رابعاً، وانطلاقاً من حق إيران غير القابل للتصرف في الحصول على دورة وقود نووي، ستكون مواصلة التفاعل والتعاون التقني والقانوني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية محور سياستنا النووية. كما أن مبادرة إيران بإجراء مفاوضات أو مواصلتها مع بلدان أخرى سيتم تنفيذها في إطار التفاعل الإيراني مع الوكالة. ومع وضع هذا في الحسبان، كلفت المسؤولين الإيرانيين المعنيين بإعداد التفاصيل القانونية والتقنية للنهج النووي الإيراني على أساس الاعتبارات التالية.

أولاً، إن السوابق الدولية تفيد بأن تعاقبات إيصال الوقود النووي لا يعول عليها، وأنه ليس هناك أية وثيقة دولية ملزمة قانونياً لضمان إيصال الوقود النووي. ففي مناسبات عديدة تم تعليق مثل هذه التعاقبات الثنائية أو وقفها بالكامل لأسباب سياسية. لذلك فإن جمهورية إيران الإسلامية ترى أن من حقها المشروع في سعيها إلى الحصول على التكنولوجيا النووية السلمية أن تتلقى ضمانات موضوعية لتخصيب اليورانيوم في دورة الوقود النووي.

ثانياً، حاولت إيران جدياً في مفاوضاتها مع المجموعة الثلاثية للاتحاد الأوروبي أن تبرهن على الأسس القوية والمشروعة لنشاطها النووي في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن تبني ثقة متبادلة. واختيار شركائنا في المفاوضات واستمرار المفاوضات مع المجموعة الثلاثية للاتحاد الأوروبي سيكونان متناسبين مع متطلبات تعاوننا مع الوكالة

”بناء على الدعوة الملحة من قادة الكنيسة في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، اجتمعنا هنا في كاتدرائية واشنطن الوطنية بصفتنا زعماء مسيحيين من مختلف الأعراق والمناطق، أغنياء وفقراء، في الجنوب والشمال، يوحدنا قلق مشترك على من يعيشون منا في فقر. إننا نرى وجوههم؛ ونسمع أصواتهم؛ وهم جزء منا، ونحن جزء منهم.

”وإذ تقترب الأمم المتحدة من ذكرها السنوية الستين، نشكرها على عملها في مجال حفظ السلام والمصالحة العالمية، لا سيما الالتزام التاريخي باستئصال الفقر الذي ورد في إعلان الألفية لعام ٢٠٠٠. ولقد مرت خمس سنوات، وبالرغم من سمو المبدأ، كان هناك إخفاق في التنفيذ. وإننا، بهذا البلاغ، نعرض شراكتنا مع القادة المجتمعيين في اجتماع القمة العالمي في الأمم المتحدة من أجل بناء حركة عالمية لتحويل وعود الأهداف الإنمائية للألفية إلى واقع كخطوة حاسمة نحو عالم أكثر عدالة للجميع أبناء الله.

”نحن نؤمن بأن الله يريدنا أن نجعل من الفقراء محور اهتمامنا. فالعولمة أتاحت نموا اقتصاديا لم يسبق له مثيل. وفي نفس الوقت، ما زال سدس سكان العالم يكافحون يوميا من أجل البقاء يرزحون تحت أعباء الفقر المدقع. إن ازدياد تركز الثروة في عالمنا، بينما يعاني الكثيرون، هو عار يطالنا جميعا.

”إننا نعتقد أن روح الشراكة بين الأغنياء والفقراء التي ترمز إليها الأهداف الإنمائية للألفية هي الطريقة التي يستطيع بها العالم التصدي للفقر بكل تجلياته. ونؤيد بشكل خاص هدف الشراكة العالمية

اصطُحِب السيد محمود أحمدي بنجاد، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب يلقيه السيد ثابو مبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية جنوب أفريقيا.

اصطُحِب السيد ثابو مبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ثابو مبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس مبيكي (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أحيي السيد جان بينغ، رئيس الجمعية العامة المنتهية ولايته، على العمل الذي اضطلع به في إدارة الجمعية العامة أثناء نظر دول العالم في مسائل عظيمة الأهمية مما أفضى إلى صياغة الوثيقة الختامية التي اعتمدت الليلة الماضية.

وأود كذلك أن أهنيكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الدورة الستين للجمعية العامة. ونحن واثقون بأنكم ستقودون الجمعية بعناية عندما تواجه تحديات تنفيذ القرارات المتخذة في قمة استعراض الألفية وعندما تعكف على دراسة المسائل المهمة الأخرى التي تعالج بقدر كاف في الوثيقة الختامية.

قبل أن نجتمع هنا في اجتماع قمة استعراض الألفية بوقت قليل، عقد اجتماع مهم للزعماء المسيحيين في واشنطن العاصمة. وأصدر أولئك الزعماء بلاغا بعنوان ”دعوة إلى الشراكة“، موجّها إلى اجتماع قمتنا. وقد جاء في ذلك النداء،

وبينما نجتمع هنا، في جملة أمور أخرى، لكي نحتفل بالذكرى السنوية الستين لتأسيس المنظمة الدولية التي أنشئت لكي تبعث الأمل لدى شعوب العالم، فإننا لا نستطيع أن نتجنب طرح بعض الأسئلة الصعبة. وهذا ضروري إذا أردنا أن نفي بالتزامنا بأن نكفل للأمم المتحدة أن تضطلع بمسؤولياتها، التي وصفها زعماء الدين الذين اجتمعوا في الكاتدرائية الوطنية في واشنطن، كصنع السلام، والمصالحة العالمية والقضاء على الفقر.

ويجب أن نسأل أنفسنا إلى أي مدى نجد الأمم المتحدة اليوم، بعد ٦٠ عاما على تأسيسها، مستعدة لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وأن تحمي وتدفع قدما حقوق الإنسان الأساسية للجميع، وأن تحمي وتدفع قدما كرامة وقدرة كل فرد، وأن تؤكد الحقوق المتساوية للرجال والنساء، وأن تؤكد حقوقا متساوية للأمم صغيرها وكبيرها، وأن تدفع بالرقى الاجتماعي قدما وترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح.

ويجب أن نطرح السؤال ونجيب عليه بإخلاص، وهو إذا كان وصف ما فعله كأمم متحدة وصفاً ملائماً باعتباره نجاحاً في المبدأ وفشلاً في الممارسة، كما قال زعماء الدين.

وحقيقة الأمر أننا بعد مرور ٦٠ عاما على تأسيس الأمم المتحدة كاستجابة للتناجح المرعبة والمروعة للجريمة العنصرية، ما زلنا نواجه سرطان العنصرية. ومع أن الأمم المتحدة قد اعتمدت قرارات هامة بشأن المسألة، وعقدت المؤتمرات اللازمة لتوحيد شعوب العالم ضد العنصرية، فإن أولئك الذين ما زالوا يسقطون ضحايا لتلك الجريمة ضد الإنسانية سيجدون من الصعب الإشارة إلى مناسبات جاءت فيها الأمم المتحدة لمساعدتهم.

وبعد مرور ٦٠ عاما على تأسيس الأمم المتحدة، فإن فظائع الحرب والصراعات العنيفة ما زالت تبتلي السكان

من أجل التنمية، ونعتقد أن الكنائس يمكنها أن تقدم إسهاما فريدا في هذه الشراكة“.

وبصرف النظر عن أي شيء آخر، فإن حقيقة أن زعماء الدين الذين أطلقوا تلك الدعوة، جاؤوا من أجزاء عديدة من العالم، لكي يتفقوا على رسالة يوجهونها إلى اجتماع القمة هذا، يجب أن تذكرنا بأن الجماهير الشعبية التي انتخبنا لديها توقعات كبيرة من الأمم المتحدة. إنها ترى في هذه المنظمة شريكا بارزا لها في الكفاح المستمر من أجل بناء عالم أفضل وأكثر إنسانية.

إنها تتحدى من بيننا من لهم شرف تمثيل دولنا في الأمم المتحدة، بأن نبني ونعزز ونوجه المنظمة العالمية لكي تتمكن حقا من أداء دورها بوصفها شريكا بارزا لشعوب العالم في بناء عالم أفضل وأكثر إنسانية.

وبالتالي، أعتقد أننا يجب أن ننظر باهتمام بالغ إلى النتيجة التي توصلوا إليها وهي أننا بعد مرور خمس سنوات على اعتماد إعلان الألفية، ”وعلى الرغم من هذا الانتصار في المبدأ، كان هناك فشل في الممارسة“.

وقبل ستين عاما، وفي أعقاب العنف المدمر للحرب العالمية الثانية، والإبادة الجماعية البغيضة التي ارتكبت أثناء تلك الحرب، تم تأسيس الأمم المتحدة بهدف، وفقا لما ورد في الميثاق ”أن تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية أحزانا لا توصف“.

واستجابة للمطلب العالمي بإعمال حقوق الإنسان والشعوب، أعلن المؤسسون أنهم يشكلون الأمم المتحدة بغية ”أن تؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية“، ومن أجل ”أن ندفع بالرقى الاجتماعي قدما، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح“.

لتحقيق سلام عادل ودائم، وهو حق الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي والشعوب العربية.

وقد سلمنا جميعا بالتهديد الخطير والعاجل للإرهاب الدولي لجميع أمننا. وسلمنا جميعا بحقيقة أننا بحاجة إلى رد متعدد الأطراف على ذلك التهديد المشترك. ولكننا لم ننجح حتى الآن في التوصل إلى تعريف مشترك لذلك التهديد أو تعريف لأسبابه الأساسية.

إن مسألتي عدم الانتشار ونزع أسلحة الدمار الشامل تشكلان شاغلا أساسيا لجميع الأمم، كبيرها وصغيرها. ولكننا فشلنا في التعامل مع هذه المسائل في الوثيقة الختامية التي اعتمدت في اجتماع القمة الاستعراضي مساء أمس مع أن مسألة الأسلحة النووية وعدم انتشارها هي من أبرز مواضيع الصحافة العالمية وفي جدول الأعمال الدولي. ولا يستطيع أحد منا أن يزعم حقا بأن فشلنا، بوصفنا الأمم المتحدة، في اتخاذ قرارات محددة بشأن هذه المسائل، قد خدم مصلحة تعزيز الأمن العالمي في مواجهة تهديد أسلحة الدمار الشامل.

وفي ما يتعلق بقضية إيران، نعتقد اعتقادا راسخا أن المفاوضات ينبغي أن تستأنف وأن المسألة لا بد من تسويتها في إطار أحكام معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وبالمشاركة الكاملة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن الفجوة بين الأغنياء والفقراء تزداد اتساعا داخل البلدان وفي ما بينها، كما لاحظ تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥، الذي أشار إلى أن الفجوة بين متوسط غنى المواطن في أغنى البلدان وفي أفقرها واسعة جدا وأخذت في الاتساع. وورد في التقرير أنه في عام ١٩٩٠ كان متوسط غنى المواطن الأمريكي يزيد ٣٨ مرة عن متوسط غنى المواطن التزاني، بينما أصبح متوسط غنى المواطن الأمريكي اليوم يزيد ٦١ مرة.

الأبرياء، لأن الأمم المتحدة، كما هو واضح، تنقصها الإرادة لأن تفي بالتزامها الذي قطعه عندما أنشئت المنظمة.

إن الأفارقة الذين تعرضوا للعديد من الصراعات العنيفة منذ إنشاء الأمم المتحدة، يتوقون بشكل خاص إلى أن تفي المنظمة بالتزامها بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وبينما نتكلم في هذه اللحظة، تقع على عاتق الأمم المتحدة مهمة عاجلة باتخاذ الإجراءات اللازمة في كوت ديفوار من أجل إحلال السلام الدائم في ذلك البلد الأفريقي الهام، ليفتح ذلك المجال أمام توحيد، وإجراء انتخابات ديمقراطية، ودفع الرقي بالتقدم الاجتماعي ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح، كما جاء في الميثاق.

وتواجه هذه المنظمة تحديا ماثلا يتعلق باستعادة السلام الدائم في دارفور في السودان، والبناء على النتيجة التاريخية وتنفيذ اتفاق السلام الشامل في السودان، الموقع في نيروبي، كينيا، في وقت سابق من هذا العام.

وقبل مجرد ١١ عاما، شهدنا عملية إبادة جماعية رهيبية في رواندا، وقتل الألوف في الصراع الداخلي الذي حدث في البلقان. إن أولئك الذين تعرضوا للوحشية سيكون استنتاجهم مبررا بأن الأمم المتحدة قد خانت التزامها إزاء شعوب العالم.

وأنا واثق بأننا جميعا ننتظر بفارغ الصبر نهاية الصراعات في الشرق الأوسط، بما في ذلك العراق، ولا سيما استعادة حقوق الشعب الفلسطيني، في إطار التنفيذ الناجح لخارطة الطريق.

وبينما نرحب بالتطورات الإيجابية التي حدثت مؤخرا، يجب أن نسلم بحقيقة أن أي يوم يمضي بدون التنفيذ الكامل لخارطة الطريق، فإنه لا يفعل أكثر من توجيه إصبع الاتهام إلينا، نحن الأمم المتحدة، بأننا لم نفعل كل ما ينبغي

وورد في الصفحة ٣ من التقرير نفسه:

٦٠ عاما. وعلى غرار ذلك، لم يكن ترابط مسائل السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان فيما بينها أبرز في الماضي مما هو عليه اليوم. وهذا كله يعني أن الدوافع الحتمية التي جعلت من الضروري ومن المناسب إنشاء الأمم المتحدة كجزء من منظومة مرغوب فيها للحكم العالمي هي اليوم أكثر إلزاما وأن إصلاح المنظمة يجب أن يحدث كيما نضمن أنها تعبر عن الحقائق العالمية التي استجذت منذ إنشائها وأنها تم تمكينها حتى تتصدي للتحديات الملحة التي تواجه الإنسانية جمعاء تصديا أكثر فعالية.

”في عام ٢٠٠٣، سجل ١٨ بلدا، وصل مجموع سكانها إلى ٤٦٠ مليون نسمة، نقاطا أدنى على مؤشر التنمية البشرية مما سجلته في عام ١٩٩٠، وهذا يمثل تراجعاً غير مسبوق. وفي غمرة اقتصاد عالمي مزدهر على نحو متزايد، فإن ١٠,٧ مليون طفل في كل عام لا يعيشون لرؤية عيد ميلادهم الخامس، وما يزيد على بليون نسمة يبقون على قيد الحياة ويعيشون في فقر مدقع على أقل من دولار واحد في اليوم“.

ولكن المفارقة المؤلمة التي نواجهها هي أنه يبدو من الواضح أنه حدث على مدى الأعوام تآكل مستمر لسلطة الأمم المتحدة ومهابتها، وانزلاق متواصل صوب تهميشها في مجال تأدية دورها الصحيح، على نحو ما نص عليه بوضوح ميثاق الأمم المتحدة. وعلى الجمعية العامة، في دورتها الستين، مسؤولية ثقيلة، هي مسؤولية إعادة تأكيد الحاجة الماسة إلى أن تضطلع الأمم المتحدة بمسؤولياتها الجسام، كما ورد في الميثاق. وقد بينت تجربة الستين عاما الماضية أننا حتى نواجه النقد الذي أثاره ضد المنظمة القادة الروحيون - بأنه تحقق نصر في المبادئ وإخفاق في التطبيق العملي - يجب علينا أن نكون مستعدين لخوض كفاح متواصل، لكي نضمن كون الرؤيا الواردة في ميثاق الأمم المتحدة قد تجسدت فعلا حقيقة واقعة.

وبالتالي، إذا توقفنا لاستعراض ما إذا كنا قد نجحنا في إنقاذ العالم من ويلات الحرب، وما إذا بنينا عالما يؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان، وما إذا صنعنا عالما قد أعاد للفرد كرامته وقدره، ورسخ ما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية، فإن جواب غالبية شعوب العالم قد يكون قاطعا: ”كلا“.

اتخذت الأمم المتحدة عدة قرارات، الغاية منها المساعدة على مواجهة مختلف التحديات العالمية التي ظلت قائمة على مدى أعوام وجودها الستين. وبالتالي، بات لدينا ما يلزم من سياسات للتصدي للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها، التي تواجه البشرية. وقد اعتمدنا أيضا برامج شاملة، واضحة، لوضع تلك السياسات موضع التنفيذ الفعلي، كما أننا حددنا الموارد اللازمة لتنفيذها.

وينبغي أن نقول ونحن نخوض غمار هذا الكفاح ما قاله القادة الروحيون الذين اجتمعوا في كاتدرائية واشنطن الوطنية، من أن شاغلا مشتركا يوحد بيننا، هو قلقنا إزاء الذين يعيشون منا في الفقر. ”نرى وجوههم؛ ونسمع أصواتهم؛ إنهم جزء منا ونحن جزء منهم“.

أما الأسئلة التي ينبغي أن نجيب عنها فهي: لماذا لم نقم بتنفيذ هذه البرامج وما الذي يجب فعله لتصحيح هذه الحالة؟

إن عملية العولمة تعني أن عالمنا الواحد متكامل اليوم أكثر مما كان عليه عندما أنشئت الأمم المتحدة قبل

جديد إلى الأصوات التي تدين جميع هذه الأعمال. ونحن نقدم أحرّ تعازينا لجميع الأسر التي عانت خسائر.

غير أننا، نقول مرة أخرى، ونحن نتلقي زملائنا أعضاء الأمم المتحدة، ما قلناه مرارا وتكرارا منذ ظهور موجة الإرهاب العالمي الراهنة. إن هذه الاعتداءات الوحشية أبعد من الحزن الشخصي والإدانة الوطنية. إنها أعراض كثير من التهديدات الخطيرة التي يواجهها اليوم سكان العالم. وهي، بصفتها هذه، تشكل اعتداء على النظام العالمي، لا أكثر ولا أقل.

ولهذا السبب، نعتقد أنه آن الأوان لكي يثبت النظام العالمي ذاته في ظل الواقع المعاصر. وبعبارة أخرى، إن الحاجة تدعو إلى أمم متحدة جديدة، وقد نشطت لا من أجلنا نحن رؤساء الدول، ولا لدبلوماسييننا ولا لأي منا نحن ذوي الامتيازات، الذين تتوفر لديهم الوسائل والتعليم وفرص العيش بأمل وثقة؛ بل إن المواطنين العاديين، الذين نعزّز بتمثيلهم هنا، هم الذين يحتاجون إلى أمم متحدة جديدة.

ولئن كان النظام العالمي يتعرض للهجوم، فهذا يعني أن الأناس العاديين وأسرههم معرضون للهجوم أيضا. وليس هذا، من أوجه مفرطة الكثرة، مجرد اعتداء. إنه هجوم شامل. وهو لا يأتي من الإرهابيين الجرمين وحسب: بل يأتي من جوانب كثيرة للعولمة؛ ومن الجريمة الدولية؛ ومن التكنولوجيا الجديدة؛ ومن الخلل الاجتماعي والثقافي؛ ومن بيئة تتردى بوتيرة سريعة؛ ومن التهديدات الخطيرة التي يشكّلها إمكان تفشي أمراض جديدة مخيفة. وبالمعنى الحقيقي، المعنى الإنساني المباشر، يأتي من الخوف والظلم وفقدان القيم المطلقة ومن مجرد الغضب. وهو متجلى في مشاعر اليأس وفي فقدان شبه كلي للثقة.

سمحوا لي بأن أختتم كلمتي بتكرار أحرّ آيات تعاطفنا وتعازينا للولايات المتحدة حكومة وشعبنا، غداة ما خلفه الإعصار كاترينا من موت ودمار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود، باسم الجمعية العامة، أن أشكر رئيس جمهورية جنوب أفريقيا للخطاب الذي تلاه لتوّه.

اصطحب السيد ثابو مبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب صاحب الجلالة السلطان حجّي حسن البلقية معز الدين والدولة، سلطان بروني دار السلام

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه سلطان بروني دار السلام.

اصطحب جلالته السلطان حجي حسن البلقية معز الدين والدولة، سلطان بروني دار السلام، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحّب في الأمم المتحدة بصاحب الجلالة السلطان حسن البلقية معز الدين والدولة، سلطان بروني دار السلام، وأن أدعوه إلى إلقاء خطابه على الجمعية.

السلطان حجّي حسن البلقية معز الدين والدولة (تكلم بالانكليزية): أود تقديم تهانتي للرئيس بمناسبة انتخابه؛ وإذ أفعل ذلك، أوكد لزملائنا تأييد بروني دار السلام المستمر الشديد للأمم المتحدة.

لقد أولي كثير من الاهتمام، في كل اجتماع دولي كبير تقريبا طوال الأعوام الأربعة الماضية، للأعمال اللاإنسانية التي يرتكبها الإرهابيون الدوليون. وكان مما لا مفر منه التركيز على أحداث بعينها. وهذا مفهوم بطبيعة الحال، ونحن في بروني دار السلام نضم أصواتنا من

أن تفهّم الأسباب الجذرية للإرهاب يجب أن يكون جزءاً بالغ الأهمية من أي نهج طويل الأجل للتصدي للأنشطة الإرهابية.

ومن الطبيعي أن أي شكل ممكن من التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، مطلوب للتعامل مع المجرمين المعنيين. ولكن الإدانة وحدها لا تكفي، والتشريع في حد ذاته لا يكفي إطلاقاً. وأية محاولات لتبرير أعمال الإرهاب لا بد من مواجهتها بكل حزم، وليس عن طريق تبادل التعريفات المتعارضة للشر، وإنما بالتصميم على استئصال كل أسبابه الممكنة، التي قد يرى البعض، عن خطأ، أنها تبرر تلك الأفعال.

وهذا أمر بالغ الصعوبة. وهو يتطلب توافق الآراء هنا في الأمم المتحدة حول ما يشكل الظلم لا سيما الظلم التاريخي، وما يشكل عدم الإنصاف. وهذا بدوره يتطلب أمماً متحدة مصلحة جديدة.

إننا دولة صغيرة. ومصلحتنا تكمن في العمل عن كثب مع سائر الأعضاء. لهذا السبب فإننا سنقدم كل مساعدة ممكنة لبناء أوسع توافق آراء ممكن بشأن المقررات العديدة البعيدة الأثر، والتي تدعى هذه المنظمة حالياً لاتخاذها.

وأهم تلك المقررات في الوقت الحالي يتعلق بمسألة إصلاح الأمم المتحدة. ولطالما قدمنا دعماً القوي للإصلاح، على غرار العديد من زملائنا الأعضاء. وفي الأشهر الأخيرة أجرينا مناقشات مع كثير من الزملاء، تتجاوز بكثير المسائل المتعلقة بالمبدأ، فقد تناولنا فيها اقتراحات محددة. ومعظمها يستهدف إعادة تصميم هيكل المنظمة بما فيها مجلس الأمن. وكانت استجابتنا هي نفس الاستجابة التي قدمناها على الدوام. وسوف ننصت باحترام. وسوف نسلم بصدق نوايا كل زملائنا الأعضاء، وسنساعد بكل السبل

وكثيرون منا هنا، لا سيما الوافدون من أمم نامية صغيرة، مقتنعون لذلك بأنه يجب تعزيز النظام العالمي تعزيزاً مشهوداً. وكما قلت قبل يومين في الاجتماع العام الرفيع المستوى (انظر A/60/PV.6) ليس من سبيل أمام كل منا للانطلاق في هذه العملية أعظم من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولهذا السبب، سنبدل، نحن في بروني دار السلام، قصارى جهدنا لتحقيقها في بلدنا نفسه ولمساعدة جيراننا على أن ينسجوا على منوالنا.

عند تحديدنا أهداف الألفية، أقررنا بأنه لا بد، لإعادة ترسيخ النظام العالمي، من التصدي للأسباب الجذرية للغضب واليأس والظلم والكرهية. ولهذا، أود أن أثنى من جديد على الأمين العام وموظفيه ووكالات الأمم المتحدة، المحترفين منهم والطوعيين، لكل ما يفعلونه ميدانياً لتعميق فهمنا لهذه الأسباب. وقد غدت الأسباب واضحة التعريف بكل ما تتسم به من طابع الاستعجال. وهي أسباب سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية. وعلى كل حال، لا نعتقد بأنه يمكن فرض الحلول. عندما يكون المجتمع الدولي منقسماً بهذا الشكل الخطير حول قضايا مثل التطور النووي وانتشار الأسلحة والعوالة والبيئة والظلم الاجتماعي، يجب أن تكون هذه الهيئة هي الحكم على ما إذا كان السلوك الدولي سلوكاً مقبولاً. إن حلول المشاكل الدولية يجب أن تأتي من أمم متحدة بالفعل، تعمل بتعاضد وتناغم. وبعبارة أخرى، يتعين على الأمم المتحدة أن تكون منظمة عالمية كفؤة تلتزم بمعالجة الأسباب الجذرية، وتصر على الحوار والتفاوض باعتبارهما الوسيلة الوحيدة لتسوية المنازعات، مهما كان ما يستغرقه ذلك من وقت، ومهما كانت العملية مثيرة للإحباط.

إن الأزمة العالمية النابعة من البحث عن أفضل السبل للتصدي للإرهاب العصري المسلح بالتكنولوجيا، تسلط الضوء على تلك الحاجة. وكنا نرى، منذ سنوات عديدة،

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة الأونرابل موي كيباكي، رئيس جمهورية كينيا، وأن أدعوه على مخاطبة الجمعية.

الرئيس كيباكي (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي سروري العظيم أن أحاطب الجمعية العامة بمناسبة زيارتي الأولى للأمم المتحدة بصفتي رئيس دولة. أولاً، أهنيكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الستين.

وأود أيضاً أن أشيد بالأمين العام، السيد كوفي عنان، على قيادته القديرة لمنظمتنا، واقتراحات الإصلاح التي طرحها علينا لبحثها. إن الأمين العام، منذ تعيينه، وجه أعمال الأمم المتحدة بكل حصافة وأناة. وكانت مهارته كبان لتوافق الآراء مثالية حقاً. ونحن نشاطره رؤيته للأمم المتحدة في القرن الواحد والعشرين كما حدد معالمها في تقريره الملحمي المعنون "في جو من الحرية أفسح" (A/59/2005). وإني لعلّى ثقة بأن الدول الأعضاء ستغتتم هذه الفرصة التاريخية، وتسهم في تحقيق الأمل في عالم أفضل للأجيال المقبلة.

إن التحوّل الحاصل في توزيع القوة في العالم، مقترنا بظهور تهديدات وتحديات جديدة، أحدث تغييراً جذرياً في السياق الذي تعمل فيه الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن الأمم المتحدة في المستقبل يجب أن تظل مخلصه للقيم العالمية التي أهدمت إنشاءها. وشعوبنا تتوقع من الأمم المتحدة أن تكون عاملاً للتقدم. وهي تنتظر من المنظمة أن تؤدي دوراً فعالاً وقيادياً في تحسين رفاهها الاقتصادي والاجتماعي.

إن كينيا تعتنق مبادئ الميثاق التي تشكل نقطة مرجعية لإصلاح الأمم المتحدة. فتلك المبادئ تمثل جوهر قوتها الداخلية. ونؤمن بأن مبدأ الديمقراطية يعد محورياً

الممكنة للوصول إلى أوسع توافق آراء ممكن. وليس هذا، في اعتقادنا، من باب تفادي القرارات الصعبة الواجب اتخاذها، بل على النقيض من ذلك، نعتقد أن هذا يسهم في إدراك مدى صعوبة تلك القرارات، ومدى أهمية هذه الهيئة بالنسبة للعالم.

إن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه قبل ٦٠ عاماً كان قوياً. فقد خدم العالم جيداً لعقود عديدة. والآن يبدو بكل وضوح أن العالم تغير تغيراً هائلاً، ولكن هيكل الأمم المتحدة ما زال على حاله. ويجري الآن التماس توافق آراء جديد. وهو، بخلاف توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في نهاية الحرب العالمية الثانية، ليس موجهاً نحو وسائل الحفاظ على السلام، بل إنه يستهدف تهية الظروف المؤاتية للسلام الدائم. ونرى أن ذلك هو السبيل الوحيد المتاح للأمم المتحدة لسد الطريق أمام كل قوى العنف واللاإنسانية، من خلال نظام عالمي قوي وعادل.

وعندما يحين الوقت للجمعية العامة لكي تبت في هذا الأمر، فإننا في بروني دار السلام سننظر في جميع الاقتراحات في ذلك الضوء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر سلطان بروني دار السلام على بيانه.

اصطحب صاحب الجلالة السلطان الحاج حسن البلقية معز الدين والدولة، سلطان بروني دار السلام إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

كلمة فخامة الأونرابل موي كيباكي، رئيس جمهورية كينيا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لرئيس جمهورية كينيا.

اصطحب فخامة الأونرابل موي كيباكي، رئيس جمهورية كينيا إلى قاعة الجمعية العامة.

لا تتطلب تعديل الميثاق، وهي تتضمن اعتماد استراتيجية قوية لمكافحة الإرهاب، وتعزيز حفظ السلام، وإنشاء لجنة معنية ببناء السلام وصندوق لذلك، وإصلاح نظام حقوق الإنسان.

كما يسعدني أيضا أن ألاحظ توافق الآراء حول تعزيز الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والصلة الوثيقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

حماية البيئة تعد تهديدا يمثل تحديا رئيسيا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهذا يجعل البيئة، أكثر من أي وقت مضى، في صميم التنمية المستدامة. إدارة البيئة دوليا جزء لا يتجزأ من تحقيق التنمية المستدامة. وتوافق كينيا موافقة كاملة على العملية الجارية، عملية تعريف عناصر الإدارة البيئية الدولية. لكن ذلك يجب أن يتم في إطار قرار قرطاجنة الذي يهدف إلى تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إطار ولايتها الحالية من خلال قاعدة مالية وعلمية معززة.

ينبغي أيضا أن ندرك أن الاستجابة لن تكون فعالة حقا ما لم يتم المجتمع الدولي بالامتثال الكامل والتزامه توفير الوسائل كما نُص عليه في الاتفاقات المختلفة المتعددة الأطراف الخاصة بالبيئة.

إن كينيا ما فتئت تلتزم التزاما قويا ببرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وهي راضية عن حالة تنفيذه على المستويين الوطني والإقليمي. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز في إن الأسلحة الصغيرة والأسلحة التقليدية الأخرى ما زالت تجدد طريقها إلى أيدي الأطراف الخاطئة من غير الدول، وما يقترن بذلك من آثار سلبية على السلم والأمن، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي في العديد من البلدان. ولكي نكبح جماح هذا الاتجاه تطلب كينيا من الأمين العام أن يقوم بدراسة

بالنسبة لهذه المنظمة ولصحتها في المستقبل، بقدر ما هو محوري بالنسبة لرخاء أئنا. وكينيا تعزز بذلك المبدأ أيما اعتزاز، وتلتزم انتشاره بغزارة في كل أرجاء العالم وفي هذه المؤسسة.

إن المشاكل العالمية تتطلب حولا عالمية. والأمم المتحدة هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن تساعدنا في التوصل إلى تلك الحلول، وتضفي الشرعية على أعمالنا. وتبقى الأمم المتحدة منظمة لا غنى عنها في صون السلام والأمن الدوليين؛ وأهميتها حيوية في بلوغ التنمية المستدامة والنهوض بحقوق الإنسان. فلنعمل من أجل تعزيز الأمم المتحدة لمواجهة التحديات المعاصرة.

وهناك اقتراحات مهمة لإصلاح الأمم المتحدة مطروحة فعلا على بساط البحث. وحكومتي متمسك بالتعريف الشامل للأمن الجماعي، والذي يؤكد بقوة على الصلات القائمة بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها بمعزل بعضها عن بعض. وكما لاحظ الأمين العام "لا سبيل لنا للتمتع بالتنمية بدون الأمن، ولا بالأمن بدون التنمية، ولن نتمتع بأي منهما بدون احترام حقوق الإنسان" (A/59/2005، الفقرة 17). وإني على ثقة بأننا نعرف جميعا بهذه الحقائق الواضحة.

تعتقد كينيا اعتقادا راسخا بأن إصلاح الأمم المتحدة عملية وليس حدثا. ونظرا للطبيعة المتكاملة للقضايا، فإننا نحتاج إلى اعتماد نهج سياسة شاملة لإصلاحات الأمم المتحدة. يجب أن نحافظ على رؤية واسعة تحركها جهود جماعية من أجل الاستفادة القصوى من النظام الدولي.

ويسعدني أن أشير هنا إلى أنه على الرغم من أن بعض الاقتراحات قد تم اعتمادها، ينبغي أن نتحرك الآن بسرعة لتنفيذها. وأشير بشكل خاص إلى الاقتراحات التي

الاتحادية الانتقالية في الصومال في إقامة وتنفيذ استراتيجية للأمن الوطني وتحقيق الاستقرار وإعادة البناء الاقتصادي.

كما ندعو مجلس الأمن إلى أن يضطلع بدور سباق وأكثر إيجابية في البحث عن توافق آراء واسع النطاق للمسلم وبذلك يعزز قدرة الحكومة الاتحادية الانتقالية على إنشاء مؤسسات رئيسية.

وحول إصلاح مجلس الأمن، من الضروري أن نجعله أكثر عدلا وتمثيلا للتكوين العالمي للأمم المتحدة. إن إجراءات وأساليب عمل المجلس ينبغي تغييرها لضمان الشفافية والحوار مع أعضاء الأمم المتحدة.

علاوة على ذلك، فإن التشكيل المستقبلي لمجلس الأمن ينبغي أن يتم على أساس المساواة السيادية بين الدول والتمثيل الجغرافي العادل.

ترحب كينيا باقتراح تطوير علاقات أقوى بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. بالنسبة لأفريقيا هناك إرادة سياسية ضخمة في قارتنا على إنجاح الاتحاد الأفريقي. وأعتقد أن الدعم الخارجي، خصوصاً من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عموماً، سيجعل الاتحاد الأفريقي يعمل بشكل أفضل.

وإنشاء مجلس للسلام والأمن في إطار الاتحاد الأفريقي، وقوة التدخل المزمع إنشاؤها بحلول عام ٢٠٠٩، هما إجراءان يستهدفان تعزيز الاستقرار السياسي في أفريقيا دعماً للتنمية الاقتصادية. وكان للاتحاد الأفريقي زمام المبادرة في بوروندي ودارفور، بالسودان، حيث استبق التدابير الدولية التي اتخذتها الأمم المتحدة بنشر بعثاته لحفظ السلام.

كما أن الإعلان عن تعهد مجموعة الثمانية مؤخراً بمضاعفة المعونات التي تقدمها لأفريقيا والإعفاء الكامل لـ ١٨ من البلدان النامية من ديونها قد أثار شعوراً بالارتياح.

حول إمكانية التوصل إلى صك قانوني لمراقبة عمليات نقل الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي.

وتؤيد كينيا أيضاً الاقتراحات بتعزيز قدرات عمليات دعم السلام التابعة للأمم المتحدة. أية ولاية لقوات حفظ السلام ينبغي أن تكون واضحة ومحددة. كما يجب توفير الموارد الوافية بالغرض للقادة في الميدان لتمكينهم من الوفاء بولاياتهم بشكل فعال. التدخل في حالات الأزمات يجب أن يكون في الوقت المناسب أيضاً لمنع فقد الأرواح الذي لا داعي له. وترحب كينيا بالإسهامات الحيوية للمسلم والأمن من جانب المنظمات الإقليمية لصياغة شراكات يمكن التنبؤ بها بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

علاوة على ذلك، توافق كينيا على الاقتراح بإنشاء قدرة عسكرية استراتيجية لتعزيز قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وإنشاء لواء احتياطي للانتشار السريع لشرطة المنظمة المدنية في عمليات حفظ السلام.

وندعم بقوة اقتراح الأمين العام بإنشاء لجنة معنية ببناء السلام وصندوق خاص بذلك بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ونعتقد أن مثل هذه اللجنة المعنية ببناء السلام ستساهم في تحقيق السلام الحقيقي في العديد من المناطق. ومع ذلك، من المهم حل مسائل حرجة تتعلق بالشكل والوظيفة وسلطة اتخاذ القرارات.

أصبح لبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع أولوية أكبر في منطقتنا بعد النجاحات التي حققت مؤخراً في جهود الوساطة بشأن السودان والصومال، وهي الجهود التي رأستها كينيا تحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

تشي كينيا على المجتمع الدولي على الاستجابة الممتازة خلال مؤتمر إعلان التبرعات في أوغندا لإعادة تعمير جنوب السودان. إننا نحث على استجابة مماثلة لدعم الحكومة

اصطحب السيد نيكانور دوارتي فروتوس، رئيس جمهورية باراغواي، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد نيكانور دوارتي فروتوس، رئيس جمهورية باراغواي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس دوارتي فروتوس (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أعرب عن تعازي شعب باراغواي في الفاجعة التي سببها إعصار كاترينا. كما أعرب عن تضامن حكومة بلادي مع الضحايا ومع حكومة الولايات المتحدة، ونسأل الله أن يخفف آلام العديد من الأسر المنكوبة في القريب العاجل.

نجتمع هنا في هذه القاعة للاحتفال بالذكرى الستين لإنشاء الأمم المتحدة. وستة عقود تمثل مدة كافية للتفكير ملياً في العملية التاريخية للمنظمة، وبالدرجة الأولى، التركيز على مناقشة أهمية إصلاح تلك المنظمة. فهذا الإصلاح أمر لا بد منه ويجب ألا يوجه إلى إرساء المعايير التي تنظم قدرة الدول على شن الحروب فحسب؛ بل إن المهم بالدرجة الأولى أن تشجع تلك الإصلاحات على التنمية الاقتصادية المتكافئة، لأنه في عالم أناني مثل عالمنا، حيث يزداد عدد أيتام المجتمع يوماً بعد يوم، سيكون من الصعب للغاية أن يعم السلام في العالم.

والتغيير لا يمكن أن يكون جزئياً أو سطحيًا، ويجب ألا يقتصر على إرضاء طموحات حفنة من البلدان الساعية إلى فرض هيمنتها. وعلينا أن نحكم العولمة بمعايير قانونية متفق عليها ديمقراطياً، ومن خلال هيئات ذات مشروعية تملك السلطة لكفالة الامتثال للوائحها.

لا بد أن تكون الرغبة في تحقيق التوازن العالمي، وليس في فرض قوة المال داخل المنظمة، هي التي تسير

ونأمل أن تفي تلك البلدان بتعهداتها والتزاماتها تمشياً مع الاتفاق الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري عام ٢٠٠٢. والدعم المقدم من مجموعة الثمانية سيساعد البلدان الأفريقية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتؤكد كينيا على الأهمية المركزية للمساواة بين الجنسين وتسلم بالدور الفائق الأهمية للمرأة في التنمية. ونقر أيضاً بأن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية يعتمد على تمكين المرأة. وفي إطار جهودنا لتحقيق ذلك الهدف بالكامل، اعتمدت حكومة بلدي سياسة وطنية للتنمية الجنسانية. وتهدف تلك السياسة إلى إدماج المرأة في عملية صنع القرارات من خلال الإصلاحات القانونية والتنظيمية والمؤسسية.

ويقيني أنه لو كان لنا أن نحقق هدفنا المشترك المتمثل في تنشيط الأمم المتحدة، فلا بد أن نعتمد الرؤية التي عبر عنها الأمين العام في صفقة الإصلاحات التي قدمها. وهذا يتطلب توفر الإرادة السياسية وحسن القيادة من جانبنا. ولذلك، أهيب بالدول الأعضاء أن تغتنم هذه الفرصة وأن تصادق على الاقتراحات التي يوجد توافق واسع في الآراء بشأنها. ونحن نفكر في تقوية منظماتنا وتجديدها، ينبغي لنا أن نعمل ذلك من أجل الأجيال المقبلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كينيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد موي كيباكي، رئيس جمهورية كينيا إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد نيكانور دوارتي فروتوس، رئيس جمهورية باراغواي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية باراغواي.

بالنسبة إلى الفرد؛ وهذا يعكس الشح الشديد السائد في النموذج الحالي للعولمة. وعلى الأمم المتحدة دور رئيسي في إضفاء الصبغة الإنسانية على ذلك النموذج.

إن الإعانات التي تمنحها البلدان الغنية لقطاعها الزراعية، وكذلك المساعدات التي يعطيها بعضها لبعض، تمثل تناقضا مؤلماً. فتلك المساعدات أكثر بقليل من بليون دولار سنوياً والإعانات أقل من ذلك المبلغ بقليل. وهذه السياسة العالمية - الضعيفة على صعيد التعاون والمنحرفة على صعيد التجارة - سينتهي بها الأمر إلى تقويض الديمقراطيات الناشئة في البلدان النامية.

ونحن في باراغواي مقتنعون تماماً بتلك المبادئ. ونأمل أن نتعاون حتى تحكم غاياتنا النبيلة النظام العالمي الجديد. لقد نجحنا في شؤوننا المحلية في عكس مسار عملية تدهور مستمرة منذ مدة طويلة من أجل تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وإضفاء الصبغة المؤسسية السياسية. ونعمل لزيادة النمو وتوطيد الديمقراطية من خلال الحكم الصالح، لنعالج بذلك مشاكلنا الاجتماعية ونحلها بطريقة لم ننتهجها أبداً من قبل.

ويصبح اليوم بلدي، باراغواي، دولة في حالة يمكن التنبؤ بأحداثها وجديرة بالثقة الدولية. فنحن غير مقيدين بأية عقيدة سياسية أو اقتصادية. على العكس، نحن نسعى إلى تحرير شعبنا من التعصب الفج ومن أشكال التحيز الأيديولوجي، ومن العنف السياسي ومن الاستسلام للقدر، ذلك لأننا نؤمن بأننا قادرون على تحديد مصيرنا في عالم تتعاظم فيه الروابط الأخوية.

إن باراغواي في الحقيقة غنية بقدراتها الإنمائية الكامنة. فلدينا موارد طبيعية وفيرة، هي الأرض والمياه والطاقة. بل الأهم من ذلك أن لدينا شعباً من الشباب المتحفزين للنمو والتعلم والعمل. وبالرغم من أن اقتصادنا

توجهات الأمم المتحدة؛ وإلا، فإن الغلبة ستكون لسطوة المال على قوة العدل وحقوق الشعوب، مما يقوض المهمة النبيلة للأمم المتحدة على نحو خطير. وهذا يعني أن الإصلاح لا يمكن أن يزيد من حدة الانقسام؛ وإلا فإنه سيكون أمراً يجافي المنطق. ويجب أن يؤكد الميثاق على دور الوحدة بين الأمم المختلفة التي لا بد لها، رغم اختلافها، أن تعيش معاً وأن تتقاسم مواردها وتتشاطر قيمها، وهو ما يضفي الكرامة على حياة الرجال والنساء والشعوب.

والتنمية في ظل الإنصاف والديمقراطية هي الصيغة التي ينبغي توحيها. ولكن للوصول إلى هذه المرحلة، نحتاج إلى مزيد من التجارة الدولية والتعاون الدولي. وفي الآونة الأخيرة، ارتفعت الحواجز أمام صادراتنا، بينما تضاعل مستوى التعاون - أو بالأحرى، فإن القدر اليسير الذي تبقى من التعاون يفتقر إلى الإنصاف وتحكمه أهواء المعنيين. والوعد القديم الذي قطعه أغنى الدول على نفسها بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لصالح البلدان الأقل نمواً لم يتحقق حتى الآن، فيما عدا استثناءات مشرفة تتمثل في النرويج وكسمبرغ والدانمرك والسويد وهولندا. إلا أن ما يدعو إلى التفاؤل أن رئيس الولايات المتحدة أعلن في هذا المحفل (انظر A/60/PV.2) أن حكومته على استعداد لإلغاء كل الإعانات التي تؤدي إلى تخلف وفقر الشعوب ذات الاقتصادات الناشئة إن أبدت الدول الغنية الأخرى استعدادها لأن تحذو نفس الحذو. وسيكون ذلك أمراً عظيماً الفائدة للشعوب التي تعاني من عجز نتيجة للنظام الدولي غير العادل الذي أشار إليه رئيس الولايات المتحدة، لكي تتسم ديمقراطية شعوبنا بالاستقرار والاستدامة.

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أنه في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٣، ارتفع نصيب الفرد من الدخل القومي في البلدان الغنية بواقع ٦٠٧٠ دولار، ولكن في نفس هذه الفترة انخفضت مساعدات تلك الدول إلى دولار واحد

إن التحديات الرئيسية في بلدي هي معالجة الفقر المدقع ومساائل الرعاية الصحية، التي تؤثر على أفقر شريحتين سكانييتين، وهما السكان الأصليون وصغار المزارعين. ولمعالجة هذه المسائل، شجعنا على إحداث زيادة سريعة في الإنفاق على الخدمات الاجتماعية من أجل وضع حد للفقر المتزايد. ونحن نمول برامج جديدة، ومنها شبكة حماية اجتماعية للفئات الضعيفة، وتشمل إعانات مالية مرتبطة بالحضور المدرسي؛ وفي مجال الرعاية الصحية، تشمل برنامجاً لتغذية الحوامل والفتيان والفتيات المعرضين لخطر سوء التغذية؛ وشحنات كبيرة من البذور للمحاصيل المعيشية؛ وشراء الأراضي لصغار الفلاحين بغية ضمان السلام الاجتماعي؛ والرعاية الطبية المجانية لجميع الأطفال دون الخامسة؛ وأسعاراً تفضيلية للكهرباء؛ وبرنامج منح دراسية للطلاب من المدارس ذات الإمكانيات المحدودة. ونحن، بتواضع، ولكن أيضاً بإيمان كبير بالمستقبل والاجتمع الدولي والديمقراطية والحرية، نبي في باراغواي دولة مسؤولة اجتماعياً ومالياً وبيئياً.

وفي الإطار الدولي، نشارك في المناشدة لإيجاد نظام عالمي أكثر عدالة وإنسانية لا يُحكم فيه على الدول الأقل نمواً بالتمييز واللامبالاة والتخلف على الدوام. ولكي نحقق تلك الأهداف، ليس لدينا أي بديل لتعددية الأطراف الشاملة للجميع والتي توفر التوازن والعقلانية والعدالة في العلاقات الدولية.

إننا ندين أيضاً الإرهاب بجميع أشكاله. ونعتقد أن الإرهاب تهديد للعمليات المتحضرة ولتقتضيات تسوية الصراعات وإرساء التعايش السلمي في العالم من أجل ضمان تنمية ورخاء شعوبنا.

وبشكل مماثل، نؤكد مجدداً، كما فعلنا العام تلو الآخر، على تأييدنا الرسمي لانضمام تايوان إلى الأمم المتحدة، حتى تتمكن جمهورية الصين الشقيقة والداعمة من

ما زال صغيراً فإننا ننتهج سياسات وخططاً من أجل زيادة إنتاجنا وفرص عمالتنا، وتحسين قوة شرائنا المحلية، وزيادة الصادرات. ونحن نتقدم نحو اقتصاد يمكنه المنافسة على صعيد الجودة والابتكار معاً.

إن بلدنا من الدول التي لا تطل على البحر. فالمأساة أن باراغواي بلد غير ساحلي، وهذه عقبة كبيرة لطموحنا الذي يهدف إلى بناء اقتصاد يقوم على الإنتاج والتجارة الدولية. ولهذا نحن بحاجة إلى وضع ترتيبات خاصة لإقراض البلدان النامية غير الساحلية، بحيث نضمن لها معاملة مميزة مثل أسعار فائدة أقل وفترات سماح أطول. فمن شأن تلك التدابير أن تخفف العوائق النسبية التي نشعر بها بحكم مواقعنا الجغرافية.

والبعد الآخر الذي أود أن أتطرق إليه هو أهمية التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات وبحوث التكنولوجيا الحيوية والبحوث العلمية الأخرى. فلا يمكن تركيز معرفة هذه الموارد واستخدامها في حفنة من الأيدي. بل لا بد من إتاحتها على الصعيد العالمي. وتعتقد باراغواي أن هذا شرط أساسي وضروري لنمو التنافسية العالمية.

قبل عامين، ورثت حكومتي حالة من الركود الاقتصادي والكساد والخصومة السياسية العقيمة والعنف والفقر المتعاضم والمؤسسات العامة الضعيفة وغير الجديرة بالثقة التي أفضت إلى سياسات اجتماعية واهنة ابتعدت كثيراً عن معالجة الأهداف الإنمائية للألفية. واليوم نستعيد الاستقرار السياسي واستقرار الاقتصاد الكلي والحكم الديمقراطي، وقبل كل شيء نستعيد الثقة بدولة باراغواي وبقطاع أعمالنا. وأمامنا تحديات جسيمة، ولكن مع الإيمان بقدرة شعبنا نتصدى لها من أجل بناء نظام دولي أكثر عدالة.

فهناك طريقان: طريق الظلم وعدم الاكتراث الذي يؤدي إلى عالم من الفقر وعدم الإنصاف وانعدام الأمن، وطريق آخر سيؤدي إلى تغييرات عميقة تفضي إلى السلام ورفاه العالم.

وأرجو أن تتمخض هذه الدورة التاريخية للجمعية العامة عن الحصول على التعهدات والتدابير اللازمة للتقليل من، ومن ثم القضاء على، معاناة آلاف الملايين من البشر وشعورهم بالهوان والإحباط، وأن تسفر جهودنا عن ما يحقق رفاه البشرية.

وأثق بأن الرب سيهبنا الحكمة والقوة لقيادة بلادنا على طريق الحرية والسلام والتنمية والعدل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية باراغواي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد نيكاتور دوارتي فروتوس، رئيس جمهورية باراغواي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد هيفيكيونيه بوهامبا، رئيس جمهورية ناميبيا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس جمهورية ناميبيا.

اصطحب السيد هيفيكيونيه بوهامبا، رئيس جمهورية ناميبيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد هيفيكيونيه بوهامبا، رئيس جمهورية ناميبيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بوهامبا (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنيكم بكل حرارة، سيدي الرئيس، على انتخابكم بالإجماع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الستين، وأن أؤكد على دعم وفدي الكامل لكم. وأعرب أيضاً عن عميق تقديري لسلفكم

اتخاذ مكانها ومن أن تصبح جزءاً لا يتجزأ من منظمنا بوصفها عضواً مكملاً، وذلك وفقاً لمبدأ العالمية ومعايير القانون الدولي.

علاوة على ذلك، أود أن أختتم بياني بالقول إن بلدي يساوره قلق شديد إزاء عدم استقرار أسواق النفط وارتفاع أسعاره، وهو ما يؤثر سلباً على استقرار اقتصادنا الكلي والمكتسب بشق الأنفس. فبلدنا لم ينجح من الآثار الضارة لتلك الظاهرة، نظراً لوقوع أشد الأعباء ظلماً، على المجتمع، وهو التضخم. ونحن نبذل كل جهد للسيطرة على التضخم، لأننا نعلم أن ارتفاع أسعار النفط يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي والحد من الفقر. واليوم، تدعم حكومتنا سعر النفط، مما يحرم الدولة من موارد مالية رئيسية مطلوبة لبرامج اجتماعية ضرورية.

وأود أن أقول في هذا الاجتماع إن باراغواي تعاني من سوء تطبيق العدالة الدولية. فثمة محاولة لمنع تسديد مدفوعات لدولتنا من معاملات مالية أجراها ممثلون لدكتاتوريات فاسدة تريد، بالتواطؤ مع مجموعة من المصارف الدولية، أن تحرمنا من موارد نحتاجها بشدة من أجل السلام الاجتماعي في بلدنا. ونأمل ألا تسمح الهيئات المختصة في الأمم المتحدة بجرمان الشعوب ذات الاقتصادات النامية من موارد رئيسية من خلال إجراءات قانونية منحرفة. ونأمل أن تتوخى المؤسسات الدولية العدالة في هذا المجال.

وعلى الأمم المتحدة إما أن تتغير لكي تتولى زمام القيادة وتتصدى لتحديات عصرنا، أو أنها سوف تتوارى خلف تغيير سطحي بغية البقاء، وعندئذ ستصبح شريكاً في التراجع الذي سيحل بشعوبنا وفي إدامة التخلف. وهذه لحظة حاسمة، تلك التي نمر بها كزعماء لبلادنا، بعد ستين عاماً من إنشاء الأمم المتحدة وبعد خمس سنوات من اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية. إننا نجد أنفسنا في مفترق للطرق،

وعندما نتناول المسألة الهامة بشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة، يجب أن نسترشد بمبادئ الديمقراطية والمساواة والعدل والإنصاف للجميع. ويجب أن يكون في صميم هذه العملية الحاجة الملحة لخدمة شعوبنا كافة بشكل أفضل، بغض النظر عن العرق أو الدين أو مستوى التنمية.

إما فيما يتعلق بمجلس الأمن خصوصاً، فلا يمكن أن يتم إصلاحه وإضفاء الصفة الديمقراطية عليه إلا إذا كانت لكل أعضائه نفس الامتيازات - بما في ذلك حق النقض، الذي لا يتمتع به حالياً سوى حفنة من الدول الأعضاء، التي تستخدمه لأغراض ذاتية وطنية. وذلك يؤدي إلى شعور بالسخط وعدم الثقة من جانب أولئك الذين تأثروا سلباً من جراء إساءة استخدام حق النقض.

وفي ظل هذه الخلفية، اعتمدت الدول الأفريقية إعلان هراري في عام ١٩٩٧، وطالبت فيه بإلغاء حق النقض. ومع ذلك، فإذا احتفظنا بحق النقض، سيكون من المنطقي تماماً أن تمنح الدول الأعضاء ذات العضوية الدائمة الجديدة التي تنضم إلى مجلس الأمن الموسع نفس الحقوق والامتيازات. وإلا، فإن هذا الإصلاح سيكون شكلياً في أحسن الحالات، وبلا معنى في أسوأها.

وفيما يتصل بهذه المسألة الهامة، فإن ناميبيا تؤيد تماماً توافق آراء إزولويني وإعلان سرت، كما تؤكد في مؤتمر القمة الاستثنائي الرابع للاتحاد الأفريقي المعقود في أديس أبابا في ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٥. وقد ارتأينا بالإجماع أن القارة الأفريقية التي عانت طويلاً من التمثيل غير الكافي، تستحق مقعدين دائمين في المجلس مع التمتع بحق النقض وخمسة مقاعد غير دائمة. وهذا الطلب منطقي ومعقول وله مبرراته. لذلك نطالب جميع المناطق بدعم موقف أفريقي. ولا يمكننا في الحقيقة تحقيق تغيير فعلي ومفيد في منظمتنا

الموقر، السيد جان بينغ، من غابون، على قيادته الفعالة للدورة التاسعة والخمسين.

يسرني ويشرفني حقاً أن أحاطب هذه الجمعية لأول مرة بصفتي رئيساً لجمهورية ناميبيا. إنني أقف أمامكم بالولاية الديمقراطية التي منحني إياها شعب ناميبيا خلال انتخاباتنا الرئاسية التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ وبعد تنصيني في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٥.

وفي نفس هذه المناسبة، احتفلنا بمرور ١٥ عاماً على استقلالنا الوطني، الذي تذكّر الجمعية أننا حصلنا عليه بعد كفاح طويل ومرير خاضه شعب ناميبيا تحت قيادة حركة التحرير الوطنية، بدعم دولي واسع النطاق، توج بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨).

إنني أذكر تلك الأحداث الهامة في تاريخنا للتأكيد على أن وجود ناميبيا كدولة يرتبط ارتباطاً مباشراً بالأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أعرب باسم حكومة وشعب ناميبيا وبالأصالة عن نفسي عن خالص التقدير والعرفان للرجال والنساء في أسرة الأمم المتحدة الذين وقفوا إلى جوارنا حتى تحقق لنا النصر النهائي.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الستين للأمم المتحدة، حري بنا أن نفكر ملياً فيما حققته منظمتنا من إنجازات وما منيت به من انتكاسات منذ إنشائها. وفي هذه العملية، يجب أن نسترشد بتحليل أمين وموضوعي للأحداث على الطريق الذي قطعناه حتى الآن.

وفي هذا السياق، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأثني على أميننا العام، السيد كوفي عنان، على جهوده الدؤوبة لتعزيز منظومة الأمم المتحدة من خلال الإصلاحات المقترحة. والواقع أن التحديات التي تواجهنا اليوم تتطلب تجديد التزامنا وقيادتنا الثاقبة الرؤية لضمان أداء المهمة بكفاءة وفعالية لما فيه الخير للبشرية جمعاء.

خلال توفير موارد جديدة وإضافية، تتناسب مع التزاماتها وبما يتوافق مع الأهداف الإنمائية للألفية. ومن أجل ذلك، إذا أريد للبلدان التي تعتبر بلدانا ذات دخل منخفض أو متوسط أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، فإنها ستحتاج إلى زيادة الدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك قدرة الوصول إلى الأسواق وكذلك الوصول إلى الموارد المالية مثل المؤسسة الإنمائية الدولية والمساعدات الإنمائية الرسمية.

إن قدرتنا على التصدي الفعال للتهديدات للسلم والأمن الدوليين ستعتمد على الطريقة التي نتصدى بها للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها شعوبنا على الصعيد العالمي.

وفي استعراضنا خلال مؤتمر قمة عام ٢٠٠٥ لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وقرارات أخرى اتخذتها مؤتمرات دولية رئيسية، أصبح واضحاً أنه مازال أمامنا طريق طويل لتنفيذ التزاماتنا. ولذلك، من الأهمية أن نحد من خلافاتنا وأن نشكل جبهة مشتركة بأهداف مشتركة لخدمة البشرية بشكل أفضل. وبالتالي، ينبغي أن نستفيد بشكل جماعي وفعال من الآليات المتعددة الأطراف القائمة، خاصة الأمم المتحدة، لكي ننجح في القضاء على التهديدات الحالية والمقبلة.

إن عملية إنهاء الاستعمار لم تكتمل بعد. فما زال شعبا فلسطين والصحراء الغربية يرزحان تحت نير الاحتلال الأجنبي ويُحرمان من ممارسة حقوقهما غير القابلة للتصرف في تحديد المصير والاستقلال الوطني. ومسؤوليتنا الجماعية هي أن نصحح ذلك الظلم التاريخي. وفي ذلك الصدد، ندعو إلى إقامة دولة فلسطين المستقلة على الفور وبلا شروط والتنفيذ الكامل لخطة الأمم المتحدة للتسوية في الصحراء الغربية.

الدولية الحقيقية، الأمم المتحدة، إلا عندما نوحده صفوفنا على مبدأ ثابت.

وبالنسبة إلى الجمعية العامة، لدى ناميبيا اعتقاد راسخ أن ذلك الجهاز، الذي يشكل منبرا ديمقراطيا وتمثياليا تُسمع فيه جميع الدول الأعضاء، ينبغي أن يؤدي دورا حاسما في مجمل عملية الإصلاح لمنظمتنا الدولية. ولدينا اعتقاد راسخ بشكل مماثل أن سلطة الجمعية العامة ينبغي إعادة تأكيدها، وذلك لضمان أن تكون قراراتها ومقرراتها ملزمة وقابلة للإنفاذ.

وفي هذه العملية الحاسمة، ينبغي أن نعطي أولويتنا القصوى لالتزامنا الجماعي بضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة على نطاق عالمي. ولكي نحقق ذلك الهدف، يجب أن نسترشد بروح التضامن الإنساني والإحساس المشترك بالعدالة والإنصاف للجميع.

وفي ما يتعلق بالعديد من البلدان النامية، فإن نقص الموارد يعرقل بشدة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وثمة تحديات أخرى تفاقم ذلك، بما فيها وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمalaria والسل، وكذلك صعوبات أخرى اجتماعية واقتصادية. وإزاء تلك الخلفية، يجب تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإعطاؤه الموارد الكافية، وكذلك وكالات الأمم المتحدة، حتى تقود تنفيذ برامج قطرية فعالة محورها الإنسان.

إننا نقبل حقيقة أن الحكومات في البلدان النامية تتحمل مسؤولية العمل معا، وتشجيع المشاركة النشطة للقطاع الخاص والمجتمع المدني وأصحاب المصالح الأخرى على تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة لجميع شرائح مجتمعاتنا.

ومن الأهمية بشكل مماثل أن تنشئ الحكومات والمؤسسات في البلدان المتقدمة اقتصاديا شراكة حقيقية من

العامّة في دورتها السّتين. وإني واثق بأن خبيرتكم في الدبلوماسية المتعددة الأطراف، مقترنةً بنهجكم الإيجابي، ستكون خير ضامن لتحقيق نتائج ناجحة لقراراتكم. إن أماننا مهام حسيمة تتعلق بتنفيذ قرارات الإصلاح التي تمّ اتخاذها. وأود أن أؤكد لكم أنه بمقدوركم التعويل تماما على دعم سلوفاكيا في ذلك الصدد.

كما أود أن أعرب عن تضامننا مع مواطني الولايات المتحدة الذين عصّف بهم إعصار كاترينا، والذين يجهدون لتجاوز صدمة فقدان أحبائهم وديارهم. وباسم شعب وحكومة سلوفاكيا أتقدم بالجزء القلبي إلى أسر الضحايا الذين لقوا حتفهم في تلك الكارثة الطبيعية.

إننا مجتمعون هنا في هذا الحفل لأن التحديات التي تواجهها البشرية في مجال التنمية العالمية والأمن وحماية حقوق الإنسان تجتمعنا معا في البحث عن حلول مشتركة تستلزم قرارات سياسية واضحة. وثمة إدراك عام أن الأمم المتحدة، بشكلها الحالي، غير قادرة على مواجهة التحديات التي تنتظرها في القرن الحادي والعشرين. وبالتالي، يجب أن نواصل تحقيق التغييرات اللازمة حتى تتمكن هذه المنظمة من الاستمرار في أداء دورها بكفاءة، وتبلي في الوقت ذاته الاحتياجات والآمال المتزايدة للمجتمع الدولي.

ولقد قدم الأمين العام هذه الخطة، التي تتضمن مجموعة من الخطوات الجريئة للإصلاح وتحدد السبل لتعامل المجتمع الدولي مع القضايا الراهنة وتطوير منظومة الأمم المتحدة.

ومنذ اليوم ذاته الذي نشرت فيه خطة الأمين العام، كانت سلوفاكيا تؤمن بأن الخطة توفر أساسا ممتازا لمداولاتنا. ونؤيد فرضية أنه لا يمكن إحراز تقدم في معالجة أهم المشاكل العالمية إلا إذا تمت بصورة مشتركة معالجة

ويساورني قلق مماثل إزاء حقيقة أن شعب كوبا ما زال يعاني من آثار الحظر الأحادي الطرف الذي تفرضه عليه الولايات المتحدة الأمريكية. ونحث المجتمع الدولي على المطالبة برفع ذلك الحظر بلا شروط.

ختاما، أود أن أعيد تأكيد أمل حكومتي في أن تتمكن الأمم المتحدة، عندما نقبل مسؤوليتنا الجماعية، من النجاح في حفظ السلم والأمن الدوليين، وستتمكن من ذلك، وهكذا تضمن المساواة والعدالة لكل البشر. ويجب علينا، نحن شعوب الأمم المتحدة، أن نفعل ما هو مطلوب حتى نترك للأجيال المقبلة مستقبلا أفضل. ومن أجل ذلك، تتعهد حكومة ناميبيا وشعبها بالتزامنا الكامل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ناميبيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد هيفيكينونا بوهامبا، رئيس جمهورية ناميبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إيفان غاسباروفتش، رئيس الجمهورية السلوفاكية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس الجمهورية السلوفاكية.

اصطُحِب السيد إيفان غاسباروفتش، رئيس الجمهورية السلوفاكية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إيفان غاسباروفتش، رئيس الجمهورية السلوفاكية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس غاسباروفتش (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية

التي خصصت للمعونة الأجنبية، وهو أمر غني عن البيان. وإضافة إلى ذلك، فإن سلوفاكيا، بعد انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي في أيار/مايو ٢٠٠٤، انضمت أيضا إلى نظام المعونة الإنمائية الأوروبية المشتركة. وسلوفاكيا، بوصفها عضوا جديدا في الاتحاد، تعهدت بأن تبذل أقصى ما في وسعها بغية زيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية إلى نسبة ٠,١٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٠، وإلى ٠,٣٣ في المائة بحلول عام ٢٠١٥.

وتقوم سلوفاكيا بصورة مباشرة بتمويل وتنفيذ أكثر من ٧٠ مشروعا في البلدان الفقيرة في أوروبا وآسيا وأفريقيا. ويتيح ذلك لنا الفرصة لأن ننقل مباشرة إلى البلدان النامية المعرفة الفريدة التي حصلنا عليها خلال انتقال بلدنا بالذات.

وإضافة إلى أن سلوفاكيا تفضل تحقيق زيادة في المعونة، فإنها تؤيد أيضا إجراء المزيد من الإصلاح للعلاقات التجارية فضلا عن تخفيف عبء الديون على البلدان الفقيرة. وأود أن ابرز التدابير الجدية لتخفيف عبء الديون التي اتخذتها سلوفاكيا في وقت سابق هذا العام، بإعفاء عدة مئات من ملايين الدولارات من الديون المستحقة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وترحب سلوفاكيا بالجهود الرامية إلى تحرير التجارة بوصفه وسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية. وبالتالي فإننا نشاطر الدعوة إلى الاستكمال العاجل لمفاوضات جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية.

وعند هذه النقطة، يجب أن أذكر أن أحد أخطر التحديات العالمية هو تصاعد الإرهاب. والأمر الجدير بالإشادة به هو أن الوثيقة الختامية تدين بوضوح الوباء الجديد لعصرنا، وهو الوباء الذي يعرض للخطر سكان البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء. وعارضت سلوفاكيا بوضوح جميع أشكال العنف والتعبيرات عن التعصب

مسائل التنمية والأمن وحقوق الإنسان. وعلى نحو خاص، نرحب بحقيقة أن حقوق الإنسان منحت نفس الأولوية التي منحت للتنمية والأمن، ونقدر الاقتراحات ذات الصلة بتعزيز النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان.

إن إصلاح الأمم المتحدة ليس مسألة تتصدى لها المنظمة وحدها، نظرا لأن المسؤولية عن التوصل إلى توافق ملموس للآراء على المسائل الرئيسية تكمن في أيدي حكومات الدول الأعضاء. والتوصل إلى اتفاق يراعي مصالح العالم بأسره مهمة ليست يسيرة. واضطرنا مؤتمر القمة هذا العام ووثيقته الختامية لأن ننظر في المرأة. وأظهرنا لنا مقدار الرؤية والحكمة والجرأة التي كنا قادرين على إبدائها وراغبين في ذلك في هذه المهمة، بغية إجراء إصلاح أساسي لنظام التعاون المتعدد الأطراف لمصلحة التطور العالمي. والصورة التي رأيناها تنعكس في المرأة لم تعجب الجميع، ولكن ذلك هو طابع الدبلوماسية المتعددة الأطراف. وهي نتيجة التوفيق، وفن الممكن، مما يشكل على السواء نقطة قوتها ونقطة ضعفها. وفي ذلك الصدد، أفضل أن نتخذ نهجا يتطلع إلى المستقبل فيما يتعلق بالوثيقة الختامية، التي تتضمن رسائل وأفكارا جديدة بتأييدنا في الجمعية العامة. فلنحاول أن نمضي قدما بتنفيذ الوثيقة الختامية بأفضل ما في وسعنا.

وبالرغم من التقدم الكبير المحرز - بصورة أساسية في مكافحة الفقر والجوع في آسيا - فإن جميع التقارير تسترعي الانتباه إلى التدهور المنذر بخطر بالغ وغير المقبول الذي يحدث في العديد من أجزاء أفريقيا. وحضرت سلوفاكيا إلى مؤتمر القمة مع إدراك أن أولويتنا الأولى هي إحراز تقدم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأرى أن الوثيقة الختامية توفر قاعدة صلبة لعملنا المقبل في ذلك الصدد.

ولم تكن يوغوسلافيا ساكنة في ذلك الصدد. وتضاعف أربع مرات منذ عام ٢٠٠٠ مبلغ الأموال العامة

وأيدت سلوفاكيا الاقتراح بإنشاء مجلس لحقوق الإنسان بوصفه هيئة رئيسية دائمة للأمم المتحدة. وينبغي أن يتابع مجلس حقوق الإنسان جميع المعالم الإيجابية للبناء للجنة حقوق الإنسان القائمة. وينبغي أن يتم انتخاب أعضاء مجلس حقوق الإنسان بأغلبية الثلثين في الجمعية العامة. وتفضل الجمهورية السلوفاكية أن يتألف المجلس من عدد صغير من الأعضاء بغية منحه المرونة اللازمة للتصدي للمشاكل الناشئة. وأيدت سلوفاكيا الاقتراح بانتخاب أعضاء المجلس على أساس إقليمي، ومن بلدان تفي بشكل واضح بالتزاماتها المتعلقة بحماية حقوق الإنسان. كما تشجع سلوفاكيا إجراء تفاعلات أوثق بين مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن. وفي ذلك السياق، نحن نرحب بالاقتراح الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة بشأن تعزيز مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

ويسرنا أيضا أن نذكر أن الوثيقة الختامية تتضمن، للمرة الأولى، تحديدا واسعا لمبدأ المسؤولية عن الحماية. وتتطلع سلوفاكيا إلى إنجاز المزيد من العمل في ذلك الصدد. ونؤمن بأننا بعد الحالات التي حصلت في كمبوديا ورواندا والسودان وسريبرينيتشا، ندخل ببطء مرحلة تتحمل فيها مسؤولية مباشرة أكبر عن التعامل مع الحالات التي ترتكب فيها الإبادة الجماعية وجرائم الحرب. ويعني مبدأ السيادة أن المسؤولية عن الأشخاص تكمن في كل بلد ذي سيادة وحكومته. ولكن، إذا فشلت حكومة معينة في تحمل تلك المسؤولية، فإن المجتمع الدولي عليه الالتزام باتخاذ جميع الخطوات اللازمة واستخدام جميع الوسائل المتاحة والضرورية لمنع وقوع كارثة إنسانية رئيسية.

وتفضل سلوفاكيا كثيرا الاقتراح بإنشاء لجنة لبناء السلام. وتظهر لنا التجربة أن علينا ألا نندفع إلى مغادرة بلد شهد من فوره انتهاء الصراع وألا ندير ظهرنا ببساطة للحالة بأسرها. ويزودنا تاريخنا القريب بعدة أمثلة رديئة في هذا

الأعمى والكراهة. وخلال مؤتمر القمة، بغية إظهار موقف سلوفاكيا، وقعت شخصا على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، التي تشكل الصك الأخير في مجموعة من صكوك المعاهدات الدولية لمكافحة الإرهاب. كما وقعت سلوفاكيا على جميع اتفاقيات الأمم المتحدة الـ ١٢ لمكافحة الإرهاب. وتؤيد سلوفاكيا بشدة الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب التي قدمها الأمين العام كوفي عنان في مؤتمر مدريد الذي عقد في آذار/مارس ٢٠٠٥.

ويتعين عليّ أن أقول إن سلوفاكيا توقعات أن يضع مؤتمر القمة تعريفا واضحا للإرهاب، الأمر الذي يشكل شرطا مسبقا هاما لاعتماد اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب. وبالرغم من أننا لم نحقق ذلك، فإن من الحتمي مع ذلك أن نضعف جهودنا لصياغة اتفاقية كتلك بغية التمكن أيضا من اعتمادها خلال هذه الدورة الستين. وستشكل الوثيقة الختامية نقطة بداية طيبة لذلك الجهد.

وما زال انتشار أسلحة الدمار الشامل يمثل أخطر تهديد للأمن العالمي. وبالتالي فإن ما يدعو إلى الأسف أن الوثيقة الختامية تترك لنا أسئلة أكثر من الأجوبة.

إن سلوفاكيا، بوصفها عضوا في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تعترف بالحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية بدون إمكانية إساءة استخدام التكنولوجيا لإنتاج الأسلحة النووية. وبالتالي فإننا نؤمن بأن من الجوهرية بغية منع انتشار الأسلحة النووية تعزيز الاختصاصات الإشرافية للوكالة والمراقبة بصورة أكثر فعالية للمراحل في دورة الوقود النووي التي تنطوي على تخصيب اليورانيوم ومعالجة البلوتونيوم. ولكن لا بد أن تأخذ تلك القيود في الحسبان حق البلدان التي تفتقر بشكل كامل بالتزاماتها التعاقدية في الحصول على الطاقة من الطاقة النووية.

في المؤتمر الدولي بشأن العراق، المعقود في بروكسل في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، فقد قررت سلوفاكيا إعفاء العراق من مبلغ ١,١٣ بليون دولار من دينه إسهاما عمليا منها في تحقيق هذه الغاية. ونثق بأن الشعب العراقي سوف يستخدم استفتاء تشرين الأول/أكتوبر ليظهر دعمه للدستور الجديد، كما نثق بأن الانتخابات البرلمانية الديمقراطية سوف تتلوه.

ولا يزال حفظ الاستقرار في غربي البلقان يمثل أولوية في جدول أعمال السياسة الخارجية لبلدي. وقد أيدت سلوفاكيا حتى الآن اشتراك الأمم المتحدة في المنطقة بالمشاركة في بعثات حفظ السلام وتحقيق الاستقرار في البلقان. وفي رأينا أن المسألة المحورية فيما يتعلق باستقرار غربي البلقان هي وضع كوسوفو في المستقبل، فهو لا يزال عنصرا يحتل أن يثير القلاقل في المنطقة. وندين جميع أعمال العنف والتعصب داخل الإقليم المذكور. ونرى أن غالبية أهل كوسوفو يطمحون إلى السلام والديمقراطية والتنمية. ونقدر بصفة خاصة الأنشطة التي يقوم بها المبعوث الخاص للأمم العام، كاي آيدي.

وقد حظيت سلوفاكيا بالموافقة على أن تكون مرشحة مجموعة دول أوروبا الشرقية للحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن في الانتخابات المقرر إجراؤها في دورة الجمعية العامة الحالية. ولم تكن سلوفاكيا في أي وقت عضوا في مجلس الأمن، برغم أنها قامت بدور نشط في جهود حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من خلال مشاركتها في عمليات بأوروبا وآسيا وأفريقيا والشرق الأوسط.

وفي حالة انتخاب الجمهورية السلوفاكية لعضوية هذه الهيئة الهامة، فإنها سوف تدخل مجلس الأمن في لحظة دينامية تتسم بتغير البيئة العالمية وبالبحث عن توافق آراء جديد بشأن الأمن. وتشكل الأخطار الجديدة التي تتهدد

الصدد. ويجب علينا أن نعزز جهودنا المبذولة بهدف إنشاء لجنة فعالة لبناء السلام في أقصر وقت ممكن. ونحدد الوثيقة الختامية بارامترات واضحة وحدولا زمنيا لإنشائها.

وقد ذكرت في البداية أن من الضروري إعادة الموازنة بين الأمم المتحدة وواقع عصرنا الحديث. ولا غنى في هذا الصدد عن مواصلة تنشيط الجمعية العامة. كما يجب أن نصلح المجلس الاقتصادي والاجتماعي لنجعله قادرا على التنفيذ الفعال لخطة الأمم المتحدة الإنمائية.

وفيما يتعلق بإعادة تنظيم الأمانة العامة، نحبذ زيادة المرونة التي يتمتع بها الأمين العام وتعزيز سلطته في مهامه الإدارية بوصفه رئيسا للمنظمة، تمكينا له من مواكبة الاحتياجات الراهنة للأمم المتحدة. ويجب أن نتاح له الموارد الضرورية لأداء دوره. وفي الوقت ذاته، سيكون من الضروري تعزيز استقلال هيئات الإشراف الداخلي وسلطاتها لضمان مزيد من الشفافية والمساءلة داخل المنظمة. وبطبيعة الحال، سوف تتطلب جميع الإصلاحات التمويل الملائم لكي لا تشتت الجهود التي لزم بذلها للتوصل إلى توافق الآراء.

ومن بين الإصلاحات التي تلقى دعما من سلوفاكيا على الدوام إصلاح مجلس الأمن. وهذه مسألة لم نستطع برغم الجهود الجارية التوصل إلى اتفاق متوازن بشأنها. ويلزمنا مجلس للأمن يتسم بمزيد من الديمقراطية ومزيد من التمثيل لكي يعكس الحالة الجغرافية السياسية الجديدة اليوم. وينبغي زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن في كل من فئتي العضوية بإضافة بلدان تؤدي دورا هاما على المسرح العالمي وفي إطار الأمم المتحدة. ومن الأمور الحيوية أن يحتفظ مجلس الأمن بعد توسيعه بفعاليته فيما يتعلق باتخاذ القرارات.

وننوي أن ندعم العملية الانتقالية في العراق بشكل فعلي بهدف أن يكون البلد آمنا ومستقرا وموحدا ويسوده الرخاء والديمقراطية، وفقا لقرارات مجلس الأمن. وكما أعلننا

المائة بحلول العام ٢٠١٥. ونرى أن الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية مرغوبة وسامية، ونؤيدها تماما. ولسوء الحظ، بالنظر إلى ظروف الصراع في الصومال، أن من غير المحتمل أن نحققها جميعا. بيد أننا على ثقة من إحراز بعض النجاح في ذلك بالتأكيد.

وفيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، التزمت الصومال بالموقف الذي اتخذته الاتحاد الأفريقي في سرتة، بليبيا.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا تقدير الصومال ودعمها للعمل المستمر الذي تقوم به الأمم المتحدة على مدى ٦٠ عاما في صون السلام بينما تحقق في الوقت ذاته تقدما جزئيا نحو عالم أكثر عدلا وأفضل للحياة. وتاريخ اشتراك الأمم المتحدة في الصومال مثال طيب على دورها الذي لا يقدر بثمن في مساعدة الدول الناشئة في العالم. وبالرغم من بعض انتكاسات قصيرة، فقد اضطلعت الأمم المتحدة بدور جدير بالإشادة في كل ظرف من ظروف تاريخ الصومال، بدءا من الاستعمار إلى الاستقلال وطوال فترة وجودنا كدولة.

وليس ثمة ما يصور أهمية الأمم المتحدة خيرا من دورها في الرعاية الذي اضطلعت به خلال أيام حربنا الأهلية الأليمة التي امتدت ١٥ عاما. فإلى جانب مساعدة المعدمين وتوفير الملجأ الآمن للأعداد الكبيرة النازحة من اللاجئين الصوماليين في البلدان المجاورة وغيرها، كانت لدى الأمم المتحدة الإرادة السياسية اللازمة لتطبيق نظرية التدخل الإنساني الملزمة أدبيا، فنجحت بذلك في إنهاء مجاعة كارثية كان يمكن أن تبيد ملايين من الصوماليين.

علاوة على ذلك، اضطلعت الأمم المتحدة خلال السنتين اللتين انعقد فيهما مؤتمر المصالحة الوطنية بشأن الصومال في نيروبي بكينيا بدور مفيد في النجاح في إيجاد

الأمم تحديات متنامية لقدرة النظام الدولي على صون السلام والأمن الدوليين. ولذلك فسيكون ذلك التطور أيضا تحديا لبلدي بوصفه عضوا في مجلس الأمن، ولا سيما لأنه سيختبر استعدادنا لتحمل التزام ومسؤولية أكبر تجاه السلام والأمن في أرجاء العالم. وأود أن أؤكد للجمعية العامة استعداد سلوفاكيا للاضطلاع بهذه المهمة الهامة بشرف ومسؤولية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس الجمهورية السلوفاكية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب السيد إيفان غاشباروفيتش، رئيس جمهورية سلوفاكيا إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب للسيد عبد الله يوسف أحمد، رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية لجمهورية الصومال الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سوف تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب لرئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية لجمهورية الصومال الديمقراطية.

اصطُحِب السيد عبد الله يوسف أحمد، رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية لجمهورية الصومال الديمقراطية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد عبد الله يوسف أحمد، رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية لجمهورية الصومال الديمقراطية، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس أحمد (تكلم بالانكليزية): باسم جمهورية الصومال، يسعدني كثيرا أن أحاطب مؤتمر القمة هذا هنا في نيويورك في الذكرى الستين لإنشاء الأمم المتحدة والذكرى الخامسة لانعقاد مؤتمر قمة الألفية، الذي اتفق على عدد من الأهداف الإنمائية للألفية، لخفض مستوى الفقر بنسبة ٥٠ في

حظيت به الحكومة الصومالية الجديدة عقب انتقالها إلى الصومال. إن الشعبية الكبيرة التي تتمتع بها الحكومة الاتحادية الانتقالية داخل الصومال ثبت أنها قوية إلى درجة أن الحكومة تدين ببقائها ذاته للإعجاب والدعم النشط من السكان المحليين. وذلك العامل وحده ثبت أنه حاسم لبقاء الحكومة الاتحادية الانتقالية أكثر من أي شكل آخر من المساعدة.

لقد سبق أن شرعت الحكومة الجديدة، بدعم من مواطنيها، في توطيد المكاسب ونتيجة عملية المصالحة بهدف الاستجابة لتوقعات الشعب الصومالي الهائلة. ونتيجة لذلك، يمكنني أن أبلغ الجمعية اليوم بكل ثقة بأن جهودنا جارية فعلا لإنقاذ الصومال من الفوضى وبأنها حققت نتائج ملموسة في الميدان.

لقد أحرزت الحكومة تقدما باهرا في أقل من ثلاثة أشهر منذ انتقالها. وقد تم إحراز التقدم في توظيف وتدريب قوة أمن متواضعة مؤلفة من أفراد من جميع أقاليم الصومال؛ وفي بسط سلطة الدولة على أغلب أجزاء الصومال؛ وفي كسب ولاء ودعم الزعماء الإقليميين والجمهور الصومالي كله؛ وفي تولى وتسلم القيادة المعنوية للأمة عن طريق الحكم المسؤول والوسائل السلمية؛ وفي خلق الزخم السياسي الغلاب الذي ينبىء بالتحقيق الأكيد للسلام المستدام والمتواصل في الصومال.

وبعكس المخاوف التي قد تكون انتابت البعض، فإن مولد الحكومة الاتحادية الانتقالية لم يكن خدعة مضللة أو بداية كاذبة أخرى للصومال. إن الأعمال المعقولة التي اضطلعت بها الحكومة الجديدة داخل الصومال أكدت بالفعل مشروعية هذه الحكومة والزعامة المعنوية التي تتمتع بها داخل الصومال. إن الحكومة جادة وهي تلتزم بالعقد الاجتماعي الأساسي الذي أبرمته مع مواطنيها، أي ضمان السلام

تسوية دائمة وشاملة لأزمة الصومال السياسية. وتمثل حكومة الصومال الاتحادية الانتقالية الحالية نتيجة تلك التسوية السياسية. وسمحوا لي أن أعلن من جديد هنا امتنان الصومال وتقديره العميق للذين قدموا لنا مساعدة اتسمت بنكران الذات أثناء مؤتمر المصالحة الوطنية بشأن الصومال، وكذلك للذين يواصلون مساعدتنا في مسعانا الحالي إلى صومال آمن يسوده حكم جيد. ومن بين عدة جهات، نتقدم بامتنان خاص إلى الاتحاد الأفريقي والسلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي وكذلك إلى حكومة كينيا، على استضافة عملية السلام الطويلة وعلى الإنفاق عليها بسخاء.

وفيما يتعلق بالانتقال إلى الصومال، لم يكن بمقدور الحكومة الاتحادية الانتقالية الحديثة النشء أن تقف مكتوفة اليدين تنتظر حتى يتصرف المجتمع الدولي. لذلك اتخذت زمام مبادرة جريئة أحادية الطرف، في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، لتنتقل نفسها من نيروبي إلى الصومال بأذن مقدار من المساعدة. ومما أدهش معظم المتشككين أن مخطط الانتقال الهائل تم من دون أي حوادث. والآن فإن الحكومة بأسرها موجودة على الأرض الصومالية. وفي رأبي أننا ندين بتقرير عن الحالة للذين أرادوا يجد أن يشهدوا نهضة الصومال من الرقاد. وسيكون ذلك التقرير مفيدا أيضا للذين يحتمل أنهم ما زالوا يشكون في فعالية الحكومة الاتحادية الانتقالية في إنقاذ الصومال من محتته الراهنة من الفوضى وانعدام القانون.

ما فتئت الحكومة تواصل التصدي للمهام المثبطة للهمة داخل الصومال بوتيرة أسرع مما كان المجتمع الدولي يتوقعها. ومما يكتسي الأهمية هنا أن الحكومة الاتحادية الانتقالية تحظى بمساعدة يد خفية اعتبرها معظم المراقبين والمحللين السياسيين بصورة تقليدية عنصرا متقلبا أو عاملا لا يمكن تقديره البتة. إنهم لم يفهموا قط أهمية أن يؤخذ في الحسبان بصورة صحيحة مستوى الدعم الشعبي الذي

وتواجه حكومة الصومال الجديدة مشكلة أخرى مربكة وأكثر خطورة وهي حظر السلاح الذي تفرضه الأمم المتحدة على الصومال. ويقوض هذا الحظر بشكل مباشر جهود الحكومة الحقيقية لتشكيل قوة أمن وطنية، وهو حقها الأصيل لحماية الأمن العام وإحلال السلام من خلال إنفاذ القانون والنظام في كل أنحاء الصومال. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يثني البلدان الصديقة التي ترغب في عرض المساعدة على الصومال عن القيام بذلك، وبخاصة في مجالي الأمن وسيادة القانون. وفضلا عن ذلك، فإن الحظر قد أضر نشر بعثة دعم السلام الأفريقية في الصومال، التي حولت ولاية حماية الحكومة ومقرها خلال مرحلة بناء القدرات، وكذلك مساعدة الحكومة في تشكيل وتدريب قوات أمن وطنية.

ولا يعقل أن تتم مساعدة الصوماليين في التوصل إلى تسوية سياسية شاملة لصراعهم الطويل، بينما يجري حرمانهم من القدرة على بناء المؤسسات التي يمكنهم من خلالها التغلب على الفوضى في بلدهم. وبإنشاء الحكومة الجديدة وانتقالها إلى الصومال، فإن الظروف والحقائق السياسية التي دفعت الأمم المتحدة إلى فرض حظر الأسلحة لم تعد قائمة. فما هي المصالح والأغراض التي يستمر الحظر في خدمتها الآن وقد وجدت حكومة شرعية فاعلة في الصومال؟ وفي هذا السياق أيضا، لدى التأمل في هذا الوضع المنافي للعقل لدولة أو حكومة تشل قدرتها على تأسيس هيئاتها الخاصة بإنفاذ القانون، فإن المرء يتساءل عما عسى أن يكون الموضوع ذو الصلة السياسية أو الأخلاقية لإبقاء أيدي الحكومة مكبلية؟ وللتصدي لهذه المعضلة ندعو مجلس الأمن إلى مساعدة جهود الحكومة الاتحادية الانتقالية لتثبيت الاستقرار في البلد من خلال إعادة النظر في جدوى حظر الأسلحة على الصومال ورفع فوراً.

وأخيراً، فإن تفكك الدولة وغياب القانون والنظام قد أديا إلى القيام بأنشطة إجرامية واسعة النطاق من قبل

والأمن لشعبها مقابل الولاء الذي منحته الشعب فعلا لحكومته.

من الواضح أن هناك فرصة فريدة لأن تستعيد الحكومة الاتحادية الانتقالية الظروف الطبيعية والشرعية والسلام الدائم في الصومال. لكن من المؤسف أنه لا يمكن الحفاظ على الحالة على الأمد الطويل. فالتحديات التي تقوض جهود الحكومة في الميدان كلها متصلة بلامبالاة المجتمع الدولي. إننا نعتقد بأن المجتمع الدولي يقع على عاتقه التزام أخلاقي بمساعدة حكومة الصومال الجديدة في سعيها إلى السلام والاستقرار والسلامة الإقليمية والوحدة في البلد بطريقة تتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة. وقد آن الأوان الذي يجب فيه على المجتمع الدولي أن يساعد الصومال بطريقة قوية وحاسمة عن طريق مواجهة التحديات الثلاثة التالية.

يتمثل أحد التحديات أمام الحكومة الجديدة في أن معظم المجتمع الدولي قصر في الوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بكفالة صومال ينعم بالسلام والحكم الصالح. وحتى الكثير من تعهداته الأولية المفرحة بتقديم الدعم المادي والمالي للحكومة لم يصل إلينا حتى الآن. وبالتالي، فإن دوره الفعلي في جهودنا في الميدان يظل محيراً جداً لنا. إننا لا نفهم التناقض الجديد للمجتمع الدولي، الذي يبدو أنه خفف من حماسه الأولي عندما عرض على الصومال برنامجاً موحداً للمساعدة السريعة. ومن أجل التعامل مع تلك الحالة يجب أن يساعد المجتمع الدولي الصومال من خلال تزويدها بالدعم المالي والسياسي اللازم لإعادة تأهيل الهياكل الأساسية لإيواء مقر الحكومة الجديدة، ولتوفير ميزانية ونفقات إدارية أخرى، وللتصدي للمساائل الأمنية كإعداد قوة الشرطة الوطنية، وتنفيذ برامج التهذئة والتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج.

للجمهورية الصومالية الديمقراطية على البيان الذي أدلى به قبل هنيهة.

اصطحب السيد عبدا لله يوسف أحمد، رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية للجمهورية الصومالية الديمقراطية إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد تباري فاسكيز، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية.

اصطحب السيد تباري فاسكيز، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أرحب بالنيابة عن الجمعية العامة بفخامة السيد تباري فاسكيز، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس فاسكيز (تكلم بالإسبانية): أود أن أتوجه بأخلص تعازي شعب وحكومة جمهورية أوروغواي الشرقية فيما يتعلق بضحايا إعصار كاترينا، وكذلك جميع مواطني العالم، رجالا ونساء، شيوخا وشبابا، الذين وقعوا ضحية للكوارث الطبيعية، ولغضب الطبيعة، التي تبين لنا أنها لن تخضع بعد الآن لسوء المعاملة من جانب البشرية.

لقد جئت من أوروغواي، البلد الصغير في أمريكا الجنوبية، الذي ثروته الرئيسية هي مهنة السلام، والاندفاع إلى الحرية والالتزام بالديمقراطية التي ما فتئ شعبه يطرقها على مدى الأجيال.

وأنقل تحيات شعب وحكومة أوروغواي إلى هذا الحفل الذي يعد أوسع محافل العالم اليوم، والأكثر تمثيلا والأهم. إنها تحية دقيقة وملتزمة وحافلة بالأمل. والتحية

أفراد ومجموعات هدفهم حني الربح المالي، بمن فيهم تجار الحرب والإرهابيون. وهؤلاء الأفراد والمجموعات يعتقدون بأن الوضع القائم في الصومال يميل لمصلحتهم، ولذلك، سيفعلون كل ما في وسعهم لمقاومة عودة القانون والنظام إلى الصومال، بما في ذلك تجديد الأعمال القتالية. وللتصدي لهذا السيناريو يجب أن تنشئ الأمم المتحدة جزاءات عقابية مستهدفة ضد الذين يحاولون تبديد فرصة الصومال لتحقيق السلام الدائم من خلال إعاقة الجهود الجارية لتهدئة البلد وإحباط فعالية الحكومة في المحافظة على سيادة القانون.

إن تكاليف الحرب الأهلية الصومالية الطويلة باهظة من حيث الآثار المباشرة على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وعلى البيئة. ومن الواضح أن هناك الآن فرصة نادرة لبلدي للتغلب على تلك الآثار السلبية. إن أداء الحكومة الاتحادية الانتقالية في الميدان، والمناخ السياسي العام في الصومال يعثان على التفاؤل. وقد أبدت أفريقيا والمنطقة استعدادا لمساعدة الصومال. ومن الحتمي أن تقدم بقية المجتمع الدولي المساعدة للصومال من خلال اعتماد المقترحات الثلاثة التي أوجزناها قبل هنيهة، لكي تنتهي بذلك محنة الصومال بشكل نهائي.

واسمحوا لي أن أوجه من هنا نداء شخصيا إلى القمة العالمية بأن لا تترك الصومال لقدرها في هذه الفترة الحاسمة من التهدئة وبناء الأمة. وبينما يكافح العديد من بلدان العالم من اجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن الصومال تكافح لكي تتمكن من الوقوف على أقدامها. وسيكون من قبيل الإهمال الفظيع من جانب المجتمع الدولي إذا أخفق عن الوفاء بالتزاماته إزاء الصومال بطريقة ملائمة وحاسمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود بالنيابة عن الجمعية العامة أن أشكر رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية

الوطني والإقليمي والعالمي، نؤمن بالكائن البشري، ونؤمن بالجمتمع. ونؤمن بالديمقراطية طريقة للحكم، ولكن كدافع إنساني وكحالة من أحوال المجتمع.

ومع أي قلت هذا في سياق بياننا الذي تلوته في الاجتماع العام الرفيع المستوى، الذي عُقد قبل ساعات قلائل، أود أن أكرر أمام الجمعية التأكيد على أن جمهورية أوروغواي الشرقية تؤكد المبادئ التي اتسمت بها سياستها الخارجية.

المبدأ الأول الالتزام الراسخ بالسلم والسيادة والديمقراطية والتضامن. وعندما أتكلم عن السلم والديمقراطية والتضامن والحرية، أود التذكير بأننا احتفلنا قبل ستة أيام بالذكرى السنوية الثانية والثلاثين لمناسبة، بذل رجل فيها نفسه دفاعاً عن السلم والديمقراطية والحرية. ولذلك، أود أن أعبر عن تقديري لسلفادور الليندي.

أما المبدأ الثاني، فهو رفض كل نوع من أنواع الإرهاب والعنف والتمييز. والمبدأ الثالث هو ما لكل دولة من حق غير قابل للتصرف في حدود آمنة ومستقرة، وفي أن تكون لها الحرية التامة لممارسة سيادتها وتقرير مصيرها؛ والمبدأ الرابع هو احترام القانون الدولي، باعتباره أفضل ضمانة لسيادة الشعوب وتعايشها السلمي.

والمبدأ الخامس هو عدم الانحياز وعدم التدخل في شؤون، تقع في نطاق ما للدول من سلطة داخلية، وسادسا، نؤكد من جديد تعددية الأطراف، كوسيلة لتعزيز القانون الدولي، مما يعزز دور الأمم المتحدة. وسابعا، نحن نقر بكون جميع حقوق الإنسان وحدة لا تتجزأ، سواء أكانت سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية أم مدنية أم ثقافية، بما في ذلك الحقوق ذات الطابع الجماعي، كالحق في التنمية وفي بيئة آمنة.

دقيقة لأننا نعيش في فترة جدّ خاصة من تاريخ البشرية. والواقع، لم نرَ إلا في فترات قليلة جدا من التاريخ ظروفًا بهذا الغنى بالمفارقات، وفقيرة إلى هذا الحد بالنماذج المثالية، كالطرف الحاضر. ولم تتمتع الإنسانية، في يوم من الأيام، بما تتمتع به اليوم من تقدم علمي وتكنولوجي، ومن تراث ثقافي هام لضمان حياة كريمة. على أن الإنسانية لم تعانِ أبدا ما تعانیه اليوم من عدم المساواة والتعصّب والحيرة.

ونحن نعلم أننا بلغنا هذا الحد، لكننا غير متأكدين من المكان الذي نتجه إليه. ولا يمكننا أن نكون شهودا سلبيين على الأوضاع؛ فلا يمكن لأحد أن يغسل يديه متبرئا من مشاكله الخاصة ولا من مشاكل تبدو بعيدة. ولا نستطيع أن نستسلم لمستقبل يكون امتدادا لحاضر لم يطرأ عليه تغيير. وليس هناك من سبب أيا كان للتخلي عن الأمل بحالة مثالية، سيكون قدرنا بدونها مظلما.

وتحيتنا ملتزمة لأننا نتحمل جميعا مسؤولية لا يمكننا التنازل عنها، مسؤولية كون كل منا سيّد حياته ومهندس مستقبله. وهذه المهمة طريق، لا يُسمح بأن تمر عليه الامتيازات ولا الإدانات؛ نحن جميعنا مسافرون على قدم المساواة. ولا يسمح الطريق بأن يُختصر. ليس التاريخ معرضا لصور الأبطال الوطنيين ولا تقويما لأحداث خارقة: إن التاريخ يصنعه الناس يوما فيوما.

وفي هذا السياق، تُلقى على عاتقنا، نحن الذين أسندت إلينا شعوبنا مهمة الحكم، مسؤولية مرهقة جدا وذلك لأن الحكم يعني الإدارة بكفاية وشفافية: يعني حبك حيوط هذه الشبكة الغنية والمعقدة بطريقة ديمقراطية، شبكة هي المجتمع. لكن الحكم يعني أيضا تصور المستقبل ودعوة الناس إلى بناء هذا المستقبل بتعاقد الجميع ولأجل الجميع.

وتحيتنا مفعمة بالأمل كذلك. وبالرغم من أننا لا نستشرف المخاطر والصعاب والحدود، ضمن السياق

لا مستقبل لها. تلك نظريتنا في أوروغواي. وقد تعلمنا هذا من الأجيال التي سبقتنا في بناء بلد، ليس نموذجاً فذاً، في أمريكا اللاتينية وليس غريباً عنها، علماً أن له ملامحه الفريدة الخاصة.

ولئن كان صحيحاً أن النصف الأول من القرن الماضي كان فترة إيجابية لأوروغواي، فمن الصحيح أيضاً - بسبب اقتران الظروف الخارجية بأوجه الضعف البنيوي الداخلية - إن السنوات الخمسين الماضية كانت فترة تردٍ اقتصادي وافتقار، بل فترة انهيار مؤسسي حصل في عام ١٩٧٣.

وقد استعدنا، نحن سكان أوروغواي، الديمقراطية عام ١٩٨٥، وتعمل الحكومة الحالية، التي تسلمت زمام الحكم قبل ٢٠٠ يوم بالضبط، عملاً جاداً لشفاء الجروح التي سببتها الديكتاتورية بانتهاكات حقوق الإنسان. لسنا رهائن الماضي، لكن مجتمع أوروغواي بحاجة إلى معرفة الحقيقة عملاً حدث، لكي يضمن أن ذلك لن يتكرر، لن يحدث مرة ثانية أبداً.

ولكن، بفضل الالتزامات التي تعهدنا بها لمجتمع أوروغواي - وإرادته هي ولايتنا - تحقق الحكومة التي أترأسها تغييراً على أنواع: تغييراً ضرورياً وممكناً ومسؤولاً وتدرجياً، تغييراً بدعم سياسي ودعم اجتماعي، تغييراً لا تفوته رؤية الحقيقة، لكنه لا يتخلى عن الحلم بأوروغواي تشهد تنمية بشرية ونمو اقتصادياً منتجاً وبيئة سليمة، بأوروغواي تندمج اندماجاً تاماً في منطقتها وفي الساحة الدولية. ونحن لا نبدأ من الصفر، لكن علينا أن نبذل الكثير عملاً لتحقيق هذه الحالة المثالية، التي يحفزنا الحلم بها كأمة.

وفي الختام، إليكم بالتحديد ما أردت أن أنقله إلى الأعضاء، باسم حكومة وشعب جمهورية أوروغواي الشرقية: في مكان بعيد، في الجزء الجنوبي المنسي من قارة

وانسجاماً مع هذه المبادئ، تعتبر أوروغواي، بادئ ذي بدء، أن من الضروري المضي قدماً في مجال الإصلاحات، التي ستتيح للأمم المتحدة الوفاء بالتزاماتها بصورة تامة. ولما كانت هذه الإصلاحات معقدة الطابع، تعين أن تُجرى بحس تاريخي وإرادة سياسية وبدون أن تشوبها نوايا تسلطية.

وثانياً، تجدد أوروغواي التزامها بأهداف الألفية التي تعني في بلدنا تصميمًا وتنفيذًا لنظام سياسات اجتماعية متكامل وعالمي، يتصدى للفقر والحرمان اللذين يعانیهما ما يناهز المليون من سكان أوروغواي واللذين هما، في الوقت نفسه، جزء من استراتيجية التغيير والتنمية.

وثالثاً، تكرر أوروغواي التأكيد على أنها تريد الاستمرار في المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم وستسهم بجهودها لتحسين أمن بعثات حفظ السلم وظروف خدمتها.

ونعرب أيضاً عن تأييدنا لمبادرة الأمين العام بإنشاء لجنة للسلم، يمكن لأوروغواي، كما نعتقد، أن تدعمها وأن تواصل دعمها لبعثات حفظ السلام واستغلال الخبرة المكتسبة لدينا في إعادة إعمار البلدان التي أصابها الدمار.

لا سلام في التعصّب والإرهاب، ولا حرية في الفقر، ولا ديمقراطية مع اللامساواة. ومن الأهمية بمكان حاسم أن نرفض كل مظهر من مظاهر العنف، ولكن قبل رفضه، يجب تلافيه بالتصدي لجذوره.

وذلك يصح بكل بساطة، لأن لكل إنسان الحق في العيش بكرامة، لجرد كونه إنساناً. والمجتمعات التي تشهد تضاداً بين قلة ميسورة وأكثريّة مهملة ليست مجتمعات مزدهرة. والمجتمعات التي يكون فيها ميلاد إنسان مشكلة، وكون المرء شاباً مدعاة ارتياب، والحصول على التعليم وعلى وظيفة امتياز، والتقدم في السن لعنة مجتمعات

وأنشئت الأمم المتحدة أيضا لتعزيز المساواة بين جميع الأمم، والاحترام المتبادل، والتضامن، وتشجيع التعاون فيما بين الأمم على قدم المساواة، ولتحقيق المنفعة المتبادلة. وكان من بين الأهداف الأخرى التي حددت آنذاك، النهوض بالتنمية الشاملة للدول من خلال نظام اقتصادي عادل ومنصف، يحمي مصالح كل البلدان، الغنية منها والفقيرة.

ولا بد من منح الأمم المتحدة السلطة الدولية التي تحتاجها لإرساء السلام والأمن والاستقرار في العالم، ولتكون بمثابة مركز للتوازن العالمي، مزوّد بالقدرة على حل الصراعات التي تنشأ بين الدول. ولا يجوز استخدام القوة إلاّ وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، وبعد موافقة الهيئات المختصة، لأن استعمال القوة في غير محله يمكن أن يخلّ بالسلام والأمن الدوليين إلى حد لا يمكن تصوره.

ونأمل أن تكون منظومة الأمم المتحدة الملهم لثقافة ديمقراطية، ولحقوق الإنسان، وأن تكون نموذجا ومرشدا للتنظيم الداخلي لأعضائها. ومن ثم، فإننا نؤيد إنشاء مجلس لحقوق الإنسان يتعامل عن كثب مع القضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان في كل بلد، وتكون له اختصاصات ذات صلة بدعم البلدان المتضررة فيما يتعلق بقرارات وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إن التحول الديمقراطي للمجتمعات، والحكم الرشيد مفهومان مقبولان من الدول عالميا. ولا حاجة، إذن، إلى اعتماد آليات قسرية ضد أية دولة لضمان تطبيقهما. وكل ما تقوم الحاجة إليه هو مساعدة وتوجيه كل دولة بشأن كيفية استيعاب المفاهيم الديمقراطية وفقا لواقعها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

لكل تلك الأسباب، نعتقد أن الظروف الاجتماعية والسياسية التي كانت سائدة في عام ١٩٤٥، وبعد انقضاء ٦٠ عاماً على تأسيس المنظمة، فقدت صحتها بفعل

أمريكا الجنوبية، يوجد بلد لا يستسلم أمام الصعوبات، ويبني مستقبله بنفسه، وولاء منه لتقاليد، يرغب في أن يشارك في بناء عالم أفضل، ويعمل إلى جانب جميع أختوتنا الأعضاء، مواطني العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية على البيان الذي أدلى به منذ قليل.

اصطُحِب السيد تباري فاسكيز، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

كلمة يليها السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لرئيس جمهورية غينيا الاستوائية.

اصطُحِب السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس أوبيانغ نغويما مباسوغو (تكلم بالإسبانية): تشارك جمهورية غينيا الاستوائية في هذه المناقشة وكلها أمل وتفاؤل بأن نرى منظومة الأمم المتحدة وقد تعززت من جديد، حتى تتمكن من الاضطلاع بشكل فعال برسالتها كمركز للتوازن العالمي، بغية تحقيق الأهداف التي وضعت وقت إنشائها في عام ١٩٤٥.

والواقع أن الأمم المتحدة أنشئت لحماية وتعزيز حقوق الأشخاص، والكرامة والحرية والمساواة لكل البشر.

لم يُتدع إلا بسبب التناحر بين نظامين أيديولوجيين متعارضين داخل منظومة الأمم المتحدة. وهذا الحق لم يسمح إطلاقاً بوجود توافق في الآراء ولا بتعبير سيادي للأغلبية في مجلس الأمن؛ ولم يسهم إلا في عرقلة الإرادة الشعبية من أجل حماية مصالح الدولة التي تمارسه.

وفي ظل الظروف الحالية في عالم القطب الأوحده، لا نرى حاجة إلى ممارسة حق النقض في هذه الهيئة من هيئات الأمم المتحدة. فهناك العديد من القرارات العادلة استخدمت ضدها حق النقض، مع أنها كانت تلتزم الخير العام، وقد شهدنا الآثار السلبية المترتبة على ذلك. وإذا كان لا بد من الإبقاء على حق النقض في مجلس الأمن بسبب المصالح، فإننا نطلب أن يكون لأفريقيا أيضاً ذلك الحق، لأن تلك القارة، شأنها شأن أية مجموعة إقليمية أخرى، لها مصالح كثيرة تريد الدفاع عنها.

عندما يضمن الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن نطلب أن تكون قراراته ملزمة وأن تطبق الجزاءات على الذين لا يمثلون لها تطبيقاً مناسباً. من شأن ذلك أن يعطي قرارات الأمم المتحدة وسائل إنفاذها. إن عدم الامتثال لمبادئ هيئات الأمم المتحدة وقراراتها يوجد الإفلات من العقاب ما لم تتخذ إجراءات تأديبية ضد الذين ينتهكونها.

في هذا الصدد فإن غينيا الاستوائية تأسف شديد الأسف لعدم اتخاذ تدابير ضد الإرهابيين الذين قاموا بمحاولة الإطاحة بالحكومة الدستورية القائمة وذلك في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٤ على الرغم من تحديد هوية جنسيات الإرهابيين وعلى الرغم من طلب غينيا الاستوائية من الحكومات المعنية اتخاذ تلك التدابير.

يجب على الأمم المتحدة أن تُعرف ظاهرة الإرهاب بشكل واضح، وبقيامها بذلك فإنها تنفادى الالتباس بما يُفسّر بأنه تدخل عسكري مشروع. لا يمكن القيام بالتدخل

ديناميات تطور المجتمعات العصرية. ونحن الآن في أفضل وضع ممكن لإعادة التفكير في مسؤوليات الأمم المتحدة وأعضائها، في ضوء الأهداف المذكورة آنفاً، مع مراعاة الظروف السائدة اليوم والخبرة التي تراكمت عبر ٦٠ عاماً من وجودها.

إننا نسلّم بأن المهمة بالغة الصعوبة والتعقد، إذا وضعنا في الحسبان كثرة المصالح التي تتلاقى ونحن ننظر في أمر إصلاح منظومة الأمم المتحدة بأسرها. لهذا السبب، نهنئكم، سيدي الرئيس، على الثقة التي وضعها المجتمع الدولي فيكم وفي حكومتكم لتديروا هذه المناقشة المهمة. ويحدونا الأمل في أن يحسُن استخدام مهارتكم وخبرتكم المهنية، حتى تتمكن من تحقيق أهدافنا.

ونعتقد أن من واجبنا، في هذا الجهد، أن نعطي الأولوية لروح الديمقراطية ومصالح البشرية، لأن الديمقراطية، بوصفها تعبيراً عن إرادة الشعب والامتثال لمعايير التراضي، ينطويان معاً على احترام الإرادة الجماعية. ونعتقد أيضاً أنه لا يمكن للأمم المتحدة أن تفرض النظام والعدل على مجتمع بشري تسيطر عليه مختلف المصالح الثقافية والاقتصادية والسياسية لدوله الأعضاء، دون اللجوء إلى المبادئ الديمقراطية التي نتقيد بها جميعاً. وفي هذا الصدد، يتعين على مجلس الأمن، بصفته الهيئة التي يلزم أن تطالب بالامتثال العالمي لقراراتها، أن يكون أول من يتصرف بموجب المعايير الديمقراطية.

والإصلاح المطلوب لمجلس الأمن، بالنسبة لبلادي، لا ينطوي على زيادة في عدد أعضائه، ولا حتى التوسع في حق النقض. وعلينا أن نفحص الأسباب التي أدت إلى فشل مجلس الأمن منذ إنشائه في ١٩٤٥. والحقيقة هي أنه إذا كان هناك شيء ينبغي فعله لإصلاح مجلس الأمن، فهو مجرد إلغاء حق النقض الذي يتمتع به بعض أعضائه، باعتباره مفهوماً

من الضروري أن يتم إنشاء هيئة رصد دولية للتدخل في نشاطات كل من الحكومات والمؤسسات الاقتصادية.

إننا نرحب بالتقرير المقدم إلى الجمعية العامة للنظر فيه لما يحتويه من توصيات هامة، بخاصة فيما يتعلق ببرامج التنمية.

أود أن أختتم بمناشدة جميع أعضاء الأمم المتحدة بذل مزيد من التضامن وإظهار روح الالتزام من أجل أن نتمكن من جعل هذه المنظمة نموذجاً إيديولوجياً يخدم تطلعات الأجيال الحالية وأجيال المستقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية غينيا الاستوائية على بيانه الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب السيد تيودورو أويانغ نغوما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

خطاب البيغوم خالدة ضياء، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب تدلي به رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية.

اصطُحِبت البيغوم خالدة ضياء، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يسرني أن أرحب في الأمم المتحدة بمعالى البيغوم خالدة

الإنساني على قاعدة تفسير فردي، وإنما يجب أن تُبرره المؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة.

إن القضايا المتعلقة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود مثل الإرهاب وأنشطة المرتزقة يجب أن تكون موضوع دورة استثنائية للجمعية العامة لتناول الأعمال الإجرامية مثل الأحداث التي حدثت في ١١ أيلول/سبتمبر في نيويورك، و ١١ آذار/مارس في مدريد وأحداث لندن وروسيا والمغرب وتنزانيا وكينيا وهجوم المرتزقة في غينيا الاستوائية والاتحاد تداير يمكن أن تمنع سقوط أرواح بريئة.

إن إدماج المرأة في عملية التنمية في غينيا الاستوائية يحظى بعناية حكومتنا القصوى من خلال وضع برامج لمحو الأمية خاصة بمن وإدماجهن التدريجي في النشاطات الاقتصادية وفي المؤسسات السياسية مع حجز نسبة مئوية محددة للنساء.

وأخيراً نود أن تعالج المشاكل البيئية، التي لها آثار ضخمة غير متوقعة في كل دولة، بما يلزم من الحساسية والاحترام والتضامن بنفس الطريقة التي تعالج بها مواضيع السلم والأمن العالميين.

إننا نؤكد من جديد أن المسؤولية الرئيسية عن النهوض بالتنمية المستدامة في كل بلد تكمن بشكل مباشر في الحكومات المعنية. المساعدة لا تكمل الجهود التي تبذلها الدول نفسها ولا يقدم التوجيه لما يجب أن ينجزه كل بلد داخليا إلا بالمساعدة المتعددة الأطراف والثنائية.

من بين هذه الجهود، تدعم غينيا الاستوائية مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية التي اقترحتها المملكة المتحدة. غير أننا نرى أن الشفافية يجب ألا تُطالب بها الحكومات وحدها ولكن أن تُطالب بها أيضا الجهات الفاعلة في المجال الاقتصادي التي تسيطر على تلك الصناعات. لذلك

عالم فيه تتعرض فكرة السيادة بجد ذاتها للتحدي، وأبعاد الأمن في تطور وطبيعة الصراع رأت تغييرات هائلة، وأضاف الإقصاء الاجتماعي الغموض المعقد. إن الحاجة إلى الارتباط البناء والحوار والتسامح والتفهم حتمية. والتنمية وسيادة القانون يجب أن تصبحا محط الاهتمام.

تواجهنا اليوم تحديات جديدة. ففي الوقت الذي يزرع الإرهابيون فيه الخوف والرعب في مجتمعاتنا يستمر الحرمان والجوع والأمراض وتدهور البيئة في زيادة الخوف وزعزعة الاستقرار اشتعالاً. والتفجيرات الأخيرة في لندن وفي مصر قد أذهلتنا جميعاً. إلا أنها قوّت عزمنا على مواجهة هذا الخطر يداً واحدة. وبنغلاديش تندد بالإرهاب بكل أشكاله. ونحن طرف في كل اتفاقيات مكافحة الإرهاب المنبثقة عن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة. ونؤيد التبكير باعتماد اتفاقية شاملة للأمم المتحدة بشأن الإرهاب. وأود التأكيد على أن الإرهاب لا ينتمي إلى بلد أو دين بعينه.

وفي بنغلاديش، تبذل جهود مستمرة لتحقيق المهدفين التوأم: المسؤولية في الداخل والإسهام في الخارج. وبالرغم من المصاعب الهائلة التي واجهتنا، أحرزنا تقدماً طيباً في تعزيز الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان. ونذكر أن تلك الأهداف يرتبط بعضها ببعض الآخر.

ونحن نتحرك ببطء ولكن بثقة لتعزيز روح الديمقراطية. والرئيس الراحل ضياء الرحمن قد انتشل بنغلاديش من براثن ديمقراطية فاشلة في عام ١٩٧٥، وأرسى نظاماً يقوم على تعدد الأحزاب، وأطلق حرية الصحافة واعتمد سياسة الانفتاح الاقتصادي. وفي عام ١٩٩٠، شهدنا انتفاضة شعبية ضد ديكتاتورية العسكر ذات الجذور الراسخة، لتسجل بذلك أول انطلاقة حقيقية نحو ديمقراطية مستدامة. ونحن لم ننظر إلى الوراء. وقد أجريت على التوالي ثلاث انتخابات حرة ونزيهة في ظل حكومة انتقالية محايدة.

ضياء، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيدة ضياء (بنغلاديش) (تكلمت بالبنغالية؛ وقدم الوفد نصاً بالانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم. إنني واثقة من أنكم ستمضون قدماً بالتركة القديرة التي خلفها سلفكم السيد جان بينغ. ونحیی أيضاً الأمين العام تحية حارة وهو يسعى جاهداً من أجل تنشيط الجمعية.

إننا نجتمع في أعقاب الاجتماع العام الرفيع المستوى حيث اتخذت قرارات جريئة للنهوض بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. إن مشاكلنا تتخطى الحدود القومية. فالحلول تتطلب توافق آراء عالمياً. ويجب علينا جميعاً أن نؤكد من جديد وبشدة على دور الأمم المتحدة الجوهري في الإدارة التعاونية لمشاكل العالم.

نحن ملتزمون دستورياً بالإعلاء من شأن الميثاق وشرعيته المستندة إلى سيادة القانون. في ظل كوكب يزداد طابعه العالمي قوة لا توجد دولة بمعزل عن الأخرى، ولا يمكن لأية دولة أن تزدهر بمفردها. تبقى الأمم المتحدة المعقل الوحيد للسلم والعدالة والتنمية في العالم.

إصلاح الأمم المتحدة حيوي. يجب أن نركز على فعاليتها وقدرتها على تحقيق الأهداف بسرعة. إن جدول أعمالها وولايتها يجب أن يكونا ذوي مغزى. ويجب إصلاح إدارتها. كما أن ميزانيتها يجب أن تُظهر من التبديد. أجهزتها الرئيسية تحتاج لإعادة التشكيل والتنشيط لخدمة أولويات هادفة والتوسع في أجهزتها الرئيسية ضروري ولكن يجب أن تكون مصممة لمصلحة كفاءة المنظمة.

ديناميكية العالم اليوم أوجدتها قوى تغيير هائلة، من بينها التقدم في العلم والتكنولوجيا والوعي الواسع بحقوق الأفراد. العولة الناتجة والتقدم في القانون الإنساني رفعا شأن

وما زالت جيوب عميقة من الفقر تنتشر في جميع أنحاء العالم. والبلدان الأشد ضعفاً هي أقل البلدان نمواً. وينبغي أن تعفى منتجاتها من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص على مستوى العالم. وكما أكدنا في مونتييري، يجب تخصيص نسبة من ١٥،٠ إلى ٢٠،٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي للبلدان المتقدمة النمو لتقديم المساعدات الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً. وتمويل التنمية مسألة أساسية. وثمة مبادرات إبداعية في هذا الصدد كانت موضوعاً للمناقشة ويتعين متابعة تنفيذها.

إن الدمار الذي تسببه الكوارث الطبيعية يؤثر على جميع البلدان، الغنية والفقيرة على حد سواء. فكيف يمكن أن نواجه تحدي الإغاثة الناجمة وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار، بالإضافة إلى التحذير قبل وقوع الكارثة واتخاذ الاستعدادات اللازمة؟ لا يزال ذلك من مسؤولية الأمم المتحدة.

لقد شعرنا بصدمة عميقة إزاء الأضرار الجسيمة التي سببها إعصار كاترينا على ساحل الولايات المتحدة. فالكوارث الطبيعية لا تميز بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، وهي تسبب نفس الشقاء ونفس المعاناة للإنسان. ونحن، في بنغلاديش، قد نُكبنا بالعديد من الفيضانات والأعاصير، وخسائرنا في الأرواح والممتلكات كانت فادحة. لذلك، فإننا نستشعر معاناة الشعوب المتضررة، ونعرب عن عميق تعاطفنا معها. ونحن على يقين من أن الشعب الأمريكي يمكنه أن يتجاوز هذه الكارثة وأن يواصل حياته.

ويتعين على كل البلدان، ومن بينها بنغلاديش، أن تبحث عن السبل والوسائل الكفيلة بالإسهام بشكل فعال في أنشطة الأمم المتحدة، سواء من خلال صنع السلام أو حفظ السلام أو بناء السلام. فالمشاركة الفعالة والأفكار الإبداعية والممارسات المثلى لدفع عجلة التنمية يمكن أن تعزز قدرتنا مجتمعة على التصدي للمشاكل العالمية، وخاصة تلك التي

وسمح هذا الابتكار الدستوري الفريد من نوعه بالانتقال الهادئ للسلطة على أساس التداول. وترسخت جذور الديمقراطية في بنغلاديش. وكانت مشاركة أكثر من ٧٠ في المائة من الناخبين من أبرز عناصر الانتخابات الأخيرة التي أجريت في عام ٢٠٠١. وكانت أعداد النساء تفوق أعداد الرجال. ولم يصوت الناخبون لرموز، بل لقضايا معينة.

وتشهد بنغلاديش اليوم ثورة هادئة في ميدان التنمية. وتبدو مظاهر التقدم واضحة للعيان على ست جهات رئيسية: النمو المطرد للناتج المحلي الإجمالي بمعدل ٥ في المائة أو يزيد على مدار عقدين؛ وارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي؛ والأمن الغذائي؛ والصمود في وجه الكوارث الطبيعية بصلابة متزايدة؛ وتحسن مؤشرات التنمية البشرية؛ وتحقيق نتائج أفضل على الصعيد الاجتماعي والصحي. فأداؤنا جيد في هذه المجالات إذا ما قورن بالنتائج المحرزة في منطقتنا وفي مناطق أخرى. ومجموعة النهج السياسية والعملية المحددة الأهداف التي اعتمدت قد سمحت بهذا التقدم. وانتهينا من وضع ورقة استراتيجية متكاملة للحد من الفقر من خلال عملية تشاورية موسعة. ويثلج الصدر أن بنغلاديش حققت هدفين من الأهداف الإنمائية للألفية: القضاء على التفاوت بين الجنسين في المدارس الإعدادية والثانوية والوصول إلى مياه الشرب النقية. ونوشك على تحقيق هدفين آخرين: خفض الفقر المدقع وخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة.

وبنغلاديش ملتزمة باحترام كرامة الفرد والنهوض بحقوق الإنسان. وهي طرف في كل اتفاقيات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان. ونحن نتقدم بشكل مطرد لتعزيز الحكم الرشيد من خلال مؤسسات ديمقراطية قوية، وإقامة حكم القانون والقضاء على التعصب في مجتمعنا.

السنوات الستين. يجب أن نمنح الأمم المتحدة ولاية محددة من أجل التصدي لتحديات الألفية الجديدة - وهي تخليص العالم من الفقر والظلم، وإرساء سيادة القانون، والترويج لقضية التنمية، واستئصال الإرهاب، وقبل كل شيء تعزيز السلم والأمن. ولا نستطيع أن نفوز إلا إذا عملنا بشكل مسؤول وجماعي. ويظل دعم الأمم المتحدة وشرعيتها أولوية عليا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود باسم الجمعية العامة أن أشكر رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطُحبت البيغوم خالدة ضياء، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش من المنصة.

خطاب السيد جان - بول بروست، وزير خارجية إمارة موناكو

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من السيد جان - بول بروست، وزير خارجية إمارة موناكو.

اصطُحبت السيد جان - بول بروست، وزير خارجية إمارة موناكو إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسعدني كثيراً أن أرحب بمعالي السيد جان - بول بروست وزير خارجية إمارة موناكو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد بروست (موناكو) (تكلم بالفرنسية): في عام ١٩٤٥، في أعقاب حرب مزقت شعوب العالم كافة، حرب انتهكت خلالها أبسط حقوق الإنسان، تجمعت بضعة بلدان رائدة في مؤتمر سان فرانسيسكو، هنا في الولايات المتحدة الأمريكية، وأسست الأمم المتحدة. وكان لا بد من استعادة الأمن الجماعي، وكان لا بد من إعادة إرساء حقوق

لا قبل لبلد واحد أن يعالجها بمفرده. ونحن، في بنغلاديش، نعتز بصورة خاصة بإسهامنا في حفظ السلام في العديد من الجبهات في شتى أنحاء العالم وفي وقت واحد. وإجمالاً، فإننا نسهم بما يزيد على ٣٩ ٠٠٠ جندي يشاركون في ٢٤ بعثة، ونعدّ من بين أكبر المساهمين الآن. وقد توفي ٦٧ من جنودنا ذوي الخوذات الزرقاء في سبيل تلك القضية. والتزامنا بحفظ السلام لا يزال ثابتاً. كما أننا نؤيد إنشاء لجنة بناء السلام تأييداً تاماً.

ومن بين شواغلنا ذات الأولوية هويتنا القريية من أفريقيا. ومن خلال جهودنا لحفظ السلام أقمنا أواصر صداقة خاصة. والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا مثال مشجع بصورة خاصة. ونؤمن بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يكتسي أهمية خاصة في هذا الإطار.

وبنغلاديش تؤكد مجدداً على دعمها للتبكير بإقامة دولة مستقلة ذات سيادة في فلسطين، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ولا بد من تطبيق خريطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط تطبيقاً كاملاً وعلى وجه السرعة.

أما بالنسبة للعراق، فإننا نرى أنه ينبغي تسوية الوضع الراهن بشكل يصون مصالح الشعب العراقي، وبالأخص سلامته الإقليمية، ويضمن السلام والأمن والاستقرار في المنطقة على المدى البعيد.

إن الالتزام الدستوري لبنغلاديش بنزع السلاح العام والكامل هو سبب دعمنا المتوالي للمعاهدات والاتفاقات الدولية والإقليمية التي تشمل كل أسلحة لجنة ضحايا القنابل الذرية. ونحن طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونولي الأولوية للأمن البشري قبل أمن الأسلحة.

إننا نأتي إلى الجمعية كل عام لنعيد تأكيد إيماننا بالأمم المتحدة. وهذا العام له مغزى عميق مع مجيء الذكرى

الحفاظ على البيئة بالمعنى الشامل للمصطلح؛ ومكافحة الفقر؛ ودعم التعليم والرعاية الصحية.

لقد واصلت موناكو زيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية، فتضاعفت خمس مرات في السنوات العشر الماضية - وهذا جهد سيتواصل في السنوات المقبلة بغية بلوغ هدف الـ ٠,٧ في المائة في أسرع وقت ممكن. وبالمثل تؤيد الإعلان المعني بالموارد المتكررة لتمويل التنمية.

ومن خلال تبرعات الإمارة الطوعية المقدمة إلى الأمم المتحدة والعديد من المؤسسات والوكالات الأخرى، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، على سبيل المثال لا الحصر، فالإمارة ترعى أنشطة تهدف إلى مساعدة البلدان النامية والمجموعات السكانية الأكثر حرمانا.

إن أكثر من ثلث تمويلنا التعاوني يُقدم ضمن إطار المساعدات المتعددة الأطراف، والزيادة التي أضيفت خلال السنوات القليلة الماضية صبت بالطبع أيضا في المساعدات الثنائية.

لقد أعلنت الجمعية العامة عام ٢٠٠٥ السنة الدولية للاهتمامات الصغيرة في محاولة لتشجيع هذه البرامج عالميا. ومنذ سنوات عديدة تولى الإمارة أهمية خاصة للاهتمامات الصغيرة كجزء من تمويلنا للبرنامج الإنمائي، وخاصة من خلال تعاونها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي هذا الصدد، فإن الأموال التي تقدمها موناكو توفر الدعم لمؤسسات أعمال صغيرة في أفريقيا تعمل في ظل ظروف الفقر المدقع، بغية تحسين مستوى معيشة أكثر الأشخاص حرمانا، خاصة النساء.

الإنسان، وكان عالمنا بحاجة إلى التقدم نحو قدر أكبر من العدالة والحرية.

وتحقق الكثير خلال الأعوام الستين الماضية. فاليوم تتألف منظماتنا من ١٩١ دولة عضوا. ونأمل - كما أعرب العديد من رؤساء الدول أو الحكومات عن هذا الأمل خلال اجتماع القمة مؤخرا - أن نكون قد بدأنا مرحلة جديدة في البحث عن الأمن الجماعي واحترام حقوق الإنسان وفي مكافحة الفقر والمرض، اللذين ما زالا يؤثران في أناس كثيرين جدا.

ومن أجل ذلك، يجب أن يكون للمجتمع الدولي تمثيل أفضل، خاصة في مجلس الأمن. ويجب أيضا إحراز المزيد من التقدم من خلال إنشاء مجلس حقوق الإنسان، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بمكافحة الفقر ومن خلال الإدارة الأكفأ للمنظمة.

مرة أخرى، وباسم سمو الأمير الحاكم ألبرت الثاني، أود أن أشيد برئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين وأن أهنئكم سيدي، بمناسبة انتخابكم للرئاسة في الدورة الستين. وآمل أن يستمر بناء الزخم من أجل التغيير أثناء مناقشاتنا في هذه الدورة. كما أود أن أشيد بالأمين العام، السيد كوفي عنان، الذي سعى إلى تحقيق تلك الأهداف النبيلة بإصرار وبعيد نظر.

تؤيد إمارة موناكو تأييدا تاما الوثيقة الختامية، وستدعم تنفيذها حتى تتمكن معاً من إحراز تقدم جديد في الأشهر المقبلة.

لقد أعادت حكومة إمارة موناكو خلال السنوات القليلة الماضية صياغة سياستها للتعاون الدولي بغية الإسهام بشكل أكثر فعالية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالتالي أصبح التركيز الرئيسي لسياسات موناكو التعاونية على ما تم تحديده في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، أي

وما فتئت إمارة موناكو مدافعة ثابتة عن القانون الإنساني. ونؤيد من حيث المبدأ وعلى أساس اقتناعنا أي إجراء يرمي إلى تخفيف الحالات الصعبة الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو الكوارث الناجمة عن الأنشطة البشرية.

وإمارة موناكو دولة صغيرة تتمتع بمستوى معين من الثروة. ولا يمكنها لوحدها أن تغير العالم، ولكنها تعتزم أن تقدم نموذجاً في مجال التعاون.

وسيشكل إنشاء مجلس لحقوق الإنسان وإنشاء لجنة لبناء السلام نقطة تحول في تاريخ المنظمة. بل الأكثر أهمية، أنهما يمثلان استجابة للتطورات التي حدثت في العلاقات المتعددة الأطراف.

وتمشيا مع الوثيقة التي اعتمدت من فورها، سيتعين على الجمعية العامة أيضاً أن تعزز مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان؛ وأن تنشئ وحدة مساعدة لسيادة القانون في إطار الأمانة العامة؛ وأن تعمل بصورة بناءة لضمان أن يصبح المفهوم الناشئ للمسؤولية عن الحماية قانوناً إيجابياً في أقرب وقت ممكن.

وفي هذا الصدد، فإنني سأصر على حتمية الحاجة إلى إنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الأطفال.

ودأب الدفاع عن حقوق الأطفال ومصالحهم على أن يشكل دائماً احد شواغلنا الرئيسية. وفي الواقع، فإن أي عمل عنيف يرتكب ضد طفل يشكل انتهاكاً للمبادئ السامية التي تقوم عليها الأمم المتحدة. وبغية بناء عالم "مناسب للأطفال"، امتثالاً للتدابير التي اتخذت خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل، التي عقدت في أيار/مايو ٢٠٠٢، فإن حكومة إمارة موناكو مكرسة بشدة لتعزيز مفهوم مفاده أنه ينبغي ألا يكون هناك قانون للتقادم المسقط للعقوبة على أكثر انتهاكات حقوق الأطفال

إن جهودنا التعاونية موجهة في أغلبها نحو بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط وأقل البلدان نمواً في أفريقيا، خاصة بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لأننا نعتقد أيضاً أننا بحاجة إلى إتاحة المجال للتضامن الإقليمي في شتى أنحاء العالم.

إن منطقة البحر الأبيض المتوسط إقليم إيكولوجي تنخرط فيها الإمارة تاريخياً بشكل وثيق. لذلك فإن تنفيذ خطط التعاون لحماية بيئة البحر الأبيض المتوسط، الساحلية والبحرية على حد سواء، هو أولوية.

وتقدم موناكو المساعدات أيضاً إلى عدد من البلدان الناطقة بالفرنسية في مجالات تتعلق إلى حد كبير بالقضاء على الفقر، والرعاية الصحية، والتعليم. كما أن المنظمات غير الحكومية في موناكو، التي تعمل بالتنسيق مع الحكومة، منخرطة في تلك البلدان. وأود أن أشدد على أن الإمارة مستعدة للمشاركة، في حدود إمكانياتها ومواردها المالية، في مبادرات تستهدف مجالي الرعاية الصحية والتدريب.

في الخطاب الذي ألقاه مؤخرًا الأمير ألبرت الثاني من هذه المنصة، أعرب عن الحزن الشديد على الدمار الذي خلفه إعصار كاترينا في الولايات المتحدة.

وقبل عام تقريباً، عانى جنوب شرقي آسيا من كارثة طبيعية لم يسبق لها مثيل. والتضامن الذي تم إظهاره في أعقاب تلك المأساة والاستجابة الفعالة، ليس من عمال الأنشطة الإنسانية وحدهم بل من المجتمع المدني أيضاً، أثبتنا لنا أن الموارد والقدرات متوفرة بشكل يسمح بالاضطلاع في المستقبل بالمسؤولية المشتركة عن رفاه الناس الذين كرس الميثاق لهم. ولقد عبأت إمارة موناكو جهودها عن طريق الشروع في العديد من الأنشطة الخاصة والعامة في هذا الصدد.

وفضلاً عن ذلك، قررنا أن ننضم إلى بروتوكول كيوتو، ونأمل، وفق تقاليد المعهد الأقيانوغرافي - الذي أنشأه قبل ١٠٠ عام الأمير ألبرت الأول، أمير موناكو - أن نقدم إسهامنا للدراسات التي تجرى عن مستقبل كوبنا.

ولكن برنامج الأمم المتحدة للبيئة لم يعد الآن يشكل المنتدى الأمثل لتنسيق العمل وضمان فعاليته بسبب التوسع البالغ السرعة لهذا المجال ونظراً للعديد من الاتفاقيات والبروتوكولات والاتفاقات التي تم إبرامها. ولذلك السبب نحن نؤيد فكرة إنشاء هيئة بيئية تابعة للأمم المتحدة.

ويجب ألا تجعلنا العولمة ننسى أننا ننتهي إلى مناطق وثقافات مختلفة ينبغي أن تشرى كل واحدة منها الأخرى وألا تشكل مصدراً للصدمات أو الصراعات.

ونؤمن بالتفاعل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية؛ منظمة تحدد القواعد العامة، والمنظمات الأخرى تيسر تنفيذ هذه القواعد على المستوى المحلي.

وتعزز الإصلاحات التي اعتمدت من فورها في الاجتماع العام الرفيع المستوى الموقف الفريد للجمعية العام بوصفها الضامنة لتماسك النظام.

ويمكنني أن أؤكد للجمعية العامة على أن موناكو ستستمر بقوة في تقديم إسهامها، مهما كان متواضعاً، في بناء عالم أفضل، مع الاحترام الكامل لاختلافاتنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر أمين الدولة في إمارة موناكو على البيان الذي أدلى به من فوره.

خطاب يلقيه دولة السيد إبراهيم الجعفري، رئيس وزراء جمهورية العراق

اصطحب السيد إبراهيم الجعفري، رئيس وزراء العراق، إلى المنصة.

جسامة، وأنه ينبغي أن نوسع سلطات الولايات القضائية الوطنية بتزويدها بالاختصاص الشامل في ذلك المجال.

ودعا الأمير ألبرت الثاني، خلال مخاطبته للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، المجتمع الدولي إلى إيلاء التفكير لخطوة للتصدي للإفلات من العقاب الذي ما زال سائداً فيما يتعلق بأكثر الجرائم بشاعة التي ترتكب ضد الأطفال.

وفي ذلك السياق، شددت الإمارة على تعزيز ذلك المفهوم في القرار الصادر بشأن حقوق الطفل، الذي اتخذته الجمعية العامة العام الماضي، وأكدت الإمارة من جديد على موقفها خلال دورة لجنة حقوق الإنسان التي عقدت في نيسان/أبريل الماضي في جنيف. وترغب الإمارة في متابعة تعهدها بدعم المجتمع الدولي في تلك المسائل الجوهرية.

وفي أصدد أخرى، أولت حكومة موناكو اهتماماً وثيقاً وساهمت مالياً في الدراسة العالمية عن العنف المرتكب ضد الأطفال التي قادها الأستاذ بنهيرو، الذي سيقدم نتائج الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وبالمثل، شاركت الإمارة بنشاط، بالترافق مع الاتحاد الأوروبي، في برنامج العمل الذي يستمر لثلاث سنوات - للفترة بين عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٧ - المعنون "الطفولة والعنف"، الذي ستمكنا نتائجه، على غرار نتائج الدراسة العالمية عن العنف المرتكب ضد الأطفال، من تقديم توصيات محددة للدول. وإمارة موناكو ستؤيد دائماً جميع المبادرات الدولية الرامية إلى تعزيز حماية الأطفال.

ويشكل احترام البيئة أيضاً احد شواغلنا. سيدي الرئيس، لقد ولد قانون البيئة في بلدكم، السويد، قبل فترة لا تتجاوز ثلاثة عقود. وشهد مؤتمر ستوكهولم بروز نظام أوفي بحاجة: هي الحاجة إلى معالجة حماية الموارد الطبيعية وحماية بيئتنا بطريقة منظمة.

بحق الإنسان والثروة والبيئة والعلم والقضاء، وكل ما يمت إلى الحضارة والتمدن بصلة.

شعبنا اليوم يعتز بالوطن والمواطنة بعد أن طوى مسيرة العملية السياسية بكل نجاح، وفي زمن قياسي، غير عابئ بجميع التحديات والصعاب. فمن إجراء الانتخابات التي أُنجزت في ٣٠ كانون الثاني/يناير من هذا العام، إلى تشكيل الحكومة في ٣ أيار/مايو الماضي، رغم كل التحديات التي واجهها من أجل الخروج بحكومة تمثل كل الأطياف السياسية، وهو ما تطلب ثلاثة أشهر من الزمن؛ ثم كتابة الدستور، على مستوى المسودة، الذي سيُطرح على الشعب العراقي للاستفتاء هذا العام في منتصف تشرين الأول/أكتوبر، ليقول الشعب كلمته ويتم إرساء الحياة الدستورية ودولة القانون الذي يتساوى أمامه الجميع، وتأخذ المرأة حقوقها الإنسانية بعد أن شاركت بشكل كبير في الحياة السياسية الراهنة بكل نجاح. وتكفل الدستور بمنح الجنسية لأبنائها بشكل متساو مع ما مُنح الرجل من حق الجنسية لأبنائه. كما نص على حرية الأديان والتعبير عن الرأي وحق الحكم الذاتي الفيدرالي المناطقية.

إننا نمضي في طريق تحقيق الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي والاستتباب الأمني بجدية وإيمان وثقة. فبعد أن بلغت عمليات الإرهاب عبر السيارات المفخخة ٦١ عملية حتى شهر تموز/يوليه الماضي، فإنها انخفضت إلى تسع عمليات في شهر آب/أغسطس والشهر الحالي. وانخفضت أيضا من ٢٢٥ عملية اغتيال إلى تسع عمليات في الشهرين الأخيرين.

ولقد انقضت القوات العراقية العسكرية في التاسع من الشهر الحالي على أو كار الإرهاب في مدينة تل أعفر لتعيد لها أمنها واستقرارها. وقد بذلت قواتنا قصارى جهدها لتكون العملية نظيفة من أي خسائر بشرية. وما أن شعر

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيد إبراهيم الجعفري، رئيس وزراء العراق، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد الجعفري (العراق): سيدي الرئيس، أتقدم لكم بأخلص التهاني على انتخابكم لرئاسة الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنيا لكم بصدق التوفيق في أداء مهامكم الإنسانية والتاريخية بكل نجاح لما فيه خير المجتمع البشري أجمع. كما أسجل أسمى آيات التقدير لجهود السيد جان بينغ في تحقيق ذات الأهداف الإنسانية النبيلة بإدارته لأعمال الدورة السابقة.

لقد جئكم من بلدي العراق، مهد الحضارة وملتقى التنوعات القومية والدينية والمذهبية والسياسية، من أرض الثروات الخصبة، ومن الأرض التي قدمت أزكى الدماء من أجل الحرية وحقوق الإنسان؛ لدم الحسين سابقا والصدر لاحقا.

إنها فرصة ثمينة لأن أدلي لكم بصوت العراق الهادر، الذي حاول النظام الديكتاتوري السابق خنقه بعد أن أفشى في البلاد الموت والدمار والمقابر الجماعية، والذي يحاول الإرهابيون المخربون اليوم إحماد جذوته المتقدمة. جئكم لأرفع الصوت الوطني وأنقل لكم صورة الواقع للعراق الجديد وقوة إرادته وعمق حبه وأحاسيسه الإنسانية لكم ولشعبكم.

يشهد عراق اليوم تعددية واقعية على أكثر من صعيد، بعد أن انطلق من أسر الأحادية والفردية في مجال السياسة والأمن والإعلام والحكم والاقتصاد؛ تلك الأحادية التي جثمت على صدر العراق طيلة فترة خمس وثلاثين سنة عانى خلالها أشد المعاناة والعالم كله لم يكن ليستيقظ بعد من غفلة ممارسات النظام البائد، من شتى أنواع الجرائم والقهر،

الدوليين ومواجهة موجات الإرهاب الشريرة، لا بد من تمكين العراق لإعادة بناء بلده وإعمارهِ وتنفيذ خطط التنمية وإعادة البنى التحتية الأساسية. وأناشد في هذا المجال الدول المانحة للإيفاء بما تعهدت به من التزامات بخصوص إعادة إعمار العراق، التي تم الاتفاق عليها في مؤتمرها الدولية ابتداء من مؤتمر مدريد، ثم بروكسل، وانتهاء بالمؤتمر الذي عُقد في الأردن.

إن العراق يثمن الدور البناء للأمم المتحدة وجهودها الخاصة المبذولة لمساعدة الشعب العراقي من خلال المبعوث الخاص للأمين العام، السيد كوفي عنان، وفريق المساعدة الفنية لإجراء الانتخابات، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق. ونحن في الوقت الذي نقدر عالياً هذه المواقف الداعمة، نتطلع إلى عودة المنظمة الدولية، وفتح مكاتبها ووكالاتها في العراق، لتعزيز مسيرة البناء والإعمار والتنمية.

كما ندعو المجتمع الدولي إلى ضرورة تبني برنامج عالمي للحفاظ على الإرث التاريخي الحضاري الكبير للعراق، بكل ما يزرع به من نفائس ترمز إلى حضارات العراق الموهلة في التاريخ، سومر وأكد وبابل، إثر تعرضه للنهب والتخريب والإهمال، إلى جانب الحفاظ على معالم الأبنية والأثمة وأصحاب المذاهب، لأنه مسؤولية تكافلية دولية مشتركة.

تواجه الإنسانية اليوم هجمة شرسة من الإرهاب العالمي الجديد، الذي بدأ في ١١ أيلول/سبتمبر من عام ٢٠٠١، وإن أحراس الخطر تفرع في جميع عواصم العالم، في إسبانيا وبريطانيا وتركيا ومصر والأردن ولبنان والسعودية، كما شاهدنا جميعاً. وقد ابتلي العراق بذلك بدءاً من المنطق الإرهابي لنظام صدام، الذي اعتمد مقولة "إما حكم العراق وإما حرقه وإبادة شعبه بكل أنواع

الإرهابيون المحرمون بشدة الضربة الموجهة ضدّهم حتى ارتكبوا جريمة إنسانية جديدة في مدينة الكاظمية البطلة، ليودوا بأكثر من ١٦٠ شهيداً من المدنيين، وذلك في ١٤ أيلول/سبتمبر من هذا العام.

إن القوات العراقية تواصل بناءها وتدريبها وتجهيزها من أجل أن تتولى كامل المسؤولية الأمنية وتستغني عن القوات المتعددة الجنسيات، ولكن الوقت لم يحن بعد لذلك، رغم أن بعض المدن العراقية تهيأت لتولي تلك المسؤولية. وسنطالب القوات المتعددة الجنسيات بمغادرة العراق فور تحقيق القدرة والاكتفاء الذاتي.

لقد اتسمت الحياة السياسية بالحرية الكاملة للصحافة والإصدارات المتعددة التي تعبر عن الرأي والرأي الآخر، إلى جانب فصل السلطات الثلاث. كما نعمل لإعادة الإعمار والبناء وتحقيق طموحات شعبنا في التنمية والتقدم. فقد حققت صادرات النفط وإنتاجه معدلات أعلى، وبأرقام كبيرة، فيما زاد دخل المواطن وارتفعت نسبة التبادل التجاري. واستطاعت المشاريع الطموحة أن تحقق الكثير في مجال الخدمات وهيئة المجالات الواسعة للتشغيل والحصول على العمل، وأن تزيد من طاقات الإنتاج ودعم الحياة المعيشية للمواطنين، وكذلك في مجالات الصحة والإسكان والطرق والجسور. كل هذا إضافة إلى إعلان مؤسسة البيئة عن خلو محافظات العراق من المصادر المشعة.

وأغتنم فرصة الحديث عما أُنجز وما نأمله لبناء العراق وإعادة إعمارهِ، لأناشد الدول إلغاء الديون والتعويضات المترتبة بذمة العراق بسبب ممارسات وسياسات النظام البائد، التي لم يكن للشعب العراقي أية مسؤولية فيها من قريب أو بعيد.

واليوم، ومن أجل أن يعود العراق معافى إلى المجتمع الدولي المتحضر ويشارك بفعالية في الدفاع عن الأمن والسلم

الإرهاب. إن تضافر جهودنا جميعا للحد من الإرهاب في أي بلد هو انتصار لنا جميعا، ودفع للخطر الذي يدهم بلداننا كلها على حد سواء. إن العراق بكل شعبه يقف في الخط الأول بالمواجهة نيابة عن العالم كله، فلا بد للعالم كله أن يقف إلى جانبه. وإننا نتساءل لماذا لا ترسل بلدان الإمداد الانتحاري شباهما للعمل الإنساني والمساهمة في البناء والإعمار في العراق، بدلا من إرسلهم لقتل الطفولة وتدمير الاقتصاد وتصديق الأمن. ولماذا لا تبعث أموالها للاستثمار الاقتصادي لما فيه المصالح المشتركة بين شعوبها وشعبنا، وبذلك تساهم في اختزال زمن بقاء القوات المتعددة الجنسيات. ولماذا لا تعكس وسائل إعلامها إنجازات العراق الجديد ولا تنقل الصورة الحقيقية للهجمة الإرهابية التي تستهدف الأسواق الشعبية والتجمعات المدنية، بدلا من سياسة التهريج الإعلامي وأساليب قلب الحقائق وتزييف الواقع المعاش.

وقبل هذا كله، ندعو دول الجوار إلى الوقوف مع شعبنا بوجه تسلل الإرهابيين والالتزام بحماية أمن الحدود المشتركة لما فيه خير وسلامة شعوبنا.

إننا نسعى إلى إبرام أفضل العلاقات مع دول العالم وخاصة دول الجوار لما يحقق أكبر المصالح ويصون السيادة الوطنية من أي تدخل أجنبي.

أود أن أشير هنا إلى أهم المشكلات السياسية وإلى الحاجة إلى حسمها بالطرق السلمية، طبقا لما نصت عليه المواثيق والمعاهدات الدولية. لذا ندعو إلى تسوية عادلة ومنصفة للمشكلات السياسية في الشرق الأوسط وفي مقدمتها فلسطين، وجعل المنطقة وكل مناطق العالم خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية. كما لا بد من تأكيد الحق المشروع للشعب الفلسطيني في إقامة دولته ذات السيادة التي تضمن له العيش بكرامة وحرية وسلام على

الأسلحة الفتاكة“. وشعبنا يدفع اليوم أيضا ضريبة التصدي للإرهاب في الموقع الأول من المواجهة، مما يستدعي تقديم كل ألوان الدعم له في صراعه مع قوى التكفير وبقايا حزب البعث الحاكم في عراقنا الجريح، الذين يقفون ضد العملية السياسية الديمقراطية.

إذا لم يُتفق على تعريف الإرهاب، فلا بد أن يُتفق على جملة أمور مرتبطة عمليا به لمعالجتها وبشكل جذري. أولا، تحديد مكونات الإرهاب، والتي هي العنصر الانتحاري الإرهابي، وثقافة الإرهاب، والتمويل المالي للإرهاب، والإعلام التحريضي للإرهاب، وخطاب تشريع الإرهاب، وجسور التوصيل الإرهابي، والدول حاضنة الإرهاب.

ثانيا، عالمية الإرهاب وعدم تجزئته. إن ما يجري الآن من مآس إرهابية في أي بلد ليس بمعزل عن بلدان العالم الأخرى. وإن بلدان العالم بين كوفها الدول الضحية للإرهاب والدول المهتدة بالإرهاب، لأن جغرافية الإرهاب هي الإنسان بكل امتداداته وليس الأرض بمحدودها. إن ثقافة المعاناة من الإرهاب ليست ثقافة ترف، ولا بد من الإصغاء بجد للذين اكتبوا بناها. حين ينجح الإرهاب في بلد ما في الإخلال بالنظام وتصديق الأمن، سرعان ما ينتقل كمنظومة تخريب إلى البلدان الأخرى. ولا بد أن نفرق هنا بين كوارث الطبيعة وبين كوارث الإرهاب. إن كوارث الطبيعة بعيدة في أسبابها ومقدماتها عن الوعي والاحتمال، وما أن تحل في بلد ما سرعان ما يهرع العالم كله ليقف من موقع المسؤولية مع البلد المنكوب، كما حدث في السونامي وإعصار كاترينا في لويزيانا. لكن كوارث الإرهاب تتطلب الوعي بالإرهاب والعمل على منعه والحد من آثاره المدمرة، وهو ما يجعل الأمم الحية في موقع السبق لإسناد البلدان المنكوبة.

من هنا فإننا نسجل شكرنا للشعب الأمريكي ولكافة الشعوب التي وقفت إلى جانب شعبنا في مواجهة

السيدة فريفالديس (السويد) (تكلمت بالانكليزية):
تظل في ذهني حتى هذا اليوم صورة حبة لصبي يلوذ بالفرار،
صبي ذي عينيْن شهدتا رعباً أكثر مما شهده أي واحد منا في
هذه القاعة، صبي نحن جميعاً خذلناه.

وهناك آلاف الأطفال المماثلين له في دارفور. لقد
التقيت به عندما زرت مناطق الخوف والمعاناة والجوع
والعنف الأخرق. إننا مدينون لذلك الصبي في دارفور بالمزيد:
الأداء الأفضل؛ والربط الأقوى بين تصريحاتنا وأعمالنا.

إننا نملك أدوات الوقاية من الصراعات. وقطعنا
العديد من الالتزامات بإنهاء القمع وتخفيف حدة الفقر
بصورة جذرية وحماية بيئتنا. ولدينا العلاج للعديد من
الأمراض التي تواصل إزهاق الأرواح. إن التحدي أمامنا
يكمن في استخدام الصكوك من أجل السلام والتنمية
وحقوق الإنسان وفي تحويل التزاماتنا إلى أفعال حقيقية.

إن التعاون عبر الحدود ليس فكرة جيدة فحسب -
بل هو أمر لازم. ولواجهة التحديات العالمية الحقيقية، لا غنى
عن الأمم المتحدة. وإن التزامنا المشترك بميثاق الأمم المتحدة
نقطة انطلاق ممتازة، ولكن مع ظهور تحديات جديدة
واستمرار العالم في التطور، يجب على الأمم المتحدة أيضاً أن
تتكيف.

إننا بحاجة إلى تعددية أطراف فعالة، بمؤسسات مجهزة
بالمعدد اللازمة وبالإرادة القوية لجعلها تضطلع بأعمالها. إننا
بحاجة إلى تعددية أطراف تستند إلى مبادئ مشتركة، لا إلى
القاسم المشترك الأصغر لهذا الوقت. وإننا بحاجة إلى نظام
دولي قائم على أساس القانون، الذي يسري على الجميع.

هذا عام حاسم للأمم المتحدة. والأمين العام،
بشجاعته وبصيرته، قاد المسيرة. والوثيقة الختامية لاجتماع
القمة تحدد الاتجاه. وقد أنيطت بدورة الجمعية العامة هذه
المسؤولية عن متابعة القرارات الهامة. وعلينا إذن أن نحقق

أرضه، وهو ما يدعم الأمن والاستقرار الدوليين. وحتى
تختفي من واقع الشعوب آثار الجرائم والعنف وتختفي
باختفائها المآسي التي تدمي القلب من وسائل الإعلام.
ونشيع جميعاً ثقافة الحب والسلام والتعايش بدلا من ثقافة
الحقد والحرب والإرهاب.

إن العراق، الذي يتطلع إلى بناء واقعه السياسي
والاقتصادي والتنموي والأمني، يعمل على تحمل مسؤولياته
الإقليمية والدولية في مجال حفظ الأمن والاستقرار في المنطقة
والعالم.

لقد مثلت الأمم المتحدة مظلة دولية واسعة لبلدان
العالم، ومارست دوراً هاماً في فض الكثير من النزاعات وحل
العديد من المشاكل، وحالت دون شن بعض الحروب.
والعالم اليوم، وهو في تغيير دينمي مستمر، يتطلع إلى إحداث
ديناميات مماثلة في هيكلتها وآلية قراراتها ومنهج عملها
لتواكب مستجدات العالم وتلبي احتياجاته.

ختاماً، إن العراق يمر بمرحلة صعبة، لكن طموحاته
العادلة وأمله الكبير في المستقبل بحاجة إلى دعم الأعضاء
وتضامنهم الكامل، خاصة وهو مقبل على إقرار دستوره
الدائم وضمان استقلاله وبناء حياته الديمقراطية الكاملة قدماً
على طريق التعايش والتسامح والمحبة في العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية
العامة أشكر دولة السيد إبراهيم الجعفري، رئيس وزراء
جمهورية العراق، على البيان الذي أدلى به.

اصطُحِب السيد إبراهيم الجعفري، رئيس وزراء
جمهورية العراق، من المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن
لمعالي السيدة ليلي فريفالديس، وزيرة خارجية السويد.

والتحدي الثاني يكمن في وقف التغير المناخي. إن الوعي بالصلة بين الطريقة التي نعيش بها حياتنا، لا سيما في العالم الصناعي، وتأثيراتها على البقاء الطويل الأجل لكوكبنا أصبح اليوم أكبر من أي وقت مضى. لكن أعمالنا لا تزال محدودة جدا. ومن عميق الأسف أنه لم يتسن التوصل إلى اتفاق قاطع في اجتماع القمة على طريق المضي قدما. ويجب على جميع الأطراف في بروتوكول كيوتو واتفاقية الأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ أن تواصل الوفاء بالتزاماتها. وتقوم الحاجة أيضا إلى البدء العاجل بعملية تهدف إلى السيطرة على تغير المناخ في ما بعد عام ٢٠١٢.

والتحدي الثالث يكمن في أن نكافح الإرهاب معاً. لقد أزهق الإرهاب حياة الآلاف من الأبرياء. ويجب أن تتمثل إحدى أولوياتنا العاجلة جدا في إيقاف الإرهاب والوقاية منه. إذ يظل تهديدا للجميع. وإننا بحاجة إلى مواجهة تلك التهديدات معاً، باستراتيجية واسعة مع احترام حقوق الإنسان. لقد أعطتنا نتيجة القمة منصة لنبني عليها. وينبغي للأمم المتحدة الآن أن تأخذ الريادة في تطوير استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب على أساس العمل الممتاز الذي قام به الأمين العام. ويجب أيضا أن نبرم اتفاقية شاملة خاصة بالإرهاب الدولي، بما في ذلك التعريف القانوني، خلال الدورة الستين للجمعية العامة.

والتحدي الرابع هو الرقي بحقوق الإنسان على نحو أفضل. فحقوق الإنسان يجري انتهاكها في كل أنحاء العالم، الأمر الذي يسبب معاناة هائلة ويؤثر على الأمن والتنمية على حد سواء. ويجب تعميم منظور حقوق الإنسان في كل أعمال الأمم المتحدة كمهمة أساسية للمنظمة. وترحب السويد بقرار إنشاء مجلس حقوق الإنسان. وسيحتاج ذلك المجلس إلى ولاية قوية للتصدي لأية حالة من حالات حقوق الإنسان، وللإستجابة العاجلة لانتهاكات حقوق الإنسان ولرصد امتثال جميع الدول لكل التزاماتها في مجال حقوق

نتائج حقيقية في عدد من المجالات. واسمحوا لي أن أسلط الضوء على بعض من التحديات الرئيسية.

التحدي الأول يتمثل في إحراز تقدم في الأهداف الإنمائية للألفية. إذ لا يزال الملايين من الناس يعانون من الفقر الشديد. وقد أحرز تقدم هام صوب هدف استئصال الفقر، لكننا بحاجة إلى تحقيق تقدم أكبر. وينبغي لجميع البلدان المتقدمة النمو أن تضع جداول زمنية لبلوغ هدف تخصيص ٧,٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥. وستحقق السويد الهدف المتمثل في واحد في المائة العام المقبل. ومما يكتسي أهمية مساوية أن تفي جميع البلدان بالتزاماتها فيما يتعلق بفعالية المعونة، وباتفاقاتنا الصادرة عن مؤتمر مونتيري وبعودنا بإيجاد طرق جديدة لتمويل التنمية.

إن تحقيق تقدم أفضل في الوقاية من وفيات الأمهات والأطفال أمر حيوي لبلوغ العديد من الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب علينا أن نجدد التزامنا بتعميم التمتع بالعناية الصحية الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥ وأن نركز بقدر أكبر على العناية الصحية والحقوق الجنسية والإنجابية. ويجب إجراء تحسين جوهري لإمكانيات وصول السلع والخدمات من البلدان الفقيرة إلى الأسواق. ويجب التخلص تدريجيا من الإعانات التي تشوه التجارة. وستواصل السويد العمل على الحد من الإعانات الزراعية والتأكيد على التنفيذ السريع للبعد الإنمائي لبرنامج عمل الدوحة.

ولئن كان العالم المتقدم النمو يمكنه، بل ينبغي له، أن يضطلع بدور أكبر بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن البلدان النامية تتحمل المسؤولية الحاسمة عن تمتيتها الخاصة. ولا يمكن الاستهانة بأهمية استدامة جهود التنمية والحكم الرشيد والأداء الجيد للمؤسسات الديمقراطية والاحترام التام لحقوق الإنسان وسيادة القانون.

والتحدي السادس هو الإنشاء الفوري للجنة بناء السلام. فقد شهد الكثيرون من سكان البلدان التي مزقتها الحروب تراجع السلام نحو نشوب صراع جديد. ويإنشاء لجنة بناء السلام ستكون الأمم المتحدة مجهزة بشكل أفضل لبناء السلام في المجتمعات التي مزقتها الحروب ولمنع سقوطها مرة أخرى في أتون الحرب. ولكي تنجح في ذلك، تحتاج اللجنة إلى استقاء الدروس من جهود السلام الدولية. وسيكون للمنظمات الإقليمية إسهامات هامة في هذا الصدد. وستحتاج لجنة بناء السلام إلى سلامة التوازن في تشكيلها، بما في ذلك بلدان مانحة رئيسية. فدعونا ننشئ هذه اللجنة قبل نهاية العام. والسويد مستعدة للإسهام بنصيبها، بما في ذلك تقديم الاشتراكات المالية.

والتحدي السابع هو إصلاح مجلس الأمن والأمانة العامة. ولن يكون إصلاح الأمم المتحدة كاملا بدون إصلاح مجلس الأمن. وإذا أريد لقرارات المجلس أن تكون مقبولة بوصفها قرارات شرعية وأن تنفذ بفعالية، فلا بد للمجلس أن يمثل عالم اليوم على نحو أفضل. وبالإضافة إلى ذلك، يجب المحافظة على فعالية المجلس. وينبغي عدم توسيع حق النقض وينبغي الحد من استخدامه. ويتطلب إصلاح الأمم المتحدة إصلاح الأمانة العامة أيضا. وقد اتخذت القمة مجموعة من القرارات الهامة بشأن إصلاح الإدارة. ومن ضمن ذلك استعراض القوانين، والقواعد والولايات الداخلية، وتعزيز نظام المراقبة. ولكن ينبغي إعطاء الأمين العام مرونة أكبر في إدارة الموظفين والموارد. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى زيادة كفاءة الأمانة العامة، وأيضا إلى تمكين الدول الأعضاء من توجيه المزيد من التركيز على المسائل الاستراتيجية وجعل المنظمة أكثر نشاطا.

وقد أوجدت القمة الزخم الأساسي لزيادة فعالية تعددية الأطراف. وسيستمر تحديد تركة جهودنا خلال الدورة الستين للجمعية العامة. ويمكن خلال الشهور القادمة

الإنسان. ويجب أن نشارك جميعا في الجهود من أجل إنشاء مجلس لحقوق الإنسان يتمتع بالفعالية والشرعية خلال الدورة الستين للجمعية العامة.

وقد قطعت القمة التزاما قويا بمسؤوليتنا المشتركة في الحماية. وينبغي الآن أن نتصرف وفقا لذلك. فالعالم تقع على عاتقه مسؤولية الرد لمنع الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية. ويجب أن يكون مجلس الأمن مستعدا لتحمل المسؤولية إذا لم تتمكن أي دولة، أو عندما لا تتمكن، من توفير الحماية اللازمة لمواطنيها. ولكن المسألة ليست مجرد اعتراف بواجب العمل، بل مسألة الاستعداد للقيام الفعلي بالعمل.

وأما التحدي الخامس فهو تنفيذ الالتزامات بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. إن أسلحة الدمار الشامل يمكنها قتلنا جميعا هنا دفعة واحدة. ويمكنها أن تمحو قرى ومدنا ومجموعات كاملة من السكان في ثوان معدودة. ولكننا ما زلنا لا نواجه هذا التهديد بالجدية الكافية. وكان ينبغي أن يتم التوضيح في القمة أن التزامات نزع السلاح لا بد من تنفيذها وأن تعهدات عدم الانتشار ينبغي الامتثال لها. إن البلدان الحائزة للأسلحة النووية تتحمل مسؤولية خاصة بنزع السلاح. وكان ينبغي أن تتخذ قرارات في القمة بتعزيز التحقق. وكان ينبغي أن تكون هناك التزامات بجعل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقيات الأسلحة الأخرى عالمية. وكان ينبغي لعمليات التفاوض أن تتلقى دعما من جانب القمة. ولم يحدث أي من ذلك فعلا.

وتتطلع السويد قدما إلى توصيات اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل، برئاسة السيد هانس بليكس. وقد وضعنا الإخفاق في التعامل مع التهديد الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل أمام مهمة هائلة في المستقبل.

إن الأمم المتحدة الجديدة يجب أن تكون مجهزة بمزيد من القدرة على بناء السلام. ونتوقع أن تساعد لجنة بناء السلام المقترحة في تحقيق هذا الهدف. ولهذا الغاية، ستستمر اليابان في أداء دور بناء، مستخدمة بذلك على نحو كامل خبراتها ومواردها.

وفي قطاع غزة، تتسم إعادة البناء بعد الانسحاب الإسرائيلي بأهمية حاسمة. وقد نفذت اليابان من المساعدات ما تزيد قيمته على ١١٠ ملايين دولار منذ بداية هذا العام، ويجدون الأمل المخلص بأننا سنشهد الآن استئناف خارطة الطريق.

واليابان، بصفقتها المانح الأكبر للصندوق الاستثماري لإعادة بناء العراق، كرست طاقاتها من أجل توحيد جهود المجتمع الدولي لإعادة البناء. إن ما تقدمه قوات الدفاع الذاتي اليابانية من مساعدة إنسانية وفي مجال الإعمار، ومن مساعدة إنمائية رسمية يسهم متضافرا في التقدم نحو عراق يسوده السلم والازدهار. وقد تعهدت اليابان بمساعدة إنمائية رسمية تبلغ ٥ مليارات دولار، منها ١,٥ مليار دولار كمساعدة مُنحت وتم تقديمها فعلا.

وقد تولت اليابان دورا رائدا في مساعدة جهود أفغانستان لترع السلاح وتسريح المجندين وإعادة الدمج، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ونتيجة ذلك هي أن ٦٣ ٠٠٠ من قدامى المحاربين سيتمون برنامج إعادة الدمج في نهاية حزيران/يونيه المقبل. وسفن قوات الدفاع الذاتي اليابانية تشترك في أنشطة في المحيط الهندي، دعما للبلدان التي تكافح الإرهاب. وقد أعلنت اليابان أن تبرعاتها سيبلغ مجموعها مليار دولار في نهاية آذار/مارس ٢٠٠٦، بما في ذلك المساعدة في مجال الأمن.

ومن الأمور الأساسية هيئة إحساس بالعدالة في مجتمع يكافح للتعافي من العذاب غداة الصراع. وفي مجال

أن تنجز المهمة، وأعني مهمة إيجاد أمم متحدة قادرة على التصدي لتحديات عصرنا.

في الختام، اسمحوا لي أن أعود إلى الموضوع الذي بدأت به، وهو دارفور. إن الأمم المتحدة يجب، فوق كل شيء، أن تخدم مصالح الصبي الذي قابلته هناك وجميع الأطفال الآخرين، وكذلك الأزواج والزوجات، والأجداد والجدات - الرجال والنساء في هذا العالم، الذين ينقصهم الأمن والأمل والكرامة. هذه هي مهمتنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية) أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد نوبوتاكا ماشيمورا، وزير خارجية اليابان.

السيد ماشيمورا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أولا وقبل كل شيء أن أنقل مرة أخرى التعازي الخاصة فيما يتعلق بضحايا الخراب الناجم عن إعصار كاترينا.

واسمحوا لي أن أهنئكم، السيد الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الستين. وأود كذلك أن أحيي بجرارة سلفكم، السيد جان بينغ، على قيادته المميزة.

لقد كان تاريخ الأمم المتحدة على امتداد ٦٠ عاما طريقا نحو عالم السلام والازدهار والعدالة. وكان الطريق الذي سلكته اليابان خلال ذلك الوقت هو بالفعل طريق أمة تسعى إلى مكان محترم بين الأمم المحبة للسلام. وبالبناء على تصميم اليابان على ألا تسلك مرة أخرى أبدا طريق الحرب، فقد سعت وستواصل سعيها نحو السلام الدولي والاستقرار بالشراكة مع الأمم المتحدة.

إن اليابان بحاجة إلى أمم متحدة تتمتع بالفعالية والكفاءة، وتؤيد الوثيقة الختامية للقمة. ولهذا الغاية، فإن التزامات زعمائنا، كما يعبر عنها في الوثيقة، يجب ترجمتها إلى أفعال على وجه الاستعجال. ولن تدخر اليابان جهدا في سبيل ذلك.

وتؤمن اليابان بأن المسألة النووية الإيرانية ينبغي أن تُحل عن طريق التفاوض، بوسائل دبلوماسية. وفي سبيل ذلك، تحث اليابان إيران بشدة على أنه تلي، بروح من الصدق، جميع المطالب المحددة في قرارات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتصلة بهذا الموضوع، بما في ذلك التعليق التام لأنشطة اليورانيوم، والعودة إلى طاولة المفاوضات مع الدول الثلاث، أعضاء الاتحاد الأوروبي.

شهدنا في السنوات الأخيرة مآسي لا تُحصى سببها الأعمال الإرهابية. وواصلت اليابان، من جهتها، تقديم المساعدة للبلدان المحتاجة إلى بناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب. وفي سبيل توحيد الإطار القانوني الدولي، تدعو اليابان الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية لمكافحة الإرهاب، بما يشمل الاتفاقية الدولية التي اعتمدت مؤخرا للقضاء على أعمال الإرهاب النووي.

إن التنمية توفر أساسا للسلم والاستقرار. ويجب أن تُستخدم الأمم المتحدة الجديدة كمنظمة فعالة لتعزيز التنمية. واليابان، التي تعافت من خراب الحرب العالمية الثانية بمساعدة عالمية، هي في موقع أفضل من موقع أي بلد آخر لإثبات أهمية التملك والشراكة، والحد من الفقر عن طريق النمو الاقتصادي، والأمن البشري في تحقيق التنمية.

ومفهوم الأمن البشري - الذي يركز على حماية الأفراد وتمكينهم - يقدم نهجا هاما للتناول في عالم يسعى إلى الحرية والكرامة. ويوفر هذا المفهوم أيضا وجهة نظر هامة في مجال حماية حقوق الإنسان. وأتطلع متشوقا إلى مناقشات ستجري قريبا حول هذا المفهوم في الجمعية العامة، وقد التزم به الرؤساء في الوثيقة الختامية.

وبالاستناد أساسا إلى خبرات اليابان بصفتها بلدا متلقيا، وبلدا مانحا أيضا، طوال أكثر من نصف قرن، كانت

إقرار سيادة القانون، تقدمت اليابان الركب، بالتعاون مع حكومة كمبوديا، في إنشاء محكمة لمحاكمة أعضاء من الخمير الحمر، بإسهام منها تجاوز الـ ٢٠ مليون دولار.

لقد مر ستون صيفا منذ أن قاست هيروشيما وناغازاكي أهوال الدمار النووي التي لا يمكن وصفها. وتناشد اليابان من جديد جميع الدول الأعضاء لتجديد تصميمها على إحلال السلام في عالم خال من الأسلحة النووية.

ولهذا الغرض، ستقدم اليابان مشروع قرار إلى الجمعية العامة، يعرض جدول أعمال عمليا لتعزيز نزع السلاح ونظام عدم الانتشار، بما في ذلك دعوة إلى التبكير بسريان مفعول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي هذا الصدد، من المؤسف للغاية أن يكون مؤتمر ٢٠٠٥ لاستعراض أطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد احتتم أعماله بدون اعتماد وثيقة بتوافق الآراء على مسائل في هذا الموضوع وأن تكون الوثيقة الختامية قد صدرت بدون توافق الآراء على نزع السلاح وعدم انتشاره.

وتطرح البرامج النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحديا خطيرا لنظام عدم الانتشار الدولي، ومحوره معاهدة عدم الانتشار، وتشكل خطرا مباشرا يهدد السلم والاستقرار في شمال شرق آسيا. واليابان ملتزمة بحل سلمي للمسألة النووية عن طريق المحادثات السداسية وتأمل أملاً وطيدا في أن تقبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الاستعجال بتزع، قابل للتحقق منه، لجميع أسلحتها النووية ووقف كل برامجها النووية، في جولة المحادثات الراهنة الجارية في بيجين. وستواصل اليابان بذل قصارى الجهد لضمان أن تحل المسألة النووية فضلا عن مسألتَي القذائف والاختطاف، حلا شاملا وفقا لإعلان بيونغ - يانغ.

لم يكن العالم بحاجة، في أي وقت آخر، حاجته اليوم إلى أمم متحدة فعالة، تتسم بالكفاءة والجدارة بالثقة. وقصب السباق هو مصداقية الأمم المتحدة. ولا تزال البنية الأساسية لمجلس الأمن تعكس صورة العالم عام ١٩٤٥. ولذلك، يبقى إصلاح مجلس الأمن أساسيا لتحقيق تجديد الأمم المتحدة عامة. وكون أكثرية ساحقة من الدول الأعضاء - ما مجموعه ١٦٦ بلدا - دعت إلى إصلاح مجلس الأمن في الدورة السابقة للجمعية العامة هو وصية بالحاجة الماسة إلى الإصلاح.

للمرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة الذي بلغ ٦٠ عاما، وأثناء الدورة الماضية للجمعية العامة، شهدنا طرح مشاريع قرارات تدعو إلى إجراء تغيير جوهري في تشكيل مجلس الأمن. وتفخر اليابان بأنها كانت رائدة في تشجيع إصلاح مجلس الأمن. ومن المشجع أيضا، أن عددا كبيرا من القادة أعربوا، في القمة المعقودة مؤخرا، عن تأييدهم للإصلاح.

وأعتقد أن المسار الذي اختارته اليابان للكفاح من أجل السلام الدولي غني عن البيان، وينبغي أن يكون الأساس المسوغ لدور أكبر لليابان كعضو دائم في مجلس أمن مصلح. ويمكن أن تؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن اليابان ستواصل بذل قصارى جهدها لإنجاز الإصلاح تحت قيادتكم. وأدعو الدول الأعضاء إلى التوصل إلى قرار في وقت مبكر من هذه الدورة للجمعية العامة.

والأمم المتحدة الجديدة تحتاج إلى أمانة عامة كفؤة وفعالة وتتسم بقدر كبير من النزاهة. فاليابان يساورها عميق القلق من التطورات الأخيرة التي كان من بينها التجاوزات التي شابت برنامج النفط مقابل الغذاء. إن الإدارة والتنظيم في منظومة الأمم المتحدة يجب أن يتسما بالشفافية وأن يخضع لمساءلة الدول الأعضاء ومواطنيها. وفي هذا الصدد،

اليابان - ولا تزال - تتوق إلى التأثير في التنمية العالمية، ولذلك أسهمت بخمس المساعدات الإنمائية الرسمية على مدى الأعوام الـ ١٠ الماضية. واليابان مصممة على مواصلة دعمها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي سبيل ذلك، تعتزم اليابان زيادة حجم مساعداتها الإنمائية الرسمية بـ ١٠ مليارات دولار، على مدى السنوات الخمس المقبلة.

والتصدي للمسائل التي تواجه أفريقيا هام بصورة حاسمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وكما أعلن رئيس وزرائنا كوزومي في القمة الآسيوية - الأفريقية، ستضاعف اليابان بنسبة ضعفين مساعدتها الإنمائية الرسمية في السنوات الثلاث المقبلة، وستستضيف مؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بتنمية أفريقيا، الذي سيعقد عام ٢٠٠٨. وسعياً من اليابان إلى دعم ما تبذله أفريقيا ذاتها من جهود لإحلال السلم والاستقرار، خصص بلدي طاقاته لتدعيم السلم في بلدان كالسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وبوروندي وليبيريا.

أما السودان، فقد قررت اليابان أن تدفع أكثر من نصف المساعدة التي تعهدت بها، البالغة ١٠٠ مليون دولار، مع الإسهام بموظفين عن طريق بعثة الأمم المتحدة في السودان. وعلاوة على ذلك، أعلنت اليابان، بغرض مواجهة الأزمة الإنسانية في أفريقيا وفي مناطق أخرى، التي سببتها الأمراض المعدية - أعلنت تقديم مساعدة مالية تبلغ ٥٠٠ مليون دولار في السنوات المقبلة للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وستسهم اليابان بـ ٥ مليارات دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة في مبادرة "الصحة والتنمية". وقد اتخذت اليابان أيضا خطوات للتصدي "للأزمات المنسية" في أفريقيا، وستواصل تركيزها على هذه المسائل.

ستعتمد اليابان إلى إعداد وإجراء تقييم أشمل للأداء في أنشطة الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بعبارات "الدول المعادية" التي تنطوي على مفارقة زمنية، يسرني ملاحظة أن الزعماء في الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠)، عقدوا العزم على حذف هذه العبارات العتيقة من الميثاق في أقرب فرصة ممكنة.

وهناك حاجة أيضا إلى إجراء استعراض شامل، بغية التوصل إلى اتفاق بشأن هيكل لجدول الأنصبة المقررة، يكون أكثر عدلا وإنصافا. وستشارك اليابان بنشاط في المفاوضات المزمع اختتامها بحلول نهاية العام القادم. وفي عملية التفاوض المقبلة، ستبدل اليابان أقصى ما في وسعها، لكفالة أن يؤخذ في الحسبان على النحو الواجب، في جدول الأنصبة المقررة، مركز الدولة العضو ومسؤولياتها.

لقد شرعنا في مهمة تجديد الأمم المتحدة. وفي انتظارنا قدر كبير من العمل. وأناشد جميع الممثلين في هذه القاعة أن يكرسوا أنفسهم لإنجاز هذه المهمة التي لم تكتمل، قبل اختتام هذه الدورة التذكارية للجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٥٠.